DFM
سوق دبي المالي

خطوات متسارعة نحو نموّ مستدام

التقرير السنوي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) 2017

عام زايد
YEAR OF ZAYED

سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير السنوي 2017

سوق دبي المالي، ص.ب: 9700، دبي، الإمارات العربية المتحدة. هاتف: 5555 305 4 971+؛ فاكس: 5566 305 4 971+ ؛
البريد الإلكتروني: customerservice@dfm.ae | الموقع الإلكتروني:www.dfm.ae

إخلاء مسؤوليّة:
يعمل سوق دبي المالي على توفير وعرض البيانات والمعلومات الصحيحة متزامنة في وقتها قدر الإمكان، على أن حداثة تلك البيانات ودقتها غير مؤكدة بل هي للعلم والاسترشاد فقط. ويخلي السوق مسؤوليته عن أي نقص أو خطأ أو تأخر في نشر البيانات والمعلومات، وبالتالي عن أية مطالبات و/أو خسائر من أي نوع تنشأ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام تلك البيانات والمعلومات المتاحة في أي من مطبوعاته.

حقوق النشر © 2018، سوق دبي المالي (ش.م.ع). جميع الحقوق محفوظة. نُشِر هذا التقرير في مارس 2018.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

"إن تاريخ دولتنا في القطاع الاقتصادي يشهد على صوابية رؤية قيادتها وسلامة التشريعات التي تكفل الاستقرار والحماية الأكيدة لكل المستثمرين في القطاعات المختلفة."

في تقرير هذا العام

لقد واصلنا رفد تقريرنا السنوي بمعلومات قيمة، إذ ارتأينا في نسخة هذا العام أن نستعرض نتائجنا بصورة متكاملة كما يظهر في نموذج أعمالنا كشركة قابضة، كذلك سلطنا الضوء على القيمة المضافة في مجال الاستدامة لِيُعْلم ما حققناه في هذا الشأن من حماية للبيئة وبناء لنسيج اجتماعي متعدد الأطراف وترسيخنا لمبادئ الحوكمة.

المحتويات

01
نبذة عن الشركة

08 من نحن
08 رؤيتنا، رسالتنا، قيمنا
09 إضاءة على العام 2017

02
التقرير الاستراتيجي

12 التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
14 كلمة رئيس مجلس الإدارة
18 ملخص الأداء التشغيلي
18 - نموذج العمل
20 - أداء السوق
22 ملخص الأداء المالي
24 استراتيجيتنا

03
مقدمة حول الاستدامة

32 ملخص الاستدامة
33 حمايتنا للبيئة
35 مساهمتنا المجتمعية
38 ترسيخنا للحوكمة
39 الآفاق مستقبلية

04
الحوكمة

42 تقرير الحوكمة
46 - أعضاء مجلس الإدارة
65 تقرير عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

05
القوائم المالية الموحدة

68 تقرير مدقق الحسابات المستقل
72 بيان المركز المالي الموحد
73 بيان الدخل الموحد
74 بيان الدخل الشامل الموحد
75 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
76 بيان التدفقات النقدية الموحد
77 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

يمكنكم تحميل النسخة الإلكترونية من هذا التقرير عبر الموقع الإلكتروني لشركة سوق دبي المالي على www.dfm.ae/ar/dfm-investor-relations - قسم علاقات المستثمرين

Dubai Financial Marke

01. نبذة عن الشركة

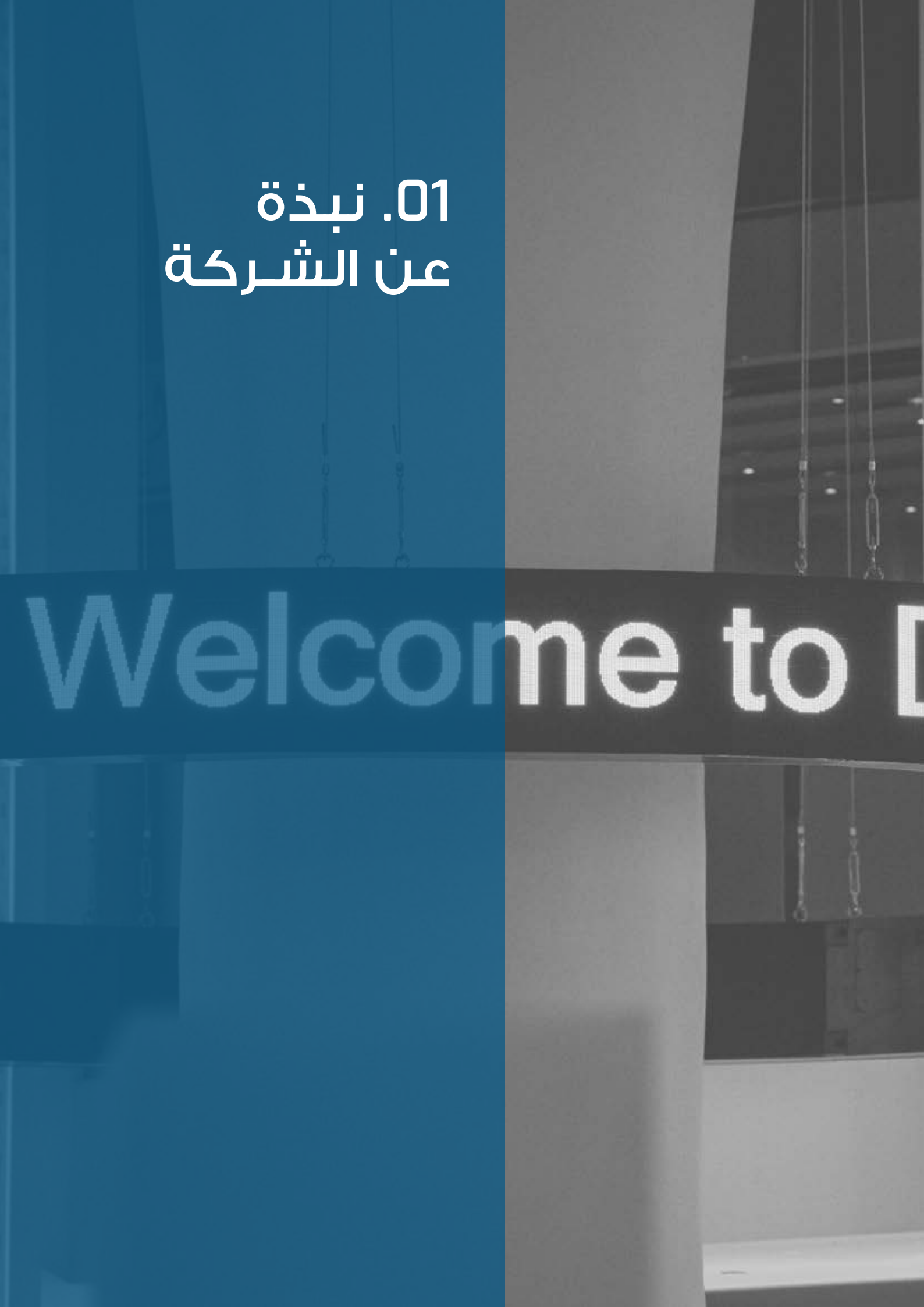

من نحن

نحن أول سوق مالي تأسس في الإمارات العربية المتحدة في العام 2000، نقدم خدماتنا في السوق الأولية والثانوية، ونتيجة لتكامل عملياتنا مع شركة ناسداك دبي (الشركة التابعة) استطعنا أن نقدم باقة من الخدمات المتكاملة للمستثمرين والجهات المصدرة بصورة سلسة. عبر تشغيل أعمالنا نسعى لتعاضد العلاقات ومشاركة القيمة المضافة مع كل متعاملينا.

رؤيتنا

سوق مالية إقليمية بمقاييس عالمية.

رسالتنا

أن نقدم للمتعاملين خدمات مبتكرة في مجال تداول وتقاص وتسوية وإيداع الأوراق المالية، من خلال بيئة تتسم بالكفاءة والشفافية والسيولة.

قيمنا

الشفافية: نضع الشفافية نصب أعيننا في كافة إجراءاتنا وقراراتنا.

الكفاءة: نركز على ترسيخ كفاءة جميع عملياتنا.

السرية: نلتزم بالسرية المطلقة حمايةً لمصالح عملائنا.

النزاهة: ملتزمون بأخلاقيات العمل والنزاهة المطلقة.

الإبداع: نؤمن بأن إبداع اليوم هو عماد مستقبلنا.

إضاءة على العام 2017

65

شركة مدرجة متضمنة أربعة إدراجات جديدة خلال العام 2017

841
ألف

عدد المستثمرين

13.3
مليار درهم إماراتي

قيمة الأرباح الموزعة نيابة عن الشركات المدرجة

%14

معدل نمو القيمة السوقية الكلية (2011-2017)*

430.9
مليون درهم إماراتي

الإيرادات المتكررة لشركة سوق دبي المالي

%54.2

هامش صافي الربح لشركة سوق دبي المالي

160

عدد الموظفين بنسبة إناث بلغت 58% في نهاية العام 2017

%23

انخفاض البصمة البيئية لشركة سوق دبي المالي مقارنة بالعام الماضي

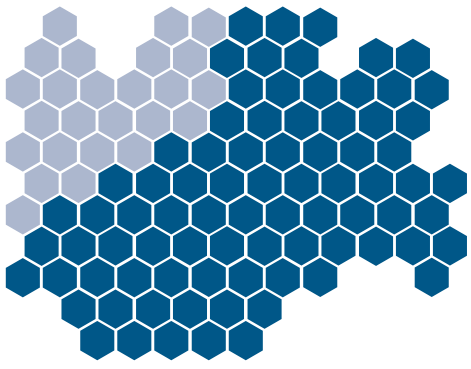

%71

حصة سوق دبي المالي من قيمة الأسهم المتداولة في دولة الإمارات خلال العام 2017

القيمة السوقية الكلية (مليار درهم إماراتي)

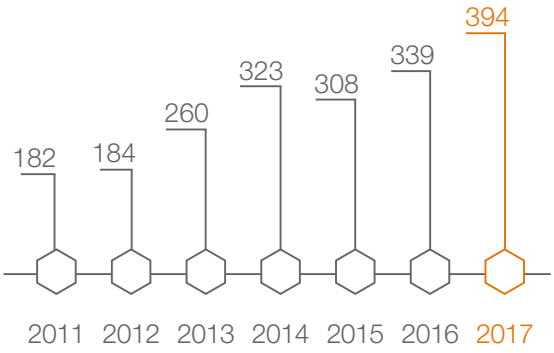

* معدل نمو تراكمي سنوي

HAVE A
R NUMBER?
X5678
DFM
Number (NIN)
er to participate
g IPOs.
have a
mber (NIN):

02. التقرير الاستراتيجي

البيئة الاقتصادية والتشريعية

تمتاز دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام وإمارة دبي بشكل خاص ببيئة محفزة وجاذبة للاستثمار، سواءً من حيث توفر البيئة التشريعية الملائمة أو من حيث توفر البنية التحتية المتطورة التي تسهل من ممارسة الأعمال من جهة، وتوفر للمواطنين والمقيمين أعلى درجات الرفاهية والسعادة من جهة ثانية. وقد جاءت هذه البيئة الإيجابية نتيجة لجهود مكثفة ومتواصلة قامت بها الحكومة على مدى العقدين الأخيرين في مجال تطوير البنيتين التحتية والتشريعية لمواكبة مثيلتيهما في الدول المتقدمة، وذلك انطلاقاً من رؤية ثاقبة وقناعة راسخة لدى القيادة الرشيدة بأن ذلك يعتبر الخطوة الأولى التي لا بد منها للنهوض بالاقتصاد الوطني للدولة بشكل عام، ولإمارة دبي بشكل خاص.

ففي مجال البيئة التشريعية، تم خلال العقدين الأخيرين تحديثٌ شامل لمنظومة القوانين والتعليمات الناظمة لمختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة، سواء كان ذلك من خلال تعديل القوانين والأنظمة الموجودة لجعلها مواكبة لأحدث الممارسات العالمية، أو من خلال استحداث القوانين والأنظمة الجديدة في حال كانت القوانين الحالية لا تفي بالغرض. وفي مجال البنية التحتية، تبنّت كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات مشاريع استراتيجية ضخمة تهدف إلى تسهيل ممارسة الأعمال واختصار عناصر الكلفة الرئيسة المرتبطة بممارسة النشاط الاقتصادي من حيث الجهد والوقت فضلاً عن الكلفة المادية. ولم تقتصر هذه المشاريع الاستراتيجية على مشاريع البنية التحتية التقليدية كالطرق والمواصلات والطاقة، بل تبنّت الدولة منذ أوائل الألفية الثالثة استراتيجية تقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الإعتماد على قطاع النفط؛ حيث انخفضت نسبة قطاع النفط من الناتج الإجمالي المحلي إلى 16.8% في نهاية العام 2017 من 57.3% في نهاية العام 1975[1]. ولخدمة ذات الهدف، جاء الانتقال نحو عالم الاقتصاد المعرفي المستند إلى أفضل التطبيقات التقنيّة والذكيّة، الأمر الذي يوفر البيئة الداعمة للإبداع والابتكار.

ونتيجة لهذه الاستراتيجية الاستباقية، حصلت دولة الإمارات على المرتبة الأولى عربياً والمرتبة الـ 21 دولياً من حيث تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية حسب تقرير البنك الدوليّ (Doing Business) في استقرائه لسهولة ممارسة الأعمال ودرجة مواتاة البيئة التنظيمية في دول العالم كما في نهاية العام 2017.

ترتيب البنك الدولي من حيث سهولة ممارسة الاعمال

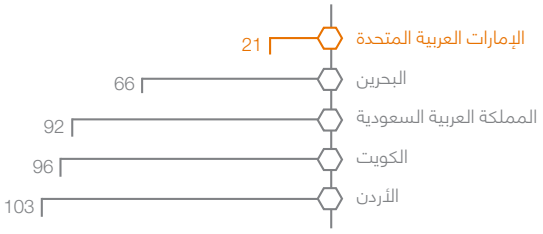

ومن ناحية مقياس حماية الأقلية من المساهمين، فقد أتت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وفي المرتبة العاشرة دولياً من حيث قوة حماية حقوق الأقلية من المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات، الأمر الذي من شأنه تقليل المخاطر.

ترتيب البنك الدولي من حيث حماية الأقلية من المساهمين

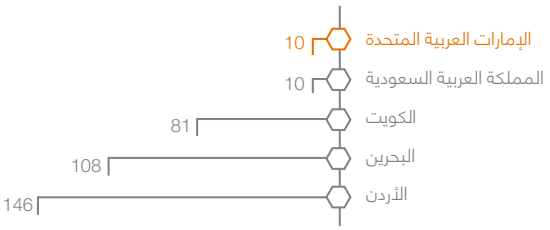

وإلى جانب التزام الحكومة بالمضي قدماً في المشاريع الرأسمالية وفقاً للبرامج المعتمدة في خططها الاستراتيجية، فقد أضفت هذه البيئة الإيجابية درجة عالية من المرونة على اقتصاد الدولة مكنته من التكيف بكفاءة عالية مع الأزمات والتحديات التي يواجهها، الأمر الذي ساعد بدوره على تجاوز تأثير العوامل الخارجية غير المواتية، والتي كان من أبرزها تدني أسعار النفط وتدني معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وتشير أحدث التقديرات المتوفرة إلى أن النمو الاقتصادي خلال العام 2017 سيبلغ حوالي 1.3% على مستوى الدولة و3.1% بالنسبة لإمارة دبي، وهما معدّلان يفوقان بشكل واضح المعدلات المتوقعة للنمو في معظم دول المنطقة. وعلى المستوى القطاعي، فقد جاء النمو خلال العام 2017 مدعوماً بعودة النشاط إلى قطاع الإنشاءات وباستمرار النشاط في قطاعات التجارة والسياحة والعقارات والخدمات المالية، والتي تشكل في مجموعها ما يزيد على 55% من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي.

أما بالنسبة للأسواق المالية في الدولة، فقد ظلت وللعام الثالث على التوالي تواجه نفس التحديات المتمثلة في استمرار تدني أسعار النفط العالمية واستمرار العوامل الجيوسياسية في المنطقة وما رافقهما من أجواء الريبة بشأن عودة النمو الاقتصادي في دول المنطقة إلى المستويات التي تتناسب ووفرة الموارد المالية والبشرية في دول المنطقة من جهة، والخطط الاستراتيجية الطموحة التي طرحتها غالبية حكومات هذه الدول، وخصوصاً النفطية منها، من جهة أخرى.

ورغم صعوبة هذه التحديات، والتي ساهمت في الحد من السيولة الموجّهة للأسواق نتيجة لتحفظ بعض المستثمرين، إلا أن الثقة العالية باقتصاد الدولة والإطمئنان إلى استقرار نهج السياسة الاقتصادية والبيئة الجاذبة للاستثمارات ساهمت في المقابل في جذب مستثمرين جدد واستمرار الحضور النشط للمستثمرين الأجانب في السوق.

وفي المحصلة، جاء أداء الأسواق المالية في الدولة خلال العام 2017 مقارباً لأدائها خلال العامين السابقين، حيث تذبذب المؤشر العام في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعاً وهبوطاً حول مستوياتهما خلال العام 2016 لينهيا العام 2017 على انخفاض نسبته 4.6% للأول و3.3% للثاني[2]. أما قيمة الأسهم المتداولة، فقد بلغت في سوق دبي المالي حوالي 115 مليار درهم خلال العام 2017 مقابل 133 مليار درهم خلال العام 2016، بينما بلغت في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال العام 2017 ما قيمته 48 مليار درهم مقابل 49 مليار درهم خلال العام 2016. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار جسامة التحديات التي واجهت الأسواق المالية في الدولة خلال العام 2017، فإن هذه النتائج لم تؤثر سلباً على ثقة المستثمرين الأجانب بالأسواق المالية في الدولة، والذين يغلب عليهم صفة المستثمرين المؤسساتيين، حيث بلغت محصلة صافي استثمارات الأجانب من غير العرب والخليجيين في سوق دبي المالي حوالي 1,257 مليون درهم إماراتي.

1 المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء - تقديرات الحسابات القومية (1975- 2016).

2 المصدر: معلومات تداول سوق دبي المالي وسوق أبوظبي.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

> ركزت استراتيجية السوق 2021 على تعزيز بنيته الأساسية والتنظيمية من خلال الحرص على تنويع المنتجات بما يزيد السوق عمقاً وتنوعاً، وتطوير الخدمات واستحداث آليات جديدة وفق أفضل الممارسات العالمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المساهمون الكرام،

يسرني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا أن نقدم لكم التقرير السنوي الحادي عشر لشركة سوق دبي المالي (ش. م. ع)، والذي يتناول أهم التطورات التي شهدتها الشركة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2017.

لقد شهد العام 2017 تحقيق العديد من الإنجازات تزامناً مع بدء تنفيذ استراتيجية سوق دبي المالي 2021 التي اعتمدها مجلس الإدارة في ديسمبر من العام 2016، حيث تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز نجاحات السنوات الماضية من عمر السوق، وتهيئته على أفضل نحو ممكن لتحقيق قفزات أكبر ونمو أكثر استدامة في المرحلة المقبلة بما يتماشى مع الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة، والأهداف الاستراتيجية في دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

استناداً إلى ما تقدم، يمكن إيجاز أبرز الإنجازات وتطورات العمل في العام 2017 فيما يلي:

أولاً: ركزت استراتيجية السوق 2021 على تعزيز بنيته الأساسية والتنظيمية من خلال الحرص على تنويع المنتجات عبر إطلاق منصات لتداول فئات مختلفة من الأدوات المالية بما يزيد السوق عمقاً وتنوعاً، وتطوير الخدمات واستحداث آليات جديدة وفق أفضل الممارسات العالمية بما يلبي تطلعات مختلف فئات المتعاملين ويمكنهم من التداول بنشاط وفعالية في السوق. وعليه، فقد تم تنفيذ العديد من الخطوات التطويرية، بما في ذلك إطلاق منصة تداول صناديق المؤشرات ETFs، وتدشين خدمات توفير السيولة، وصناعة السوق، والبيع على المكشوف المنظم. وعلاوةً على ذلك، فقد شهد العام 2017 تدشين خدمة "عضو التقاص العام"، وإصدار نظامين جديدين يتيحان للمتعاملين تنفيذ صفقات إعادة الشراء (الريبو) والمرابحة، كما تم توقيع اتفاق مع ناسداك دبي لإطلاق عقود الأسهم الآجلة على المؤشر العام لسوق دبي المالي.

ثانياً: حافظ السوق على جاذبيته باعتباره الوجهة المفضلة للشركات الساعية لطرح أسهمها للاكتتاب العام والإدراج، حيث استقبل خلال العام 2017 إدراج أسهم شركة إعمار

للتطوير، وهو الأكبر من نوعه في السوق منذ العام 2014، كما تم إدراج أسهم أورينت يو ان بي تكافل والمصرف الخليجي التجاري البحريني، وشركة أوتاد المساهمة الخاصة في "السوق الثانية". ويعتبر السوق في وضعية مثالية من حيث تكامل بنيته الأساسية وتفوق خدماته واتساع وتنوع قاعدة المستثمرين، علاوة على تواصل جهوده الرامية إلى التوعية بأهمية التحول إلى مساهمة عامة والإدراج بما يؤهله لاستقبال المزيد من الاكتتابات العامة المحتملة في المرحلة المقبلة.

ثالثاً: نظم السوق مؤتمرين للمستثمرين العالميين في كل من لندن ونيويورك خلال العام 2017، وذلك في إطار الجهود المتواصلة لتعزيز الروابط بين الشركات المدرجة والمستثمرين العالميين. وقد حقق المؤتمران نجاحاً كبيراً واستقطبا 76 مؤسسة استثمارية عالمية تدير مجتمعةً أصولاً قيمتها 3.3 تريليون دولار. ومما لا شك فيه، فإن تمتين الصلات مع تلك المؤسسات العالمية وإطلاعها بصورة منتظمة على المقومات الأساسية القوية للاقتصاد الوطني وقصص النجاح في شركاتنا المدرجة يسهم في استقطاب المزيد من السيولة الأجنبية وتعزيز أنشطة التداول، علماً أن المستثمرين الأجانب يشكلون حضوراً متزايداً في السوق إذ ارتفعت ملكيتهم من 11.2% في العام 2011 إلى 19.8% في العام 2017 بمعدل نمو سنوي تراكمي 10%.

رابعاً: في إطار استراتيجية "البورصة الذكية" التي يطبقها سوق دبي المالي، فقد افتتح السوق خلال الربع الأول من العام 2017 قاعة التداول الذكية عقب عملية التطوير الأكبر من نوعها للقاعة، حيث تشتمل على مجموعة كبيرة من الخدمات والتجهيزات المبتكرة، كما توفر لكافة المتعاملين العديد من القنوات الرقمية لمتابعة أنشطتهم في السوق. وجاءت هذه الخطوة استلهاماً لرؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، الرامية إلى تحويل دبي إلى مدينة ذكية تتوفر خدماتها للجميع من خلال الأجهزة الذكية.

خامساً: في إطار استراتيجيته لتزويد كافة المتعاملين من مستثمرين وشركات مدرجة بخدمات نوعية وحلول ذكية وفعالة، يوفر سوق دبي المالي منذ العام 2011 خدمة توزيع الأرباح نيابة عن الشركات المدرجة في خطوة رائدة بين أسواق المال. وتلقى الخدمة إقبالاً متزايداً العام تلو الآخر، وقد أنجز السوق بنجاح وللعام السادس على التوالي عملية توزيع الأرباح النقدية الخاصة بالسنة المالية 2016، حيث تم توزيع ما مجموعه 13.3 مليار درهم على 429 ألف مستثمر. وقد ارتفع عدد الشركات التي قام السوق بإدارة عملية توزيع الأرباح نيابة عنها إلى 35 شركة العام الجاري مقابل 26 شركة في العام الماضي.

سادساً: بدأ سوق دبي المالي خلال العام 2017 الخطوات التنفيذية لإنشاء مقره الجديد في الخليج التجاري والمقرر تشييده على مساحة عشرة آلاف متر مربع، حيث تم تعيين الاستشاريين ومدراء المشروع. ونحن حريصون على إنشاء مقر ذكي ومستدام وفائق التطور بما يتماشى مع المكانة المرموقة والمتميزة لدبي كمركز مالي عالمي، ويلبي التطلعات المستقبلية ليس لسوق دبي المالي فحسب وإنما لكافة المتعاملين.

سابعاً: فيما يخص جهود السوق لترسيخ مكانة دبي العاصمة العالمية للاقتصاد الإسلامي باعتباره أول سوق مال متوافق مع الشريعة الإسلامية عالمياً منذ العام 2007، فقد مضى السوق قدماً في جهوده لتوفير منظومة معيارية داعمة لتطور قطاع أسواق رأس المال الإسلامية وذلك عبر إطلاق معيار التحوط من مخاطر الاستثمار والتمويل في الربع الأول من العام 2017. ويسهم المعيار الجديد جنباً إلى جنب مع كل من معياري سوق دبي المالي حول الأسهم والصكوك في تكامل المنظومة المعيارية لقطاع التمويل الإسلامي، كما يعزز السجل الثري بالنجاحات التي تحققها دبي في هذا المجال. ويستعد السوق حالياً لإصدار معيار جديد حول صناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فيما يخص الأداء المالي للشركة خلال العام 2017، فقد أثرت التطورات العالمية المتصلة بواقع أسواق النفط وأداء الاقتصاد العالمي بوجه عام على نشاط السوق وقيم التداول التي انخفضت بنسبة 13.4% إلى 115 مليار درهم، مما انعكس على دخل الشركة من عمولات التداول التي لا زالت تمثل المصدر الرئيس للإيرادات. وتبعاً لذلك، فقد بلغ صافي الربح الموحد 233.5 مليون درهم إماراتي في العام 2017 مقابل 253.8 مليون درهم إماراتي في العام 2016. وبلغ إجمالي الإيرادات الموحدة المتكررة 430.9 مليون درهم إماراتي خلال العام 2017، مقابل 449 مليون درهم إماراتي

في العام 2016[1]، وتوزعت الإيرادات بواقع 329 مليون درهم إماراتي من العمليات التشغيلية و101.9 مليون درهم إماراتي من الاستثمارات وغيرها.

ختاماً، أتقدم باسمي واسمكم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، على الدعم السخي من جانب سموه للسوق. والشكرُ موصول أيضاً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وجميع المتعاملين، وفريق العمل، على جهودهم وعملهم المخلص لتحقيق الأهداف المنشودة. كما أتقدم بوافر الشكر وعميق الامتنان إلى المساهمين الكرام الذين أولونا ثقتهم، ونعاهدهم على أن نكون دائماً على قدر هذه الثقة، وألا ندخر وسعاً من أجل تحقيق المزيد من النجاح في المستقبل القريب، إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عيسى عبدالفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة
سوق دبي المالي (ش.م.ع)

[1] لا تشمل دخلاً استثنائياً من إيرادات أرض الهبة ونفقات مخصص الوكالة.

ملخص الأداء التشغيلي

نموذج العمل

لقد أدرنا عملياتنا بنجاح خلال العام 2017، إذ ركزنا على تطوير خدمات جذّابة، ورفع القيمة المضافة، وتوفير أفضل تجربة لكل المتعاملين. فيما يلي ملخص لأهم نتائج أعمالنا نستعرضه من خلال نموذج عملنا.

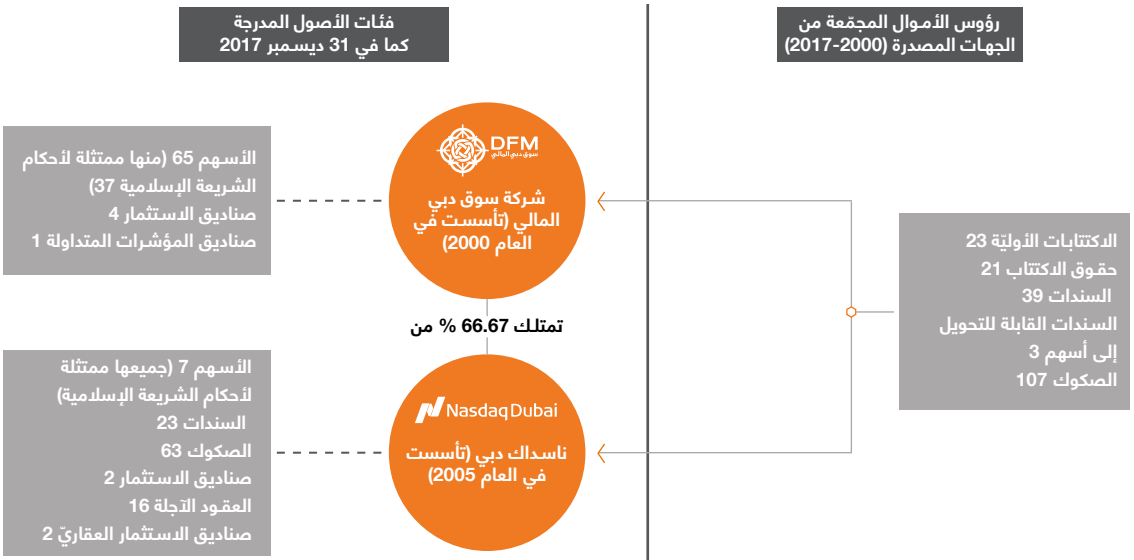

*القيمة السوقية وتشمل الإدراجات المزدوجة.

**العقود المفتوحة

من نحن

سوق مالي: نحن أول سوق مالي في دولة الإمارات العربية المتحدة تأسس في عام 2000، وفي العام 2007 أصبحنا أول سوق مالي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى العالم.

شركة عامة مدرجة: بعد نجاح الاكتتاب الأولي العام، أصبحنا أول سوق مالي يتحول إلى شركة عامة مدرجة في العام 2007، لتبلغ نسبة التداول الحر 20.4% في نهاية العام 2017.

يتيح تكامل عملياتنا مع الشركة التابعة ناسداك دبي تقديم مجموعة متنوعة من فئات الأصول. حيث يمكّن وجود رقم مستثمر موحّد من التداول بسلاسة عبر البورصتين.

عنصر مؤثر: ينطوي نموذج عملنا على تعدد فئات المتعاملين وأصحاب العلاقة من مستثمرين ووسطاء وجهات مصدِرة وجهات ناظمة، إلى المجتمع ككل. إن إيجاد قيمة مضافة مشتركة على المدى الطويل هو في صميم استراتيجية سوق دبي المالي.

أصولنا

رأس المال: تتضمن قوائمنا المالية رأس مال مدفوع بقيمة 8 مليار درهم إماراتي وميزانية خالية من الديون.

أصولنا الفكرية: ويشمل ذلك ترخيص سوق دبي المالي والعلامات التجارية، فضلاً عن قاعدة بيانات السوق الضخمة.

أصولنا البشرية: تجاوز مجموع خبرات الإدارة التنفيذية لدى سوق دبي المالي الـ 120 عام مسخّرة في خدمة السوق.

شركاؤنا الاستراتيجيون: نستثمر في تطوير العلاقة مع شركائنا الاستراتيجيين من جهات تنظيمية ووسطاء وبنوك وجهات مصدِرة ومستثمرين ومساهمين وكافة أصحاب العلاقة.

منصة تداول عالمية: يمتاز نظام التداول للعلامة التجارية العالمية المتطورة (INET) بقدرته على تداول أصول متعددة الفئات ويستطيع دعم العمليات لدى أسواق متعددة في آن واحد.

قيمتنا المضافة

سوق أولية: نعمل بشكل دؤوب على الارتقاء بأدائنا لنقدم للجهات المصدِرة خدمات بمعايير عالمية. ومنذ الإنشاء شهد سوق دبي المالي وشركته التابعة ناسداك دبي إدراج رؤوس أموال جمعتها الشركات المصدرة بقيمة 451 مليار درهم إماراتي.

سوق ثانوية: يوفر سوق دبي المالي السيولة للحكومات والمؤسسات والأفراد، لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات المالية. هذا وقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 14% منذ العام 2011.

توزيعات أرباح: كشركة عامة مدرجة وزّع سوق دبي المالي أرباحاً وفيرة على مدى السنوات، وصلت في مجملها إلى 3.6 مليار درهم إماراتي حتى نهاية العام 2017.

القيمة المشتركة: نشجع شركاتنا المدرجة على تطبيق أفضل الممارسات في التميز المؤسسي، وحوكمة الشركات، وعلاقات المستثمرين. وبصفتنا المؤسسيّة كعضو فعّال في المجتمع، فإننا نسعى لإيجاد قيمة مضافة مشتركة مع كافة أصحاب العلاقة.

ملخص الأداء التشغيلي

أداء السوق

بلغ مؤشر سوق دبي المالي 3370 نقطة في نهاية العام 2017 مقابل 3531 نقطة في نهاية العام الماضي بانخفاض بلغت نسبته 4.6%. وعلى صعيد أداء القطاعات المدرجة في السوق، فقد ارتفعت مؤشرات أربعة قطاعات من بين القطاعات التسعة الممثلة في السوق، كان أكثرها ارتفاعاً مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 26.3% ، تلاه مؤشر قطاع البنوك بنسبة 3.1% ومؤشر قطاع التأمين بنسبة 1.9%. وفي المقابل تمثلت القطاعات الأكثر انخفاضاً في قطاع السلع الاستهلاكية والكمالية بنسبة 52.9% ، تلاه مؤشر قطاع الاتصالات بنسبة 17.7% ومؤشر قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 6.2%.

وفيما يتعلق بالقيمة السوقية، فقد ارتفعت في نهاية العام 2017 بنسبة 16.7% لتبلغ نحو 394 مليار درهم إماراتي مقارنة مع 337.6 مليار درهم إماراتي سجلت في نهاية العام الماضي. وفي المقابل بلغت قيمة الأسهم المتداولة 115.1 مليار درهم إماراتي خلال العام 2017 مقابل 133 مليار درهم إماراتي تم تداولها خلال العام الماضي بنسبة انخفاض بلغت 13.4%. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في السوق خلال العام 2017 بنسبة 22.1% ليبلغ حوالي 82.5 مليار سهم مقارنة مع 105.8 مليار سهم تم تداولها خلال العام الماضي، وانخفض عدد الصفقات المنفذة بنسبة 16.9% ليبلغ نحو 1.1 مليون صفقة مقابل 1.3 مليون صفقة نفذت خلال العام الماضي.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في أحجام التداول، فقد استحوذ قطاع العقارات والإنشاءات على الجزء الأكبر من قيمة التداولات في السوق وسجل نحو 45 مليار درهم إماراتي وبنسبة 39.4% من إجمالي قيمة التداولات، تلاه في المرتبة الثانية قطاع البنوك بواقع 3.13 مليار درهم إماراتي وبنسبة 29% ، ثم قطاع الاستثمار والخدمات المالية بحجم تداول مقداره 11.7 مليار درهم إماراتي وبنسبة 10.3% ، ثم قطاع الخدمات بتداول مقداره 6 مليار درهم إماراتي وبنسبة 5.2% ، فقطاع النقل بتداول 4.9 مليار درهم إماراتي وبنسبة 4.3% ، ثم قطاع السلع الاستهلاكية والكمالية بتداول مقداره 4.5 مليار درهم إماراتي وبنسبة 4% ، فقطاع الاتصالات بتداول مقداره 4.49 مليار درهم إماراتي وبنسبة 3.9% ، وقطاع التأمين بتداول مقداره 4.43 مليار درهم إماراتي وبنسبة 3.9% ، وأخيراً قطاع الصناعة بتداول 42.9 مليون درهم إماراتي. كما بلغت قيمة التداول في السوق الثانية لشركات المساهمة الخاصة 440.5 مليون درهم إماراتي،

المؤشر العام لسوق دبي المالي 2017

وقيمة الصفقات الكبيرة التي نفذت خارج قاعة التداول 414.5 مليون درهم إماراتي، فيما بلغت التداولات على قطاع صناديق المؤشرات المتداولة حوالي 20 مليون درهم إماراتي.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في السوق، فقد بلغت قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال العام 2017 نحو 50.2 مليار درهم إماراتي لتشكل ما نسبته 43.5% من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة نحو 51.4 مليار درهم إماراتي لتشكل ما نسبته 44.5% من إجمالي قيمة التداول. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق خارج السوق خلال العام 2017 نحو 1.2 مليار درهم إماراتي.

من جانب آخر، بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين المؤسساتيين خلال العام 2017 حوالي 41.3 مليار درهم إماراتي لتشكل ما نسبته 35.7% من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة حوالي 40.3 مليار درهم إماراتي لتشكل ما نسبته 34.9% من إجمالي قيمة التداول، وبذلك بلغ صافي الاستثمار المؤسسي المتدفق الى السوق نحو 967.8 مليون درهم إماراتي.

ملخص الأداء المالي

فيما يلي أهم النتائج المالية الموحدة التي حققتها شركة سوق دبي المالي متضمنة نتائج الشركة التابعة ناسداك دبي عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

الإيرادات

الإيرادات التشغيلية المتكررة (مليون درهم إماراتي)

* لا تشمل دخلاً استثنائياً من إيرادات أرض الهبة ونفقات مخصص الوكالة.

- بلغ إجمالي الإيرادات المتكررة الموحدة لشركة سوق دبي المالي خلال العام 2017 ما قيمته 430.9 مليون درهم إماراتي بتراجع طفيف بلغ 4% مقارنة بالعام الماضي، وذلك بسبب انخفاض إجمالي قيمة التداول بنسبة 13.4%، على الرغم من وجود تحسن في باقي الإيرادات الأخرى المختلفة كالاستثمار وإيرادات الوسطاء والإيرادات الأخرى المتعلقة بخدمات توزيعات الأرباح النقدية نيابة عن الشركات المدرجة وغيرها والتي ارتفعت في مجموعها بنسبة 13.7%.
- قامت الشركة خلال العام 2016 بتسجيل صافي إيرادات من العمليات الاستثنائية بقيمة 5.3 مليون درهم إماراتي نتيجة للاعتراف بالقيمة السوقية للأرض التي منحت للشركة كهبة من أجل إنشاء مبنى خاص للسوق في جانب الإيرادات بواقع 231 مليون درهم إماراتي. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت الشركة مخصص مصروف لوديعة وكالة بقيمة 226 مليون درهم إماراتي، وانعكست هذه التعاملات على صافي الإيرادات الاستثنائية للشركة في قائمة الدخل.
- شكلت إيرادات التداول ما نسبته 59% من إجمالي الإيرادات الموحدة للشركة خلال العام 2017 فيما شكلت إيرادات الاستثمار ما نسبته 24% من اجمالي الإيرادات في حين بلغت الإيرادات الأخرى الناتجة عن خدمات التقاص والإيداع والتسوية وخدمات الوسطاء ورسوم التقارير والإدراج وبيع المعلومات الفورية وخدمات التوزيعات النقدية وغيرها ما نسبته 17%.

توزيع الإيرادات التشغيلية المتكررة (%)

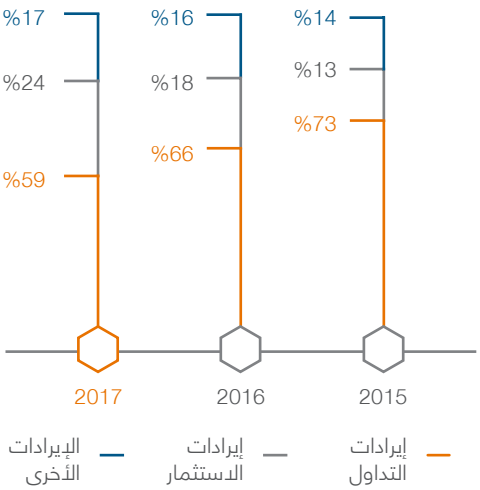

النفقات

ينتهج سوق دبي المالي سياسة ترشيد النفقات بما يخدم هدف الربحية، هذا وقد بلغ إجمالي نفقات الشركة خلال العام 2017 ما قيمته 197.4 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 200.4 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي.

توزيع المصاريف في العام 2017

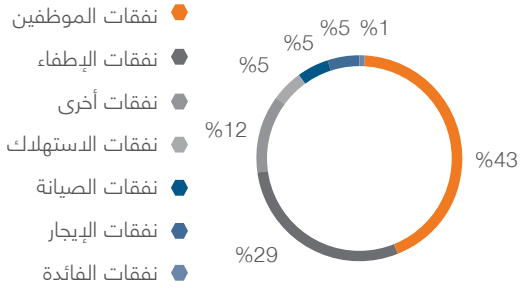

الربح التشغيلي قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)

بلغ الربح التشغيلي قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 302 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2017 مقارنة مع 325.5 مليون درهم إماراتي في نهاية العام الماضي بانخفاض بلغ 7%. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الإيرادات. وعليه، فقد بلغ هامش الربح التشغيلي 70.1% كما في نهاية العام 2017 مقارنة بـ 72.5% في نهاية العام الماضي.

الربح التشغيلي قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)

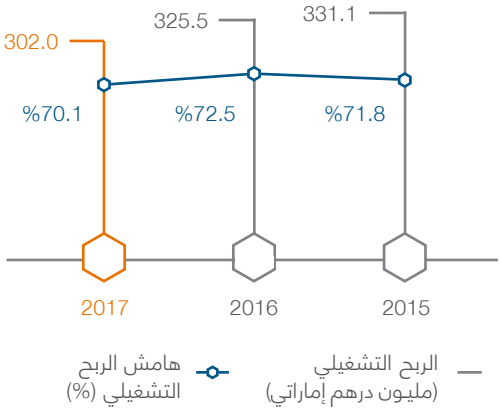

صافي الربح

حققت شركة سوق دبي المالي صافي أرباح موحدة بلغت 233.5 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2017 بانخفاض نسبته 8% مقارنة بالعام الماضي، ويعود سبب هذا التراجع إلى الانخفاض في إيرادات التداول، رغم ثبات النفقات خلال العام 2017. مع العلم أن شركة سوق دبي المالي حققت هامش صافي ربح بلغ 54.2% بالمقارنة مع 56.5% في نهاية العام الماضي.

صافي الربح الموحد

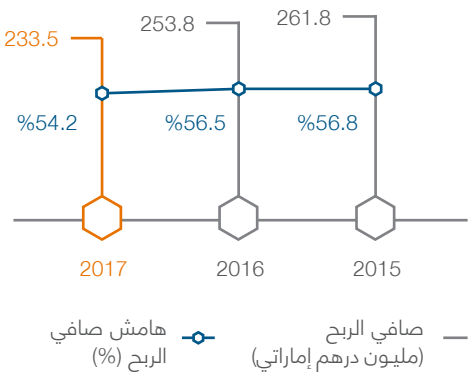

الموجودات

بلغت قيمة موجودات شركة سوق دبي المالي 9,427.5 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2017 مقارنة بـ 8,850.9 مليون درهم إماراتي في نهاية العام الماضي بارتفاع نسبته 7%. حيث يعود سبب هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الزيادة في الودائع الاستثمارية والصكوك وذلك خلال العام. هذا وتتبع شركة سوق دبي المالي سياسة تحفظية في استثماراتها والتي تخضع لإطار المخاطرة المعتمد من قبل مجلس إدارة الشركة.

تمتاز ميزانية شركة سوق دبي المالي بالثبات المالي من حيث خلوها من الديون والقدرة على سداد المطلوبات، حيث بلغت نسبة مجموع المطلوبات إلى مجموع الموجودات 13% خلال العام 2017 مقارنة مع 11% خلال العام الماضي. هذا ووصلت نسبة معدل العائد على متوسط الموجودات 2.55% خلال العام 2017 مقارنة بـ2.87% خلال العام الماضي.

المطلوبات

بلغت قيمة مطلوبات شركة سوق دبي المالي 1,266.8 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2017 مقارنة بـ 930.8 مليون درهم إماراتي في نهاية العام الماضي بارتفاع نسبته 36%. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة أرصدة توزيعات الأرباح الدائنة بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي وأرصدة حساب بطاقة آيفستر. هذا وارتفعت قيمة الأرباح الموزعة عبر بطاقة آيفستر خلال العام 2017 بنسبة 25% مقارنة مع العام الماضي ما يعكس اهتمام الشركات المدرجة في سوق دبي المالي بخدمات توزيع الأرباح التي يقدمها سوق دبي المالي.

استراتيجيتنا

نجح سوق دبي المالي في الوصول إلى مكانة رائدة على المستوى الإقليمي وذلك تحقيقاً لرؤيته باعتباره "سوقاً مالية إقليمية بمقاييس عالمية"، إذ عززت الجهود الاستراتيجية المتوالية للسوق وضعية إمارة دبي الرائدة في قطاع أسواق المال عبر تطبيق أفضل الممارسات العالمية وبما يلبي الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين المحليين والعالميين. وبناءً على الدراسات التي نفّذها مستشارون مستقلون، اعتمد مجلس إدارة السوق الاستراتيجية المحدّثة للخمس سنوات (2017-2021) والمنبثقة عن خطة دبي 2021 بما يدعم نمو السوق وزيادة الإيرادات وتعزيز القيمة المضافة للمساهمين.

نفّذ سوق دبي المالي خلال العام 2017 أعماله على أساس استراتيجية خماسية الأهداف رسمت معالم توجهاته حتى العام 2021. وهي على النحو التالي:

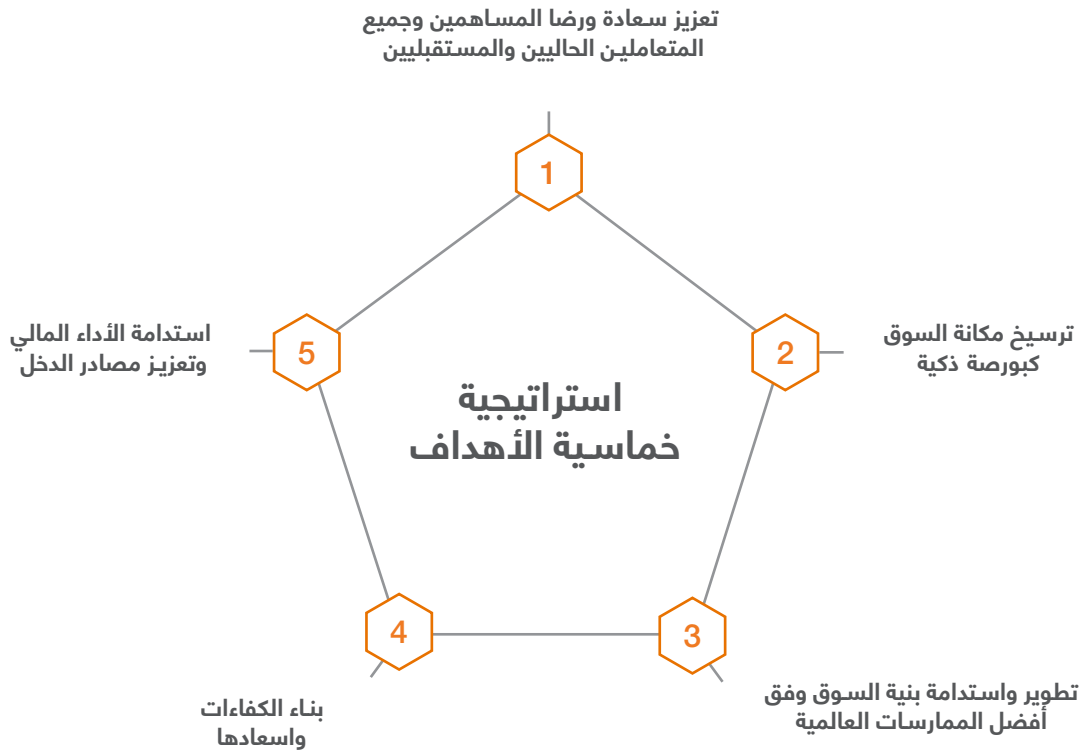

تتمحور استراتيجية سوق دبي المالي حول خمسة أهداف رئيسية، فيما يلي أهم ما أنجِز في ظل كل منها:

1

تعزيز سعادة ورضا المساهمين وجميع المتعاملين الحاليين والمستقبليين

كان رضا وسعادة المساهمين وجميع المتعاملين من شركات مدرجة ومستثمرين وشركات وساطة وغيرهم أحد أهداف استراتيجية سوق دبي المالي على مدى السنوات السابقة. واليوم أيضاً، يسعى السوق لتعزيز هذا الهدف عبر تقديم خدمات جديدة تجذب اهتمام جميع المتعاملين وعبر تطوير علاقاته مع شركائه الاستراتيجيين. ويمتد هدف السوق في إسعاده للمتعاملين ليشمل المجتمع الذي ينبثق منه، إذ يسعى السوق لتحقيق أفضل النتائج المتعلقة بخطته في التنمية المستدامة من حيث مسؤوليته المجتمعية، ومساهماته الاقتصادية والبيئية.

1 - تحسين الإجراءات

عمل السوق حثيثاً على تحسين سلاسة إجراءات العمل على عدة أصعدة. فقد استطاع أن يسهل إجراءات إدراج الأسهم لتشمل أحدث الخدمات والتقنيات التي تؤهّل الشركات المصدرة بأفضل الممارسات خلال جميع مراحل الإدراج، وفي وقت قياسي. وبذات الأهميّة، لم يألُ السوق جهداً في حواره مع الهيئات الناظمة لتسهيل آليات الإدراج بحيث أصبح تلقي طلبات الإدراج ودراستها من صلاحيات السوق بعدما كانت لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، كما أصبح ترخيص بعض مهام الوسطاء ضمن صلاحيات السوق ما يعزز وجود بيئة تنظيمية فعّالة وجاذبة للاستثمار.

2 - جائزة أفضل مركز اتصال

حصل مركز خدمة المستثمرين في السوق على جائزة "أفضل مركز اتصال" ضمن جوائز برنامج دبي للخدمة المتميزة التي تنظمها "اقتصادية دبي". وتستند الجائزة إلى نتائج دراسة للتعرف على تقييم المتعاملين لجودة وسرعة تقديم الخدمة.

3 - من حيث المسؤولية المجتمعية

يأتي دعم سوق دبي المالي للفعاليات المجتمعية امتداداً لاستراتيجيته في التنمية المستدامة، وذلك من خلال الحضور الفاعل في عدة أنشطة كان أبرزها المشاركة في الأعياد الوطنية مثل اليوم الوطني، ويوم الشهيد، ويوم العلم، والمناسبات العالمية مثل اليوم العالمي للمرأة 2017، ويوم الأم، واليوم العالمي للصحة.

2

ترسيخ مكانة السوق كبورصة ذكية

يتابع سوق دبي المالي ترسيخ مكانته كبورصة ذكية، والتي بدأها منذ العام 2014 باستحداث خدمات إلكترونية مبتكرة وتطبيقات للهواتف الذكية، وبإطلاق المنصّة الإلكترونية للاكتتابات الأولية eIPO في حينه. ويعكف السوق الآن على توسيع دائرة تطبيق الاستعمال الذكي وتطوير الحلول الذكية لتشمل على سبيل المثال لا الحصر؛ تشجيع الشركات المصدرة غير المشاركة على توزيع أرباحها بوساطة خدمة توزيع الأرباح التي يوفرها السوق عبر بطاقة آيفستر، ونشر خدمات المستثمرين الرقمية، وأتمتة جميع الخدمات المقدّمة للمتعاملين بالاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعيّ.

1 - توسع استخدام المنصة الالكترونية للاكتتاب الأولي "eIPO"

تم خلال العام 2017 تنفيذ عملية الاكتتاب بالإصدار الأولي لأسهم شركة "إعمار للتطوير" من خلال منصة سوق دبي المالي الإلكترونية للاكتتاب الأولي "eIPO"، والتي تنجز الاكتتابات بفاعليّة عبر الربط المباشر مع المصارف المتلقية، وتتيح للمستثمرين أيضاً تقديم طلبات الاكتتاب عبر القنوات الإلكترونية المختلفة ومنها الصراف الآلي، الخدمة المصرفية الإلكترونية وبطاقة آيفستر. الأمر الذي يسهم في سرعة إدراج الشركة فور إنجاز عملية الاكتتاب.

2 - افتتاح قاعة تداول ذكية

طوّر سوق دبي المالي قاعة تداول عصرية، تشمل مجموعة من الخدمات والتجهيزات المبتكرة. حيث جهّزت القاعة بالعديد من الشاشات الحديثة و28 جهاز حاسوب يمكن من خلالها للمستثمرين متابعة أنشطة التداول في السوق، مع إضافة العديد من الخواص الجديدة التي تُمكن المستثمر من متابعة السوق عن كثب وفق تفضيلاته الشخصية.

3 - تشجيع توزيع الأرباح النقدية عبر حلول السوق الذكية

من خلال بطاقة آيفستر والتحويل عبر الحسابات المصرفية، وزّع سوق دبي المالي بنجاح -وللعام السادس على التوالي- الأرباح النقدية للشركات المدرجة عن السنة المالية 2016. وقد بلغت قيمة الأرباح الموزعة 13.3 مليار درهم إماراتي على 429 ألف مستثمر. وارتفع عدد الشركات التي قام

السوق بإدارة عملية توزيع الأرباح نيابة عنها إلى 39 شركة خلال العام 2017 مقابل 26 شركة في نهاية العام 2016.

4 - إطلاق تطبيقين جديدين للهواتف الذكية

أضاف سوق دبي المالي إلى باقة تطبيقاته للهواتف الذكية تطبيقين جديدين خلال العام 2017 وهما تطبيق الخدمات الذكية للمستثمرين، وتطبيق علاقات المستثمرين في شركة سوق دبي المالي. وتشهد تطبيقات السوق إقبالاً متزايداً من المستثمرين، حيث وصل عدد مستخدميها في نهاية العام 2017 إلى ما يقارب 108 آلاف مستخدم بارتفاع بلغ 36% عن نهاية العام 2016. وسيواصل السوق التوسع في هذا المجال مع تنفيذ حملات التوعية اللازمة لجذب أكبر شريحة ممكنة من قاعدة المستثمرين الضخمة في السوق.

3

تطوير واستدامة بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية

يواصل السوق جهوده للارتقاء بنموذج العمل وتطوير عمليات التشغيل تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية. يندرج ضمن هذا التوجه الاستراتيجي تطوير أنظمة التّقاص والتسوية والإيداع، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات التي تضمن استدامة الحوكمة لدى السوق أولاً ولدى الشركات المدرجة ثانياً. وينظر السوق أيضاً إلى تسخير أحدث التقنيات لتشغيل عملياته (مثل البلوك تشين)، ومواصلة تطوير المعايير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تحتكم إليها الأدوات المالية الإسلامية في التصنيف، على أنها من جملة مبادراته الاستراتيجية في هذا السياق.

1 - خدمة "عضو التقاص العام"

تنطوي خدمة عضو التقاص العام على مزايا تشغيلية عديدة لشركات الوساطة، والتي على إثرها تستطيع شركات الوساطة تعيين المؤسسات المصرفية كعضو تقاص عام لإنجاز خدمة التقاص والتسوية نيابة عنها والاكتفاء بالقيام بدور عضو تداول.

2 - شركة للتّقاص المركزي CCP

يعتزم سوق دبي المالي إطلاق شركة للتّقاص المركزي CCP، والتي ستوفر وحدة متخصصة في حلول تسوية الصفقات في السوق في إطار عملية تطوير شاملة لكافة خدمات ما بعد التداول وذلك بوضعها تحت مظلة شركة مستقلة مملوكة بالكامل للسوق. وتواكب مبادرة السوق هذه القواعد التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع في العام 2016 بشأن شركات التقاص المركزي CCP. وسوف يسهم إطلاق شركة التقاص المركزي CCP في إدارة المخاطر المرتبطة بتقاص وتسوية الصفقات على أفضل نحو ممكن.

3 - توقيع اتفاقية للتعاون في مجال تقنيات الأسواق المالية

قامت كل من بورصة دبي (الشركة الأم لسوق دبي المالي) وناسداك خلال العام 2017 بتوقيع اتفاق لتنفيذ عملية تطوير شاملة لتقنيات التداول والتقاص في أسواق المال بدبي بما في ذلك سوق دبي المالي وناسداك دبي، والتي بموجبها تتولى ناسداك توفير نظام تداول متعدد الفئات INET، أو ما يعرف باسم نظام ناسداك لمطابقة الأوامر والذي يتيح التداول على فئات متعددة من الأصول. ومن المتوقع اكتمال عملية تطوير البنية التقنية أوائل العام 2019، ما يمهد الطريق أمام تطبيق خطوات تطويرية عدة في سوق دبي المالي.

4 - شهادة الجودة "آيزو ISO 9001:2015"

حاز سوق دبي المالي على هذه الشهادة، من هيئة "لويدز ريجستر كوالتي أشورانس العالمية" في خطوة تعد الأولى من نوعها بين أسواق المال الإقليمية، الأمر الذي يعكس التزام السوق بمعايير الجودة العالمية وحرصه على التحسين المستمر في مستويات وآليات تقديم خدماته لكافة المتعاملين.

5 - تنظيم أول دورة تدريبية لاعتماد أمناء سر مجالس إدارة الشركات المدرجة

نظم سوق دبي المالي أول دورة تدريبية ضمن اتفاقية شراكة استراتيجية مع معهد "حوكمة". وتهدف هذه الاتفاقية إلى تنظيم سلسلة من الندوات والبرامج التدريبية، ما يرتقي بمستوى تطبيق الحوكمة في أوساط الشركات المساهمة العامة ويسهم في رفع أدائها التشغيلي.

6 - إطلاق الصياغة النهائية لمعيار التحوّط من مخاطر الاستثمار والتمويل

أصدر سوق دبي المالي خلال العام 2017 معيار التحوط من مخاطر الاستثمار والتمويل في صيغته النهائية، وذلك في إطار جهوده المتواصلة لتعزيز الأطر المعيارية المعمول بها في مجال التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال. ويسهم إصدار معيار التحوط جنباً إلى جنب مع كل من معياري سوق

دبي المالي حول الأسهم والصكوك في تكامل المنظومة المعيارية لقطاع التمويل الإسلامي. ويوفر المعيار الجديد مرجعاً مهماً للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الأمر الذي من شأنه خدمة تطور وازدهار صناعة التمويل الإسلامي في إمارة دبي.

4

بناء الكفاءات واسعادها

يدرك سوق دبي المالي أهمية تزويد المستثمرين وكافة المتعاملين بأفضل وأحدث المنتجات والخدمات على أيدي موظفين مؤهلين ومبدعين، لذا يضع على سلم أولوياته جذب وإشراك وتطوير الكوادر البشرية باعتبارها أهم الأصول ما يكفل استدامة هذه الثروة الرئيسيّة.

1 - تدريب الكوادر البشرية

يؤمن سوق دبي المالي بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية والمحفز الأول لتحقيق النجاح، لذلك يستقطب السوق أفضل الكفاءات والمواهب ويحافظ عليها. ويتم ذلك من خلال تشجيع التطور الوظيفي، وجعل الابتكار محوراً لتحقيق أفضل النتائج. ومن أجل ذلك، عمل السوق على تدريب وتطوير 145 موظفاً بإجمالي ساعات تدريبية تقارب الـ 5,754 ساعة تدريبية خلال العام 2017 بارتفاع بلغ 14% عن العام 2016.

2 - الإدارة بالأهداف

في سبيل تحقيق أهدافه الاستراتيجية، يشرك سوق دبي المالي موظفيه في تطبيق استراتيجيته بداية كل عام عبر ربط الأهداف الاستراتيجية بالأهداف المهنية المنوطة بالوظيفة. وتتم مراجعة الأداء بقياس مدى تحقّق هذه الأهداف الاستراتيجية، ما يضمن مشاركة جميع كوادر السوق نحو تحقيق هذه الأهداف.

3 - تعزيز ثقافة التميز

حصل سوق دبي المالي على الجائزة العالمية الإسلامية للأعمال في دورتها الأولى. وتعد الجائزة إحدى مبادرات "اقتصادية دبي" الرامية إلى تعزيز ونشر أفضل الممارسات والتميز بين المؤسسات في مختلف مجالات الأعمال على أساس القيم المستمدة من الشريعة الإسلامية.

5

استدامة الأداء المالي وتعزيز مصادر الدخل

في إطار جهوده لتعزيز مصادر الدخل ولتعظيم الأرباح ولتعزيز القيمة المضافة للمساهمين، يعمل سوق دبي المالي على تنويع الفرص الاستثمارية وزيادة عمقه السوقيّ عبر تشجيع ثقافة التحول إلى المساهمة العامة والإدراج. كما يسعى السوق إلى زيادة حجم التداول بتنويع ما يطرحه من منتجات وخدمات نوعيّة غير تقليدية لكافة المتعاملين ورفع كفاءة العمليات التشغيلية للوسطاء ولعمليات التّقاص والتسوية والإيداع. إضافة إلى توفير خيارات استثمارية جديدة تسهم في تعزيز مستويات السيولة.

1 - تشجيع ثقافة الإدراج يسهم في انضمام أربع شركات جديدة

ضمن منهجية تشجيع ثقافة الإدراج وفي سياق حث الشركات العائلية والخاصة والحكومية على الاستفادة من مزايا سوق المال والتحول إلى شركات مساهمة عامة، قام سوق دبي المالي بتنظيم المنتدى الرابع للاكتتابات العامة بحضور 91 شركة وشارك كذلك في عدة منتديات توعوية تعزّز ثقافة الإدراج. ولذات الهدف، وقّع السوق مذكرة تفاهم مع هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير "شروق"، فضلاً عن قيامه بتوطيد التواصل مع هذه الشركات عن طريق رفد قنوات الاتصال بكوادر مختصة وأنظمة متطورة لإدارة العلاقة مع المصدرين المحتملين.

ونتيجة لهذه الجهود، شهد السوق في العام 2017 إدراج أربع شركات جديدة تنشط ضمن قطاعات متنوعة وهي: شركة إعمار للتطوير (قطاع العقار) وشركة اورينت يو ان بي تكافل (قطاع التأمين)، وشركة المصرف الخليجي التجاري (قطاع البنوك) وشركة أوتاد العقارية (مساهمة خاصة). وبهذا ارتفع إجمالي عدد الأوراق المالية المدرجة في السوق إلى 65 شركة مساهمة عامة، منها 14 شركة بنظام الإدراج المزدوج.

2 - إطلاق عقود آجلة مرتبطة بالمؤشر العام للسوق

في خطوة هي الأولى من نوعها على المستوى الإقليمي وقع كل من سوق دبي المالي وناسداك دبي اتفاقاً لتداول عقود آجلة مرتبطة بالمؤشر العام لسوق دبي المالي في سوق العقود الآجلة التابع لناسداك دبي.

3 - إطلاق خدمة توفير السيولة

في إطار جهوده المتواصلة لتعزيز أطر وآليات التداول أطلق سوق دبي خدمة توفير السيولة، والتي تهدف إلى زيادة مستويات السيولة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب. ويوجد الآن شركتان مرخصتان كصانعي سوق.

4 - استكمال استعدادات خدمة البيع على المكشوف المنظّم

أتم سوق دبي المالي خلال العام 2017 كافة الاستعدادات التنظيمية والفنية والإجرائية الخاصة بخدمة البيع على المكشوف المنَظم وفق أفضل الممارسات العالمية. تتيح الخدمة للمستثمر إمكانية بيع أوراق مالية مدرجة في السوق وغير مملوكة له، شريطة التعهد بردها لمالكها بناء على اتفاقية الإقراض الموقعة بينهما. وستتوفر الخدمة على مجموعة منتقاة من الأوراق المالية المدرجة وفق معايير محددة.

5 - إطلاق خدمة إعادة الشراء (الريبو) والمرابحة

أطلق سوق دبي المالي في نهاية العام 2017 خدمتين جديدتين تتيحان للمتعاملين تنفيذ صفقات إعادة الشراء (الريبو) والمرابحة على الأوراق المالية المدرجة في السوق عبر آليات جديدة بخلاف نشاط التداول المباشر ما يثري سجل الخدمات المشجعة على التداول.

6 - تعزيز حضور الاستثمار الأجنبي

في إطار استراتيجية سوق دبي المالي الرامية إلى تعزيز وتنويع مصادر السيولة وجذب المزيد من المؤسسات الاستثمارية، يحرص السوق على تشجيع الشركات المدرجة على الانفتاح بصورة أكبر على المستثمرين سواء الحاليين أو المحتملين واطلاعهم بصورة منتظمة على تطورات العمل واستراتيجيات النمو. إذ نظم السوق مؤتمرين سنويين للمستثمرين العالميين في لندن وفي نيويورك واجتمع خلالها بممثلي صناديق استثمارية عالمية.

Financial Market

03. مقدمة
حول الاستدامة

ملخص الاستدامة

تلعب أسواق رأس المال دوراً أساسياً في رسم معالم مستقبل الاقتصاد العالمي، وتكمن جهود دعم وتعزيز الاستدامة في جوهر هذا الدور الهام. ندرك في سوق دبي المالي أن القرارات الاستثمارية المدروسة والمستندة إلى معلومات غير مالية، باتت تحمل أهمية متزايدة في قرارات قطاع الاستثمار.

وتماشياً مع الأجندة الخضراء 2015-2030 لدولة الإمارات العربية المتحدة، وما واكبها من التزام الدولة ببنود اتفاقية باريس مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، وانسجاماً مع رؤية دبي 2021 الرامية إلى تطوير مدينة ذكية مستدامة، قام سوق دبي المالي بتطبيق عدة مبادرات داعمة لاستراتيجية الاستدامة. ففي العام 2016، حصل السوق على عضوية مبادرة الأمم المتحدة لأسواق رأس المال المستدامة (SSE)، حيث شارك في الجهود العالمية الرامية لتحقيق استدامة الأداء والشفافية في قطاع أسواق رأس المال.

تهدف استراتيجية سوق دبي المالي فيما يتعلق بالاستدامة إلى إيجاد قيمة مضافة طويلة الأجل لكافة المتعاملين. يقوم نموذج العمل في أسواق رأس المال على تعدد فئات المتعاملين. وبشكل مماثل، يقوم نموذج العمل في سوق دبي المالي على التعامل مع مجموعة كبيرة ومتعددة من أصحاب العلاقة بما في ذلك المساهمين والوسطاء والمستثمرين (القائمين والمحتملين)، والشركات المدرجة والهيئات التنظيمية والشركاء الاستراتيجيين والموردين والشركات التابعة والموظفين، بالإضافة إلى المجتمع المحلي. لذا، فإن تحقيق قيمة طويلة الأجل تشمل كافة فئات المتعاملين يتطلب نهجاً مدروساً وجاداً، كما يتطلب تعزيز العلاقات مع المتعاملين وتنميتها.

قد لا تمثل الصفحات التالية تقريراً تفصيلياً حول الاستدامة بالمعنى المتعارف عليه، إلا أننا حريصون على تزويد القارئ برؤية أفضل حول منهجية الاستدامة لدى سوق دبي المالي، والتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، مع تسليط الضوء على المحاور الأساسية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية وشؤون الحوكمة:

- حمايتنا للبيئة
- مساهمتنا المجتمعية
- ترسيخنا للحوكمة
- نظرة مستقبلية

حمايتنا للبيئة

يحرص سوق دبي المالي على المساهمة في حماية البيئة وتقليل بصمته البيئية إلى أدنى حدٍ ممكن، انطلاقاً من دوره كجهة مؤثرة في السوق، وكشركة مساهمة عامة مدرجة أيضاً. وفي هذا الإطار، نفّذ السوق عدداً من المبادرات الرامية لتحقيق هذه الأهداف.

وبالرغم من عدم توفّر تقرير شامل حول الأثر البيئي لأعمالنا، فقد ارتأينا أن نستعرض البيانات حول بصمتنا البيئية وفقاً لعدة مقاييس بسيطة.

التحول إلى بورصة ذكية وانتهاج البيئة الإلكترونية

أثمرت استراتيجية سوق دبي المالي بشأن التحول إلى بورصة ذكية نتائج إيجابية، والتي من أبرز نتائجها الأثر الإيجابي الناتج عن خفض معدل الاستهلاك الورقي، مما أدى بدوره إلى تخفيض البصمة البيئية الإجمالية للسوق خلال العام 2017. ويدعم هذه الجهود تحول سوق دبي المالي إلى قاعة تداول ذكية توفر الخدمات الإلكترونية التي تتيح للمستثمرين الاطلاع على معلومات المحافظ الاستثمارية وتقديم الطلبات مباشرة إلى السوق عبر تطبيقات الهواتف الذكية والموقع الإلكتروني. كما تساهم هذه المبادرات الرقمية في تعزيز انسيابية العمليات بالنسبة للوسطاء. ومن جهة أخرى، تزود المنصة الإلكترونية للاكتتابات العامة الأولية المستثمرين والشركات المصدرة والبنوك المتلقية بمزايا الاستخدام الإلكتروني خلال إجراءات الاكتتاب العام الأولي، فيما يساهم نظام إدارة علاقات العملاء (Customer Relationship Management) في إدارة العلاقات مع الموردين عبر منصة إلكترونية. وقد وفر سوق دبي المالي بديلاً إلكترونياً عن شيكات الصرف لغايات توزيع الأرباح، وذلك بطرح بطاقة آيفستر (iVESTOR) وخدمة الحوالات البنكية. وقد قام السوق بتوزيع الأرباح بالنيابة عن 39 شركة خلال العام 2017، مقابل 26 شركة خلال العام 2016.

بالنظر إلى هذه المبادرات، وتماشياً مع توجه سوق دبي المالي للوصول إلى بيئة عمل إلكترونية مستدامة، فقد اشترك السوق بخدمة (جرين بوكس) منذ العام 2015. وتهدف هذه الخدمة إلى المساهمة في تطوير نظام بيئي مستدام من خلال تسخير تقنيات تدوير الورق، وإلى زيادة الوعي حول النفايات الورقية وأثرها البيئي السلبي، بالإضافة إلى تغيير عادات استهلاك الورق الشائعة، وتخفيض البصمة الكربونية لسوق دبي المالي.

وبحسب تقرير (جرين بوكس)، فقد أظهرت نتائج سوق دبي المالي انخفاضاً في البصمة البيئية بنسبة 23% خلال العام 2017 مقارنة بنتائج العام 2016، على النحو التالي:

الورق المعاد تدويره (بالكيلوغرام)

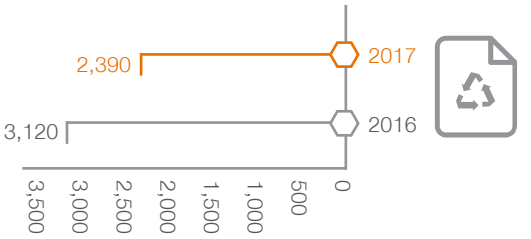

كمية النفط الموفَّرة (بالغالون)

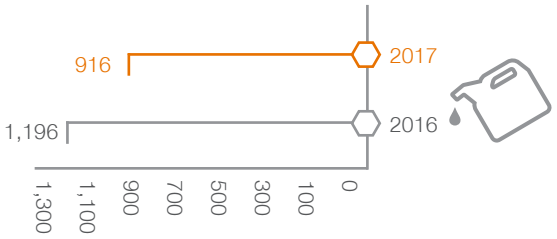

عدد الأشجار الموفَّرة

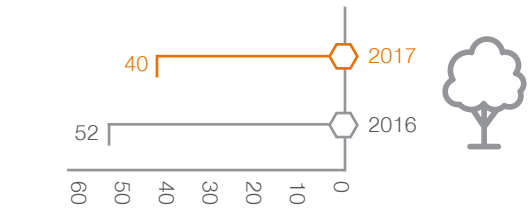

تعويض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

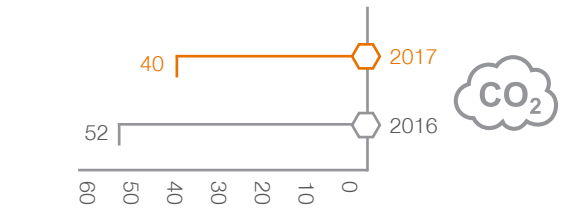

كمية المياه التي تم توفيرها (بالغالون)

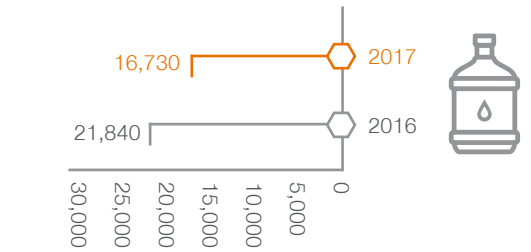

استهلاك الطاقة ومركز البيانات

اتخذ سوق دبي المالي خطوات عدة في إطار سعيه لتطوير عمليات تكنولوجيا المعلومات بحيث تكون صديقة للبيئة. وقد أتاح تطبيق تكنولوجيا في-بلوك (Vblock) في مركز بيانات السوق تخفيض حجم استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للمساحة وموارد الشبكات المتاحة. كما نفذ السوق عدة مبادرات تهدف لخفض استهلاك الطاقة، منها استخدام مصابيح (LED) الموفرة للطاقة، وفرض قوانين إطفاء المصابيح بعد انتهاء ساعات العمل.

المقر الرئيسي الجديد، صديق للبيئة

سيقع المقر الرئيسي لسوق دبي المالي الجديد في منطقة الخليج التجاري. وقد بدأت عملية التخطيط للمقر الرئيسي الجديد في العام 2016، ودخل المشروع حالياً مرحلة التصميم. يسعى سوق دبي المالي إلى تطوير المبنى الجديد بحيث يمثل مقراً رئيسياً ذكياً مستداماً، قائماً على أحدث التقنيات. كما حرص السوق على تعزيز جهود ترشيد استهلاك الطاقة بشكل ملموس في الموقع الجديد، بحيث يحقق المبنى المعايير العالمية المتعلقة بقوانين المباني الذكية وشروط الصحة والسلامة والبيئة، وهي معايير تتبناها جهات الترخيص المحلية.

مساهمتنا المجتمعية

1. موظفونا في صميم اهتماماتنا

موظفو سوق دبي المالي هم جوهر نجاحنا. ويعمل لدى السوق 160 موظفاً كما في نهاية العام 2017.

توظيف الكفاءات

انطلاقاً من إدراك سوق دبي المالي للدور الأساسي الذي يلعبه فريق العمل في نجاح عملياته، ومدى ارتباط قوة ونجاح السوق بقدرته على جذب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها، فإنه يركز جهوده في مجال توظيف الكفاءات المتميزة والعمل على الاحتفاظ بها. ففي نهاية العام 2017، وصلت نسبة الموظفين الحاملين لدرجة البكالوريوس أو ما يفوقها إلى 71% من إجمالي الموظفين. كما يعكس فريق العمل تنوعاً في الفئات العمرية.

مستوى الخبرة والاختصاص

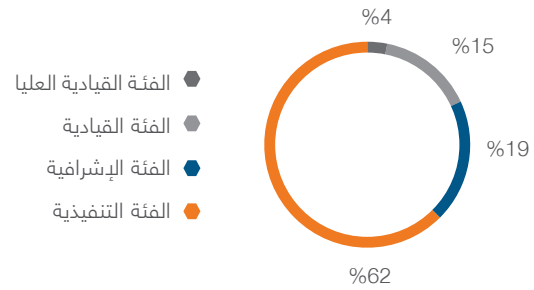

المؤهلات العلمية

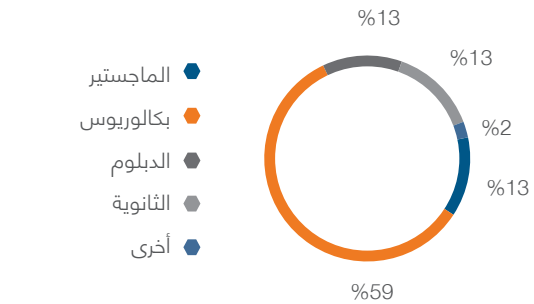

الفئات العمرية

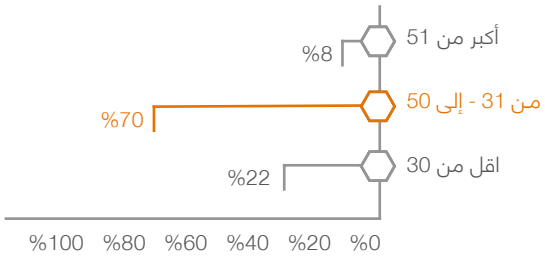

تحقيق التوازن بين الجنسين

يؤمن سوق دبي المالي إيماناً راسخاً بالدور الرائد الذي تلعبه المرأة في موقع العمل. فقد وصلت نسبة الإناث ضمن فريق عمل السوق إلى 58% في نهاية العام 2017، ما يؤكد التزام السوق بتعزيز التوازن الاجتماعي. أطلق السوق خلال العام 2017 مبادرة مجلس سيدات سوق دبي المالي، والتي تهدف إلى تعزيز الكفاءة المهنية والإدارية لموظفات السوق ضمن بيئة العمل. كما تساهم هذه المبادرة في تعزيز التواصل مع مختلف المجموعات النسائية داخل وخارج بيئة العمل، وذلك انسجاماً مع رؤية سوق دبي المالي.

التنوع الاجتماعي

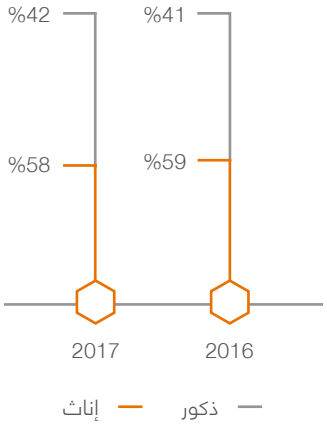

سياسة الاحتفاظ بالكفاءات

يقدم سوق دبي المالي لموظفيه مجموعة واسعة من الحوافز بدءاً من التطور الوظيفي، وصولاً إلى الترقيات والعلاوات، والرواتب المرتبطة بالأداء. وبالإضافة إلى هذه الحوافز، يحرص السوق على توفير بيئة عمل مثالية محفّزة للنمو. ويطبق السوق نطاقاً إشرافياً يتمثل بنسبة 5:1 (مدير: موظفين مباشرين)، ما يعزز فرص التطوير الذاتي والنمو والتقدم. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق السوق نظام الحوافز المرتبطة بالأداء، بما ينسجم مع برنامج "الإدارة بالأهداف". وقد ساهمت سياسة السوق الناجحة للاحتفاظ بالكفاءات في خفض معدل دوران الموظفين ليسجل 5% في نهاية العام 2017.

معدل دوران الموظفين

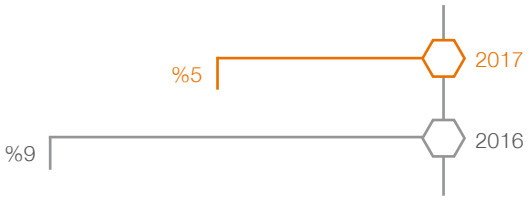

برنامج التوطين

في إطار جهوده لدعم خطط دولة الامارات المتمثلة في استقطاب الكفاءات الوطنية الإماراتية وحثها على الإنخراط في قطاع الخدمات المالية، ينفذ سوق دبي المالي مبادرات تهدف إلى استقطاب المواطنين الذين بلغت نسبتهم 60% من إجمالي فريق عمل السوق، كما في نهاية العام 2017. وفي هذا الصدد، أصدر سوق دبي المالي خلال العام 2017 دليلاً داخلياً حول برنامج التوطين.

التعليم والتدريب المستمر يدعم المواهب والكفاءات الناشئة

يتبنى سوق دبي المالي، في إطار أهدافه الاستراتيجية، سياسة التعليم المستمر بهدف تعزيز وتطوير قدرات الموظفين. ويسعى السوق لتحقيق ذلك من خلال تزويد الموظفين بالمهارات والمعارف التي تتخطى الخبرات اللازمة لتمكينهم من القيام بمهامهم وفقاً لمناصبهم وأدوارهم الحالية. وفي هذا الصدد، يوفر السوق لفريق العمل فرصاً عديدة للتدريب والمنح الدراسية وبرامج التعليم المستمر وفرص التغيير الدوري للمناصب داخل السوق. وقد تمخضت هذه المبادرات الشاملة خلال العام 2017 عن تدريب 145 موظفاً (بنسبة 91% من إجمالي عدد الموظفين) ما مجموعه 5,754 ساعة تدريب، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 14% مقارنة بنتائج العام 2016. ويوضح الرسم البياني أدناه الفئات والمجالات التي تركز فيها التدريب:

مجالات التدريب

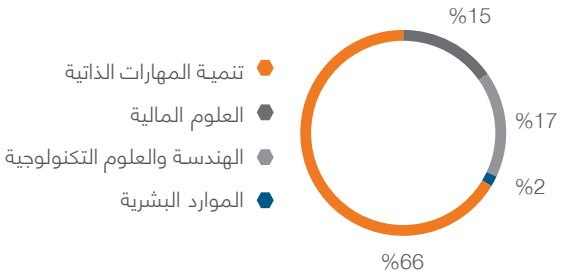

2. تفعيل التواصل مع المجتمع

تماشياً مع سياسة المسؤولية الاجتماعية التي ينتهجها سوق دبي المالي، وفي إطار استراتيجيته لتحقيق أعلى معايير الاستدامة، فقد واصل السوق تنظيم فعاليات وأنشطة موجهة للمجتمع، انطلاقاً من إدراكه لأهمية إضافة قيمة متميزة للمجتمع وما لها من أثر إيجابي يعود على السوق.

وفيما يلي بعض أبرز الفعاليات التي نظمها سوق دبي المالي خلال العام 2017:

تفعيل المشاركة والتواصل مع كافة المتعاملين باعتبارهم أولوية دائمة

نفذ سوق دبي المالي بنجاح عدداً من ورش العمل التوعوية التي هدفت إلى تعريف الوسطاء والشركات المصدرة بالخدمات والتقنيات الجديدة. كما نظم السوق المنتدى الرابع للاكتتابات العامة الأولية، والذي تضمن جلسة موجهة للشركات غير المدرجة، حول حوكمة الشركات وأفضل الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة. وقد نجح السوق بتعزيز تواصله مع كافة الأطراف داخل وخارج السوق خلال العام 2017 عبر إجراء استطلاعات رضى المتعاملين واستطلاعات آراء الموظفين.

وانسجاماً مع أهداف مؤشر دبي للسعادة، يحرص يسوق دبي المالي على الارتقاء بمستويات السعادة لدى كافة متعاملي السوق، حيث تم البدء باستطلاعات لقياس مدى مستوى سعادة المتعاملين عبر مكاتب خدمة العملاء. كما

يخطط السوق لتنفيذ مبادرات أخرى في هذا الصدد خلال العام 2018.

دعم الطلاب والمساهمة في رسم مستقبلهم

نفذ سوق دبي المالي برنامج التدريب الصيفي لعام 2017، بالإضافة إلى الدورة الخامسة عشرة من المسابقة السنوية للأسهم، واستضاف العديد من برامج تدريب الطلاب في إطار سعيه لتطوير مهارات الطلبة ومساعدتهم على تطبيق النظريات المتعلقة بأسواق رأس المال على أرض الواقع. وقد أتاحت هذه الأنشطة والفعاليات خبرات تعليمية وعملية لأكثر من 2,000 طالب من مدارس وجامعات مختلفة في أنحاء دولة الإمارات.

تمكين المرأة

وقع سوق دبي المالي مذكرة تفاهم مع مؤسسة دبي للمرأة، بهدف تمكين المرأة في قطاع المال والأعمال من خلال رفع مستوى مشاركتها في مجالس إدارة الشركات الإماراتية المدرجة في السوق، وذلك في إطار مبادرة "التمثيل النسائي في مجالس إدارة الشركات". وفي ذات السياق، تم تكريم السيدة مريم فكري، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس تنفيذي العمليات - قطاع التقاص والتسوية والإيداع في سوق دبي المالي، من قبل مجلة فوربس الشرق الأوسط حيث تم اختيارها من ضمن أقوى 100 سيدة أعمال عربية، في خطوة تؤكد دور سوق دبي المالي ومساهمته في دعم جهود تمكين المرأة.

التبرع لأهداف إنسانية

لطالما مثلت التبرعات جزءاً هاماً من أنشطة سوق دبي المالي المجتمعية. واصل السوق خلال العام 2017 تقديم تبرعات شملت أثاث مكاتب وأجهزة كمبيوتر وأجهزة تكييف، لصالح مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الخيرية والإنسانية، ومؤسسة تراحم الخيرية.

المشاركة في عدد من الفعاليات الوطنية والدولية

شارك سوق دبي المالي في عدد من الاحتفالات الوطنية والدولية كونه عضواً فاعلاً في المجتمع. ومن هذه الفعاليات يوم العلم واليوم الوطني ويوم الشهيد.

كما شارك سوق دبي المالي في مبادرة "يوم بلا مراكز خدمة"، وجاءت مشاركته استراتيجية البورصة الذكية، ودعماً لرؤية حكومة دبي. وتهدف هذه المبادرة التي أطلقتها دائرة المالية في حكومة دبي إلى تشجيع التحول إلى القنوات الذكية للحصول على الخدمات وإجراء المعاملات. وشارك سوق دبي المالي أيضاً في أسبوع جيتكس لتكنولوجيا المعلومات، وذلك في المنطقة الاقتصادية ضمن جناح حكومة دبي الذكية. واستعرض السوق خلال مشاركته مجموعة متنوعة ومتكاملة من التطبيقات الذكية التي ساهمت في تعزيز مكانة السوق إقليمياً من حيث المبادرات والابتكارات.

ترسيخنا للحوكمة

واصل سوق دبي المالي تركيزه على تعزيز ثقة المتعاملين من خلال تطبيق ممارسات حوكمة الشركات. وتمثل هيئة الأوراق المالية والسلع قاعدة الدعم لإطار عمل الحوكمة في السوق، من خلال تعريفها الواضح لكافة الجوانب وعناصر القياس المتعلقة بالحوكمة. ويتضمن تطبيق الحوكمة جوانب تنحصر بموافقة مجلس إدارة الشركة، وجوانب أخرى يمكن للمجلس تفويض اللجان المنبثقة عنه، وإدارة الشركة بالبت فيها. وخلال العام 2017، صادق مجلس إدارة سوق دبي المالي على إطار عمل جديد يختص بإدارة المخاطر، تضمّن تعريفاً لمدى قابلية السوق للمخاطرة خلال ممارسته أعماله كما تضمن شرحاً لنهج السوق في خفض مدى تعرضه للمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية والمخاطر المتعلقة بالامتثال للقوانين.

تضم لجان مجلس إدارة سوق دبي المالي كلاً من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ولجنة التدقيق، وذلك انسجاماً مع أفضل الممارسات العالمية والمعايير المحاسبية، وسعياً لتلبية متطلبات الاستثمار الأخلاقي والقائم على العقيدة. ويؤكد ذلك على مدى شفافية عمل السوق. وفي إطار جهوده المستمرة لتطوير نظام التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال الإسلامية، أصدرت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال العام 2017 معيار سوق دبي المالي للتحوط من مخاطر الاستثمار والتمويل. كما ساهمت مبادرات لجنة التدقيق والإجراءات الصادرة عن إدارة الرقابة الداخلية في حصول سوق دبي المالي على شهادات الأيزو التالية:

- شهادة إدارة الجودة ISO 9001
- شهادة إدارة أمن المعلومات ISO 27001

وفي خطوة مثّلت إنجازاً هاماً خلال العام 2017، قام مساهمو سوق دبي المالي بتعيين سيدة كعضو في مجلس إدارة السوق المؤلف من سبعة أعضاء، ما عزز التمثيل النسائي في مجلس إدارة الشركة.

خصص سوق دبي المالي في هذا التقرير السنوي جزءاً شاملاً حول الحوكمة، استعرض فيه أفضل ممارسات الحوكمة ليضم معلومات إضافية حول ممارسات التوافق مع الشريعة الإسلامية، وإنجازات التدقيق الداخلي، ومعلومات عن مجلس إدارة السوق.

يرجى الرجوع للصفحات 42-60 من هذا التقرير للحصول على مزيد من المعلومات حول ممارسات السوق في إطار حوكمة الشركات.

الآفاق المستقبلية

حرصنا من خلال استعراض هذا الجزء من التقرير السنوي على تسليط الضوء على جهود السوق الرامية لتفعيل تواصله ومشاركته مع مختلف فئات المتعاملين بهدف تطوير سوق مالي مستدام. وسنواصل مستقبلاً سعينا لتفعيل علاقات السوق مع كافة المتعاملين لإيجاد قيمة مضافة طويلة الأجل بوصفه شركة مساهمة عامة.

كما تسعى استراتيجية الاستدامة التي ينتهجها السوق، بوصفه جهة مؤثرة، إلى بناء بيئة متطورة في إعداد تقارير الاستدامة، ما يشجع الشركات المدرجة على خوض رحلتها في مجال تقارير الاستدامة. ومن هنا، سيواصل سوق دبي المالي سعيه لتحقيق القيمة المرتقبة من تقارير الاستدامة بهدف دعم التوجه المتزايد نحو معايير الاستثمارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز الوعي بأفضل ممارساتها، بالإضافة إلى تطوير منظومة متميزة في مجال حوكمة الشركات.

04. الحوكمة

تقرير الحوكمة

تؤكد التعليمات والقواعد التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع (الهيئة) في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للمعايير العالمية، على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، وعلى أهمية العمل بشكل شفّاف ومسؤول.

يضطّلع مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي بمهامه التي تستهدف التوفيق بين مصالح المستثمرين ومصالح كافة الفئات ذات العلاقة. كما أن من أبرز مهامه رفع مستوى الأداء التشغيلي والربحيّة، ومأسسة التنمية المستدامة، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والقيام بالتوجيه الاستراتيجي للشركة، فضلاً عن مراقبة وضبط الأداء، وتحديد وإدارة المخاطر في سبيل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

ويتفرّد سوق دبي المالي، كجزء من المنظومة الاقتصادية، بمكانته التي يستطيع من خلالها التأثير في رفع مستوى تطبيق الحوكمة لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في السوق بما يتلاءم مع الأنظمة الخاصة بحوكمة الشركات، حيث أصدر السوق في العام 2017 قراراً إلزامياً يقضي بتسجيل الشركات المدرجة ضمن برامج الحوكمة الخاصة بأعضاء وأمناء سر مجلس الإدارة واعتماد أمين سر المجلس في سوق دبي المالي. كذلك قام السوق بتنظيم ورشة عمل لأعضاء مجلس إدارته لشرح قواعد الحوكمة وأفضل الممارسات المتعلقة بمجالس الإدارات خلال الاجتماع الأول للمجلس المنعقد بتاريخ 16 أبريل 2017.

فيما يلي تطبيقات مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي لأهم بنود الحوكمة تماشياً مع متطلبات قانون الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م.) للعام 2016:

1. ممارسات حوكمة الشركات

تواصل إدارة شركة سوق دبي المالي تطبيق قواعد الحوكمة على نحو فعال وبطريقة شفافة انطلاقاً من مسؤولية مجلس الإدارة نحو مساهمي الشركة، وبما يحمي ويعزز قيمة حقوق المساهمين من خلال ما يلي:

- التزام مجلس الإدارة بعقد ستة اجتماعات خلال العام 2017.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن استقلاليتهم خلال العام 2017 والإفصاح عن أي تغيير يؤثر على استقلاليتهم بما في ذلك انضمامهم لعضوية مجالس إدارات أخرى. حيث قام الأعضاء بالتوقيع على تعهدهم بالإفصاح والاستقلالية في أول اجتماع لمجلس الإدارة بعد الجمعية العمومية خلال العام 2017.
- التزام أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن تداولاتهم وتداولات أقاربهم من الدرجة الأولى على سهم الشركة، وكذلك عن كافة تداولاتهم بأسهم الشركات المدرجة الأخرى في السوق.

- عقـد ستة اجتماعـات للجنـة التدقيـق وثلاثة اجتماعات للجنة الترشـيحات والمكافآت واجتماع واحد للجنة الاستثمار، والقيام بتنفيـذ المهـام المنوطة بتلك اللجان ورفـع تقرير لمجلس الإدارة بالنتائـج والتوصيـات التـي تتوصل إليها اللجان ومتابعة التنفيذ.
- التزام إدارة الشركة بالإفصاح عن البيانات المالية ربع السنوية والسنوية خلال المدة القانونية المسموح بها.
- اعتماد تعديلات العديد من الإجراءات والمعايير والقواعد مثل قواعد التداول بالهامش والتداول عبر الإنترنت وتداول شركة الوساطة باسمها ولحسابها والتداول المباشر والمشتقات المالية.

2. تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأبنائهم في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2017

يلتـزم أعضـاء مجلـس الإدارة بالمـادة (17) من قرار مجلس الوزراء رقم (12) لعام 2000 بشـأن النظام الخاص بإدراج الأوراق المالية والسـلع وبالمادة (36) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقـم (3) لعام 2000 في شـأن النظام الخاص بالإفصاح والشـفافية، وبالمادة رقـم (14) مـن قـرار مجلس إدارة الهيئة رقـم (2) لعام 2001 في شـأن النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسـويات ونقل الملكيـة وحفـظ الأوراق الماليـة وبإجراءات رقابة التداول الصادرة مـن سـوق دبـي المالي في الحصـول على الموافقات اللازمة مـن الجهـات الرقابيـة والتقيد بفترة الحظـر المنصوص عليها في المـادة رقم (14). كمـا يلتـزم أعضاء المجلس بالإفصاح السـنوي عن تعاملاتهم وتعاملات أقربائهـم من الدرجة الأولى على أسـهم الشركة.

يبين الجـدول التالي ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى في أسـهم شـركة سـوق دبي المالي:

الاسم	المنصب/ صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2017	إجمالي عملية البيع	إجمالي عملية الشراء
عيسى عبدالفتاح كاظم	رئيس مجلس الإدارة	5,015,000	-	-
أقارب الدرجة الأولى	الزوجة	29,281	-	-
راشد حمد الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	-	-
علي راشد المزروعي	عضو مجلس الإدارة	-	-	-
عادل عبدالله الفهيم	عضو مجلس الإدارة	-	-	-
محمد حميد المري	عضو مجلس الإدارة	-	-	-
مصبح محمد القيزي	عضو مجلس الإدارة	-	-	-
موزة سعيد المري	عضو مجلس الإدارة	-	-	-

3. تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة لشـركة سـوق دبي المالي من سبعة أعضاء وفقاً لقرار اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريـخ 13 مارس 2017 علـى النحو التالي:

الإسم	المنصب	الاستقلالية	تنفيذي / غير تنفيذي	تاريخ الانتخاب الأول	فترة العضوية من تاريخ الانتخاب الأول لغاية نهاية العام 2017
عيسى عبدالفتاح كاظم*	رئيس مجلس الإدارة	غير مستقل	تنفيذي	16 يناير2007	أحد عشر عاماً
راشد حمد الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	16 يناير2007	أحد عشر عاماً
علي راشد المزروعي	عضو مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	21 إبريل 2010	سبع سنوات وثمانية أشهر
عادل عبدالله الفهيم	عضو مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	21 إبريل 2010	سبع سنوات وثمانية أشهر
محمد حميد المري	عضو مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	21 إبريل 2010	سبع سنوات وثمانية أشهر
مصبح محمد القيزي	عضو مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	22 ديسمبر 2013	أربع سنوات
موزة سعيد المري	عضو مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	13 مارس 2017	تسعة أشهر

*بموجب المرسـوم الصادر من صاحب السـمو الشـيخ محمد بن راشـد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتاريخ 23 أكتوبر 2013، فقد تم تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة.

وفيما يتعلق بالتمثيل النسـائي، يضم مجلس الإدارة الحالي للشـركة سيدة واحدة من بين سبعة أعضاء وهي السـيدة موزة سـعيد المري، وذلك في إطار حرص مجلس إدارة الشـركة على ضم كوادر نسـائية متميزة بهدف تمكين المرأة وتعزيز مسـيرة الدولـة في هذا المجال.

أعضاء مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي مجموعة متميزة من أصحاب الكفاءة المؤهلين لتولي مناصبهم في الشركة وجميعهم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. فيما يلي أسماء أعضاء المجلس ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية:

سعادة عيسى عبدالفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة

يشغل سعادة عيسى كاظم منصب محافظ مركز دبي المالي العالمي، ورئيس مجلس إدارة بورصة دبي المحدودة، ورئيس مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي، ونائب رئيس اللجنة العليا للتشريعات في دبي، وعضو اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي.

بدأ سعادة عيسى كاظم حياته العملية عام 1988 كمحلل أول في إدارة البحوث والإحصاء في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ثم انتقل إلى دائرة التنمية الاقتصادية في دبي في العام 1993 كمدير لإدارة التخطيط والتطوير. وشغل سعادته منصب مدير عام سوق دبي المالي منذ العام 1999 وحتى العام 2006.

يحمل سعادة عيسى كاظم درجة الدكتوراه الفخرية من كلية كـو الأمريكية، ودرجة ماجستير في الاقتصاد من جامعة أيوا الأمريكية، إضافة إلى ماجستير في إدارة الجودة الشاملة من جامعة ولنجونج، وبكالوريوس في الرياضيات والاقتصاد وعلوم الكمبيوتر من كلية كـو الأمريكية.

يشغل سعادة عيسى كاظم أيضاً عدداً من المناصب العليا في العديد من اللجان الاستشارية ومجالس الإدارة، منها عضو المجلس الأعلى لإدارة مركز دبي المالي العالمي ورئيس مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي ورئيس مجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي للاستثمار، وعضو مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي، وعضو مجلس إدارة ناسداك إنك، وعضو مجلس المناطق الحرة في إمارة دبي، وعضو مجلس إدارة نور بنك، وعضو مجلس إدارة شركة اتصالات، بالإضافة إلى منصب عضو مجلس الإدارة والأمين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

يشغل سعادة عيسى كاظم أيضاً منصب عضو مجلس إدارة لدى العديد من المؤسسات التعليمية في المنطقة والعالم.

راشد حمد الشامسي
نائب رئيس مجلس الإدارة

يشغل السيد راشد الشامسي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة سوق دبي المالي منذ العام 2007. ويعد السيد الشامسي الشريك المؤسّس لشركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية، ومالك شركة الشامسي لإدارة العقارات في دبي. وهو يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة في العام 1982.

كما يشغل/ شغل السيد الشامسي الوظائف التالية:

- عضو سابق في مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للمواصلات.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة الخليج للملاحة (ش.م.ع).
- عضو مجلس إدارة ناسداك دبي.
- عمل في مجال تسويق وتوزيع منتجات الطاقة على مدى 22 عاماً.
- مدير عام مؤسسة الإمارات العامة للبترول (إمارات) من العام 2002 وحتى العام 2008 وقد ترأس خلال تلك الفترة مجالس إدارات العديد من المشروعات المشتركة والشركات التابعة لمؤسسة (إمارات).
- عضو سابق في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي من العام 1991 وحتى العام 1997.
- عضو سابق بمجلس إدارة بورصة دبي للطاقة.
- رئيس تنفيذي سابق لشركة سما دبي العقارية، إحدى الشركات التابعة لدبي القابضة.

محمد حميد المري
عضو مجلس إدارة

خبير مالي وإداري ذو خبرة تزيد عن حوالي 25 عاماً في القطاعين الحكومي والخاص. وهو خريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة، فئة القادة الحكوميين، ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في دبي للعام 2004 ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات في العين للعام 1990.

ويشغل/شغل السيد المري الذي بدأ حياته المهنية موظفاً في دائرة الأراضي والأملاك في العام 1986 الوظائف التالية:

- مساعد المدير التنفيذي للشؤون المالية والدعم المؤسسي في مؤسسة محمد بن راشد للإسكان منذ أغسطس من العام 2009.
- شريك في شركة فارس وشركاه لتدقيق الحسابات والاستشارات الإدارية.
- عضو سابق في مجلس إدارة تكافل الإمارات (ش.م.ع).
- مدير الإدارة المالية في هيئة الطرق والمواصلات (2006-2009).
- مساعد المدير العام لمؤسسة دبي للمواصلات (2005-2006).
- عضو مجلس الإدارة لمجلس الإعمار – حكومة دبي (2005-2008).
- مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية في دائرة الأراضي والأملاك حتى العام 2005.

وعلى الصعيد المهني، يتمتع السيد المري بالعضويات التالية:

- محاسب قانوني مرخص منذ العام 1990.
- عضو جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالإمارات منذ العام 1997.
- عضو ندوة الثقافة والعلوم في دبي منذ التأسيس.
- حاصل على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي لإنجاز شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في دبي.
- حاصل على شهادة القيادة المؤسسية من مركز القيادة والتعلم المؤسسي بفلوريدا – الولايات المتحدة الأمريكية.
- ممارس برمجة لغوية عصبية مرخص من قبل ريتشارد باندلر من خلال معهد مكلندون ومشاركوه.
- حاصل على دبلوم ممارس في الإيحاء الذاتي من مدرسة براودفوت للإيحاء الذاتي.

موزة سعيد المري
عضو مجلس إدارة

تشغل موزة سعيد المري حالياً منصب مدير إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في هيئة الطرق والمواصلات، فضلاً عن كونها عضواً لمجلس إدارة مجلس دبي الرياضي، وأميناً عاماً لجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للإبداع الرياضي، ورئيساً للجنة رياضة المرأة.

حصلت موزة على شهادة الماجستير في مجال إدارة الأعمال في الأعمال العامة من الجامعة الأمريكية في دبي، وخلال مسيرتها المهنية الممتدة إلى 18 عاماً، اكتسبت خلالها خبرات متنوعة بفضل العمل في مؤسسات حكومية، وشبه حكومية وخاصة، ما منحها أسلوباً يتسم بالمرونة وسرعة التكيف مع المتطلبات المتعددة لمختلف القطاعات.

استهلت المري مسيرتها المهنية في العام 1999 بالعمل في الشركة العملاقة "نستله الشرق الأوسط"، حيث تولت الإشراف على الاتصال الداخلي لسوق الشرق الأوسط وبلاد الشام، وبعدها انتقلت إلى مجال المصارف والبنوك حيث انضمت إلى بنك الإمارات دبي الوطني في العام 2009 وشغلت منصب مدير أول تسويق الأعمال والاتصال، وفي يناير من العام 2014 اتجهت الى القطاع الحكومي بالانضمام إلى هيئة الطرق والمواصلات بدبي كمدير لإدارة التسويق والاتصال المؤسسي.

حققت موزة المري العديد من الإنجازات في مجال عملها، فخلال عملها في بنك الإمارات دبي الوطني نجحت في تنفيذ ما يصل إلى 200 رعاية سنوية وفعالية على مستوى المجموعة، والفوز بالجائزة البرونزية للصناعة الرياضية لأفضل رعاية في العام 2013 نظير الحملة الترويجية لفعالية "أوميغا دبي ديزرت كلاسيك".

وفي هيئة الطرق والمواصلات، ترأست المري عدداً من اللجان المنظمة لفعاليات وأحداث كبرى في إمارة دبي؛ مثل اللجان المنظمة لحفل افتتاح ترام دبي (العام 2014)، وقناة دبي المائية (العام 2016)، ومتحف الاتحاد (العام 2016)، وأسهمت جهودها في حصول الهيئة على جائزة الرابطة الدولية للعلاقات العامة (إبرا) من جمهورية جنوب أفريقيا في العام 2015، وحصول الهيئة أيضاً على جائزة أفضل جهة داعمة للقراءة عبر (عام القراءة 2016). وعلى الصعيد الشخصي، حصلت المري على جائزة الشرق الأوسط لتميز القياديات في العام 2015 عن فئة التميز في الاتصال والإعلام.

مصبح محمد القيزي
عضو مجلس إدارة

يمتلك السيّد مصبح القيزي خبرة عملية تناهز الـ 20 عاماً، قضى أغلبها في قطاع التكنولوجيا، متنقلاً بين العمل والإشراف والإدارة المباشرة للعديد من الأفراد وفرق العمل متنوعة المهام. ويحمل السيّد القيزي درجة البكالوريوس في نظم معلومات الكومبيوتر من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1991.

ويشغل/شغل السيد مصبح القيزي الوظائف التالية:

- رئيس إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات لبنك دبي الإسلامي بالإضافة إلى مناصب قيادية أخرى، كعضو لجنة الأتمتة في بنك دبي الإسلامي، والتي تلعب دوراً في مواءمة الاستراتيجية الشاملة للبنك مع أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات.
- التحق السيّد مصبح القيزي ببنك دبي الإسلامي في العام 1999 رئيساً لوحدة أعمال البطاقات، والتي تمكن من تطويرها خلال سنتين من العمل.
- رئيس قسم نظم المعلومات ببنك دبي الإسلامي ما بين العام 2001 والعام 2008، حيث تمكن خلال هذه الفترة من بناء ودعم البنية التحتية للنظم المعلوماتية الأمر الذي زوّده بخبرة عملية مرموقة في مجال إدارة المشاريع في نطاقات مصرفية متعددة.
- عمل منذ العام 2008 في وحدة العمليات المصرفية الإلكترونية لتطوير قنوات الاتصال. وتقديراً للتطوير الهائل الذي أحدثه في هذا المجال، حصلت مشاريعه على عدة جوائز في مجالات تطوير نظم الصيرفة الإلكترونية.

علي راشد المزروعي
عضو مجلس إدارة

مـن موقعـه الحالـي كمدير تنفيذي لمجموعة شـركات البحري والمزروعـي، التـي تأسّسـت عام 1968 في دبي كمجموعة اسـتثمارات عامـة فصـارت إحدى أوائل الروافـد الفعّالة للنهضة في دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة. يضطّلع السـيّد علي المزروعي بالمهـام الماليـة والإداريـة المتعلقة بالأنشـطة التجارية والعقارية والصناعية والسـياحية للمجموعة. تولّـى السـيّد علـي المزروعـي العديد من المهـام الوظيفية إبان فترة عملـة لـدى مجموعـة سـيتي بنـك في دبي منذ العام 2000 ولغاية العام 2007؛ منها مدير قسـم الحسـابات التجارية، ورئيس قسـم أعمال التخطيط والتحليل لمنطقة الشـرق الأوسـط وأفريقيا وتركيا، وكذلك شغل منصب نائب رئيس قسـم الإدارة المالية.

كما يشـغل السـيّد علي المزروعي منصب عضو مجلس إدارة سـوق دبي المالي وعضو مجلس إدارة شـركة الصكوك الوطنية وعضو مجلس إدارة شـركة الإمارات للاسـتثمار والتنمية (ش.م.خ) وعضـو إدارة تعليـم القابضـة (ش.م.خ). حصـل السـيّد علي المزروعـي على بكالوريوس "إدارة أعمال" مـن الجامعـة الأمريكية في دبي وعلى ماجسـتير "إدارة الأعمال" من جامعة (سـاوثرن نيو هامبشـاير) الأمريكية بالولايات المتحدة الأمريكية.

عادل عبدالله الفهيم
عضو مجلس إدارة

شـغل الفهيـم العديـد مـن المناصب الإدارية في حكومة دبي، وهو حاصـل علـى عدد من الشـهادات الأكاديميـة والمهنية مثل درجة البكالوريوس في التجارة، محاسـب قانوني معتمد، مستشـار مالـي معتمـد، مـدرب معتمد للغـة أوامر التدقيق، ومكافح اختلاسـات معتمـد. يتمتـع عادل الفهيم بخبـرة عملية طويلة في المجـال الاقتصـادي والمالـي والإداري والتدقيق/الرقابة ونظم المعلومات والقانون. هذا وقد حاز السيّد الفهيم على جائزة المفكر المالي بالشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا (للعام 2012)، كمـا حصـد جائزة الشـخصية صاحبة الإنجاز مدى الحياة فـي القطـاع الاقتصـادي للتدقيق والرقابة (للعام 2013). وللسيّد الفهيم مقالات ودراسـات تناقش أهم الأحـداث الاقتصادية الحيوية والمؤثـرة على تطـورات الاقتصاد العالمي.

ويشغل/شـغل الفهيـم الوظائف/المناصب التالية:

- عضـو اللجنـة العليـا في حكومة دبـي لبرنامج تطوير وأتمتة الموازنة العامة.
- عضـو لجنـة حكومة دبـي للتخطيط المالي.
- عضو مجلس إدارة سـوق دبي المالي.
- نائـب الرئيـس التنفيذي لمطارات دبي للشـؤون المالية والمشتريات.
- مديـر إدارة التدقيـق الداخلـي فـي دائرة المالية في ديوان سـمو الحاكم - حكومة دبي.
- نائـب مديـر إدارة رقابـة الأداء وتدقيق نظم المعلومات والتدريب في ديوان سـمو الحاكم - حكومة دبي.
- المديـر العـام لجمعية الامارات للمحاسـبين والمدققين (2000-2002).
- عضـو مجلـس الإدارة ورئيس لجنـة المؤتمرات في جمعية الإمارات للمحاسـبين والمدققين القانونيين (2002-2004).
- رئيـس معهـد المدققيـن الداخليين الأمريكي (IIA) – فرع الإمارات العربيـة المتحدة (2006-2007).
- النائـب الأول لرئيـس مجلـس إدارة جمعية مكافحي الاختلاسـات المعتمديـن دولياً في الولايات المتحدة الأمريكية - فرع الإمارات العربيـة المتحدة.
- عضو لجنة قيد مدققي الحسـابات بالدولة وأمين السـر العام.
- ممثـل دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة في لجنة دول مجلس التعـاون الخليجـي للتجارة الإلكترونية (AGCC E-Commerce Committee).
- محكّم وخبيـر مالـي معتمد بفئـة معاونو القضاة في جدول الخبـراء في محاكم دبي.

وعلـى الصعيـد المهنـي فهـو حاصل علـى عضوية في العديد من الجمعيـات المهنية أهمها:

- عضـو مجمـع المحاسـبين القانونيين الأمريكي (CPA).
- مكافـح اختلاسـات معتمـد من الولايات المتحدة الأمريكية (CFE).
- مستشـار مالي معتمد من كندا (CFC).
- مـدرب معتمـد للغة أوامـر التدقيق من بلجيكا (ACL).
- عضو مؤسـس لجمعية الإمارات للمحاسـبين والمدققين القانونين.
- عضو معتـرف بـه ضمن فئـة معاوني القضاة في جدول الخبـراء فـي محاكـم دبي لإبداء الرأي الفني.
- جمعيـة تدقيـق نظم المعلومـات والرقابة (الولايات المتحدة).
- معهـد المدققيـن الداخليين (الولايات المتحدة).
- الجمعيـة الأمريكيـة للجودة (الولايات المتحدة).
- جمعيـة المحترفيـن الماليين لشـؤون الضيافة والتكنولوجيا للقطاع الفندقي مجمـع المستشـارين الماليين (كندا).
- مجمع المستشارين الماليين (كندا).

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس

وفقاً للمادة رقم (64) من النظام الأساسي للشركة مع مراعاة المادة رقم (169) من قانون الشركات رقم (2) لعام 2015، واستناداً للمادة رقم (21) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (7) لعام 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة، فإن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس كما يلي:

أ. تُحدد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كنسبة مئوية من الربح الصافي على ألا تتجاوز 10% من الأرباح للسنة المالية، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريف أو أتعاب أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة.

ب. تخصم من مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أي غرامات تكون قد وقعت على الشركة من قبل الهيئة أو السلطة المختصة بسبب مخالفات مجلس الإدارة لقانون الشركات أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية، وللجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات أو بعضها إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة.

ج. بدلات حضور اللجان المنبثقة من المجلس وهي على النحو التالي:

عضو مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الاستثمار	المجموع
عيسى عبدالفتاح كاظم	-	-	15,000	15,000
راشد حمد الشامسي	-	36,000	15,000	51,000
علي راشد المزروعي	57,000	21,000	-	78,000
عادل عبدالله الفهيم	66,000	36,000	-	102,000
محمد حميد المري	62,000	-	-	62,000
مصبح محمد القيزي	-	-	15,000	15,000
موزة سعيد المري	-	-	-	-

علماً أنه تم صرف مكافأة مجلس الإدارة عن العام 2016 بمبلغ قدره 300 ألف درهم إماراتي لكل عضو وتم اعتمادها في الجمعية العمومية التي عقدت بتاريخ 13 مارس 2017. هذا وستيم صرف ذات المبلغ لكل عضو عن أعمال مجلس الإدارة للعام 2017 والذي سيتم عرضه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصادقة عليه.

ووفقاً لنص المادة (21) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م.) للعام 2016، يتم صرف مبلغ 300 ألف درهم إماراتي لرئيس مجلس الإدارة نظير قيامه بجهود خاصة وأعمال إضافية فوق واجباته العادية كرئيس لمجلس إدارة شركة سوق دبي المالي.

اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2017

عضو مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع					
	6 فبراير 2017	16 أبريل 2017	8 مايو 2017	24 يوليو 2017	30 أكتوبر 2017	17 ديسمبر 2017
عيسى عبدالفتاح كاظم	✓	✓	✓	✓	✓	✓
راشد حمد الشامسي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
علي راشد المزروعي*	-	✓	✓	-	✓	✓
عادل عبدالله الفهيم*	✓	✓	-	✓	✓	✓
محمد حميد المري*	✓	✓	✓	-	✓	✓
مصبح محمد القيزي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
موزة سعيد المري	✓	✓	✓	✓	✓	✓

*تغيب العضو عن الحضور بعذر مقبول

المهام والاختصاصات التي فوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية

تم تفويض الإدارة التنفيذية بالمهام والاختصاصات بموجب لائحة الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ 1 مايو 2016 وهي على النحو التالي:

- إعداد دراسات جدوى بشأن مشاريع الشركة.
- إعداد السياسات واللوائح الداخلية المنظمة للعمل.
- اعتماد إجراءات العمل والقرارات والتعميمات الإدارية المنظمة للعمل.
- تشكيل وتغيير وحل اللجان التنفيذية.
- اعتماد صلاحية الشراء بالأمر المباشر حتى 50 ألف درهم إماراتي لرئيس إدارة المشتريات والعقود و250 ألف درهم إماراتي لرئيس قطاع الخدمات المؤسسية وحتى 500 ألف درهم إماراتي للرئيس التنفيذي.
- اعتماد صلاحية التعاقد بالممارسة حتى مليون درهم إماراتي للرئيس التنفيذي.
- اعتماد صلاحية التعاقد بالمناقصة المحدودة أو العامة حتى 5 ملايين درهم إماراتي للرئيس التنفيذي.
- توقيع العقود المعتمدة حتى 5 ملايين درهم إماراتي من صلاحيات رئيس قطاع الخدمات المؤسسية وحتى 50 مليون درهم إماراتي من صلاحيات الرئيس التنفيذي.
- توقيع اتفاقية تفاهم وتمثيل محدود وإيداع فرعي من صلاحيات الرئيس التنفيذي ورئيس القطاع المعني.
- تأجير مساحات السوق وتحديد القيمة الإيجارية من صلاحيات الرئيس التنفيذي.
- اعتماد نتائج الجرد السنوي من صلاحيات الرئيس التنفيذي.
- قرار التخلص من الأصول المهلكة دفترياً من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- تحديد رسوم الخدمات والغرامات وتحديث قائمة الرسوم وفقاً لمعطيات السوق من صلاحيات الرئيس التنفيذي.
- توقيع الغرامات/ الجزاءات من صلاحيات رئيس القطاع المعني.
- إلغاء المخالفة الأولى من صلاحيات رئيس قطاع الخدمات المؤسسية بالاشتراك مع رئيس القطاع المعني وإلغاء المخالفة الثانية من صلاحيات الرئيس التنفيذي.
- تفويض رئيس قطاع الخدمات المؤسسية بإعدام الذمم المدينة حتى 20 ألف درهم إماراتي خلال السنة المالية.
- تفويض الرئيس التنفيذي بإعفاء المستثمرين من رسوم بعض الخدمات بموجب طلب يقدمه المستثمر بنسب محددة ووفقاً لقيمة المعاملة.
- تفويض رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع بالإعفاء من رسوم المعاملات المستلمة من جهات عليا أو رسمية وفقاً لتقدير رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع.
- الاستثمار في ودائع قصيرة المدى غير محددة المبالغ من صلاحيات الرئيس التنفيذي وفق توصيات لجنة الاستثمارات شاملة لكسر الودائع قبل موعد الاستحقاق وفقاً لسياسة الاستثمار المعتمدة.
- الاستثمار في ودائع طويلة المدى حتى 50 مليون درهم إماراتي من صلاحيات الرئيس التنفيذي وفق توجيه لجنة الاستثمارات الداخلية ووفقاً لسياسة الاستثمار المعتمدة.
- التوقيع على البيانات المالية المرحلية المراجعة من قبل الرئيس التنفيذي في حال عدم اكتمال نصاب المجلس بعد اعتمادها من لجنة التدقيق.
- صلاحية التوقيع على الشيكات والتحويلات المصرفية حتى 50 مليون درهم إماراتي ضمن الإدارة التنفيذية.
- تجديد التسهيلات المصرفية غير محددة المبالغ من صلاحيات الرئيس التنفيذي.
- الموافقة على مناقلة المخصصات المالية بين بنود الموازنة من اختصاص الرئيس التنفيذي.

الهيكل التنظيمي:

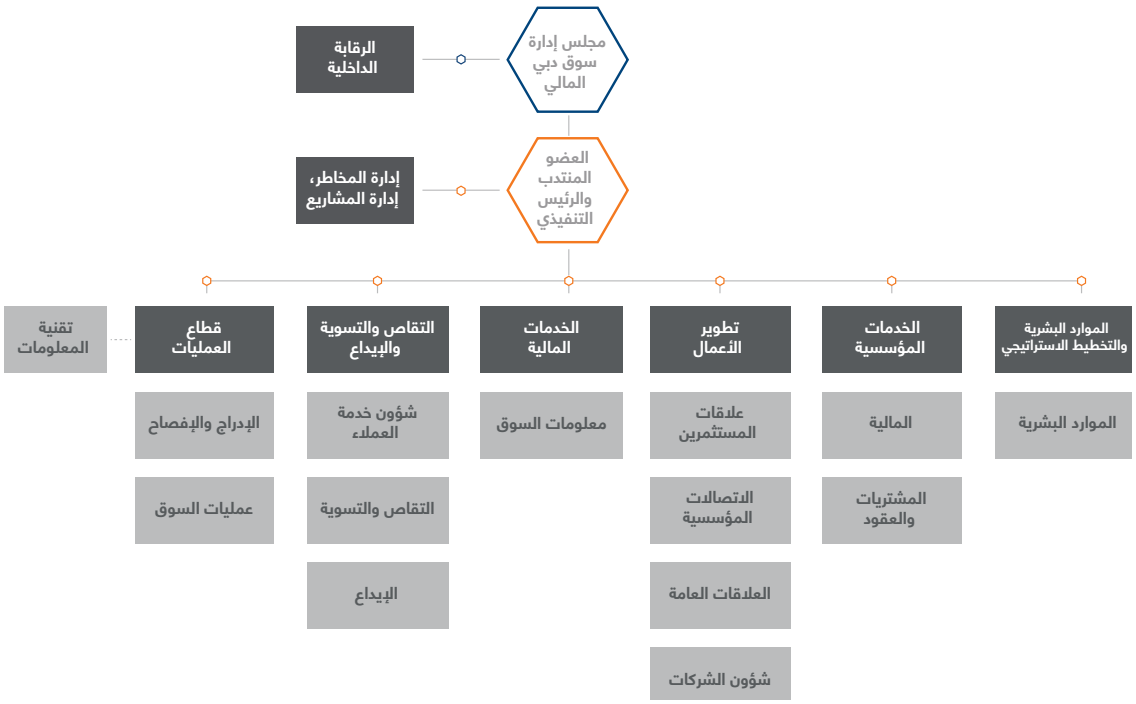

تضـم الإدارة التنفيذيـة العليـا للشـركة ستة مـن كبـار الموظفيـن التنفيذيين، ويبين الجدول التالي أسـماء كبار الموظفيـن التنفيذيين في الشـركة ووظائفهـم وتواريـخ تعيينهـم مـع بيان بمجموع الرواتـب والمكافآت المدفوعة لهم:

اسم الموظف	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة خلال العام 2017	المكافآت المدفوعة للعام 2017 (درهم إماراتي)	مكافآت أخرى أو مزايا نقدية/عينية للعام 2017	المجموع الكلي (درهم إماراتي)
حسن عبد الرحمن السركال	نائب رئيس تنفيذي - رئيس تنفيذي للعمليات - رئيس قطاع العمليات	01 يونيو 1999	1,202,862	245,176	239,972	1,688,010
مريم محمد فكري	نائب رئيس تنفيذي - رئيس تنفيذي للعمليات - رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع	01 يونيو 1999	1,202,862	245,176	200,037	1,648,075
أحمد محمد الجزيري	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	01 يونيو 1999	1,076,902	219,197	172,305	1,468,404
جمال إبراهيم الخضر	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي	01 يونيو 1999	1,076,902	219,197	283,744	1,579,843
فهيمة عبد الرزّاق البستكي	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع تطوير الأعمال	22 مايو 2004	1,005,441	204,815	267,086	1,477,342
علي عامر الهاشمي	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الخدمات المالية	02 أغسطس 2009	1,085,916	220,150	148,444	1,454,510

معاملات الأطراف ذات العلاقة[1]

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية أو الإدارة المشتركة والإدارة العليا والشركات التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الشركات التي يمارسون عليها تأثيراً فعالاً. يتمثل كبار أعضاء الإدارة العليا في الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات المختلفة. أبرمت شركة سوق دبي المالي (المجموعة) خلال السنة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي. وتم تنفيذ هذه المعاملات بأسعار السوق. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

معاملات خلال السنة	2017 ألف درهم إماراتي	2016 ألف درهم إماراتي
شركات تابعة وشركات زميلة		
إيرادات الاستثمار	49,262	45,893
مصروف فائدة	1,160	1,113
رسوم رهن	678	-
إيرادات توزيعات الأرباح	8,441	6,753
إيجار - مركز دبي التجاري العالمي	9,713	9,569
تعويضات كبار أعضاء الإدارة العليا		
فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا الآخرين خلال السنة:		
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	8,870	8,416
معاشات وتأمينات اجتماعية	917	886
أعضاء مجلس الإدارة		
- مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك دبي	1,082	929
- بدل حضور اجتماعات للمجموعة	1,032	1,078
مكافآت أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي	1,800	1,800
الأرصدة		
أطراف أخرى ذات علاقة		
صناديق مدارة (إيضاح 6 ضمن القوائم المالية للعام 2017)	245,287	233,857
موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	319,775	309,164
استثمار بالتكلفة المطفأة	44,952	-
أرصدة نقدية وبنكية	119,370	108,257
ودائع استثمارية (إيضاح 8 ضمن القوائم المالية للعام 2017)	1,215,768	1,279,909

الودائع الاستثمارية تشمل مبلغ 100 مليون درهم إماراتي (31 ديسمبر 2016: 100 مليون درهم إماراتي) مودع كضمان لدى أطراف ذات علاقة.

الشركة الأم		
مصاريف مدفوعة بالنيابة عن المجموعة	16,173	8,421
قرض مساند	26,616	25,456
توزيعات أرباح دائنة	318,500	318,500

[1] إن المعلومات المتعلقة بعنوان معاملات الأطراف ذات العلاقة هي جزء من القوائم المالية لشركة سوق دبي المالي كما في نهاية العام 2017 وتقع ضمن إيضاح رقم (16).

تم تقديم القرض المساند من قبل بورصة دبي المحدودة إلى ناسداك دبي المحدودة من خلال الشركة (إيضاح 1 ضمن القوائم المالية للعام 2017). إن القرض غير مضمون وبلا تاريخ سداد محدد ويحمل ربحا وفقاً لمعدل السوق، والقرض مُضاف إلى حقوق كافة الدائنين الآخرين لدى الشركة التابعة.

لم تقدم شركة سوق دبي المالي أي قروض لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و2016.

حصلت شركة سوق دبي المالي على موافقة من المساهمين عن كل سنة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من أجل الامتثال لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 "قانون الشركات التجارية".

4. مدقق الحسابات الخارجي

تعتبر شركة برايس وتر هاوس كوبرز من أكبر الشركات العاملة في مجال الخدمات المهنية، وتتكون من عدة شركات وفروع تعمل في 157 دولة، ويعمل لديها أكثر من 236,000 موظف ملتزمون بتقديم خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات. تأسست الشركة في الشرق الأوسط منذ أكثر من أربعين عاماً ولديها مكاتب في الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وفلسطين وقطر والسعودية واليمن، حيث يعمل لديها في الشرق الأوسط أكثر من 4,500 موظف. تدير الشركة عملياتها بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ ما يزيد عن 30 عاماً من خلال مكاتبها في أبوظبي ودبي والشارقة، والتي تضم مجتمعة أكثر من 720 شريك ومدير تنفيذي.

الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي

تبعاً لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية العادية التي تم عقدها بتاريخ 9 مارس 2015 بشأن تعيين مدقق الحسابات الخارجي كل ثلاث سنوات، وبناءً على موافقة المساهمين في الجمعية العمومية العادية التي تم عقدها بتاريخ 13 مارس 2017، فقد استمر تعيين مدقق الحسابات برايس وتر هاوس كوبرز (PwC) للعام 2017 وبأتعاب قدرها 183,500 درهم إماراتي.

استمر تعيين برايس وتر هاوس كوبرز (PwC) منذ العام 2012 ولم يقم بأي خدمات خاصة خلاف التدقيق للبيانات المالية للعام 2017. ولم يتم الاستعانة بمدقق حسابات خارجي آخر لأي من مهام التدقيق أو غيرها.

إضافة الى ذلك تم تعيين برايس وتر هاوس كوبرز كمدقق حسابات خارجي لبورصة دبي (الشركة الأم) بأتعاب قدرها 130,000 درهم إماراتي وللشركة التابعة ناسداك دبي بأتعاب قدرها 125,000 درهم إماراتي للعام 2017.

5. لجنة التدقيق

تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 16 إبريل 2017، على النحو التالي:

- محمد حميد المري - رئيساً
- علي راشد المزروعي - عضواً
- عادل عبدالله الفهيم - عضواً

وجميع الأعضاء غير تنفيذيين ومستقلين وجميعهم خبراء في المحاسبة والمالية.

قامت لجنة التدقيق خلال العام بالمهام التالية:

- تطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومراجعة رأي مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من رد الإدارة المالية والإدارات التنفيذية على الاستفسارات المطروحة من قبله، واستيفاء جميع متطلبات مدقق الحسابات الخارجي.
- مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال العام، حيث ركزت على:
  - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير مجلس الإدارة
  - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق
  - افتراض استمرارية عمل الشركة
  - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقرّها الهيئة
  - التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة بشكل ربع سنوي لمناقشة القوائم المالية الربعية والسنوية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي الموجهة للإدارة العليا.
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة واعتماد خطة الرقابة الداخلية المعدلة والمعدة على منهجية المخاطر المتعلقة بكل قطاع/إدارة لشركة سوق دبي المالي وناسداك دبي ومتابعة الإنجاز في الخطة بشكل ربع سنوي.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة وتطويرها وسياسة وإجراءات المخاطر التشغيلية.
- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومناقشة المسائل الواردة في تقارير الرقابة الداخلية ودائرة الرقابة المالية ومتابعة الإجراءات التصحيحية بشكل ربع سنوي.
- مراقبة الأدوات التي تم وضعها والتي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات والتي تمثلت في البريد الإلكتروني whistleblower@dfm.ae وهاتف رقم: 5665 305 4 971+، وتخصيص موظفين للتقارير السرية.
- مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني.

عقـدت لجنـة التدقيـق ستة اجتماعـات خـلال العـام 2017 مبيّنة في الجدول التالي مع الحضور الشـخصي للأعضاء:

الحضور	تاريخ الاجتماع					
	11 يناير 2017	25 يناير2017	2 مايو 2017	23 يوليو 2017	24 أكتوبر 2017	7 نوفمبر 2017
محمد حميد المري	✓	✓	✓	✓	✓	✓
علي راشد المزروعي*	✓	✓	✓	-	✓	✓
عادل عبدالله الفهيم *	✓	-	✓	✓	✓	✓

*تغيـب العضو عـن الحضور بعذر مقبول

6. لجنة الترشـيحات والمكافآت

تم تشـكيل لجنة الترشـيحات والمكافآت بموجب قرار صادر مـن مجلـس الإدارة بتاريـخ 16 إبريل 2017 حيـث تضم أعضاء غير تنفيذييـن ومسـتقلين علـى النحو التالي:

- راشـد حمد الشامسـي - رئيساً
- عـادل عبداللـه الفهيم - عضواً
- موزة سـعيد المري - عضواً

وقامـت اللجنـة بالمهـام الموكلة إليها وهي:

- التحقق من استقلالية أعضاء مجلس إدارة شـركة سـوق دبـي المالـي بشكل مستمر وبما يتفق مع القوانين والأنظمة.
- رفع مقترحات بشأن بعـض التعديلات على سياسـات الموارد البشـرية في 12 ديسمبر 2017.

عقـدت لجنـة الترشـيحات والمكافـآت ثلاثة اجتماعات مبيّنة في الجدول التالي مع الحضور الشـخصي للأعضاء:

الحضور	تاريخ الاجتماع		
	1 فبراير 2017	8 مارس 2017	12 ديسمبر 2017
راشد حمد الشامسي	✓	✓	✓
عادل عبدالله الفهيم	✓	✓	✓
موزة سعيد المري*	-	-	-
علي المزروعي*	✓	✓	-

* استمر السيّد علي المزروعي في عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت حتى تاريخ 16 إبريل 2017 وبعد إعادة تشكيل اللجنة تم تعيين السيّدة موزة المري بتاريخ 16 إبريل 2017. علماً أنها لم تحضر اجتماع اللجنة الثالث بتاريخ 12 ديسمبر 2017.

7. تعامـلات المطّلعين

وفقاً للمـادة (12) مـن قـرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م.) بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، والتي نصت وجوباً على تشكيل لجنة تتولى مسؤولية إدارة ومتابعة والإشراف على تعاملات المطّلعين وملكيتهم والاحتفاظ بالسجل الخاص بهم ورفع الكشوف والتقارير الدورية، فقد تم تشكيل لجنة دائمة للمتابعة والإشـراف على تعاملات الأشـخاص المطّلعين من خلال التنسـيق مع الإدارات المعنية في الشـركة لحصـر المطّلعين الدائميـن والمؤقتين من أعضاء مجلس الإدارة، وموظفـي شـركة سـوق دبـي المالـي وغيرهم، والتحقق من أن التداولات التـي تمـت من قبل المطّلعين وفقاً لإفصاح مسـبق وبموافقـة إدارة رقابـة التـداول مع مراعاة فترة حظر التداول وفقاً للمـادة رقم (14) مـن النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسـويات ونقـل الملكيـة وحفظ الأوراق المالية. وفـي حـال مخالفـة الإجراء، يتم رفـع الأمر للإدارة العليا واتخاذ إجـراءات تأديبيـة وتطبيـق الجزاء وفقاً لقائمـة المخالفات الوظيفية.

تمت الموافقة على تشـكيل اللجنة بتاريخ 31 ديسـمبر 2017 ولكنها لـم تجتمع ولم تقـم بمهامها حتى تاريخه.

وتضـم اللجنة الأعضاء التالية:

عضو من إدارة الرقابة الداخلية	أسمه لوتاه	عضواً
عضو من الشؤون القانونية	عصام الدين محجوب	عضواً
عضو من إدارة رقابة السوق	حنان الحبشي	عضواً
عضو من الموارد البشرية	طيبة كبيتال	عضواً
عضو من إدارة الإيداع	فاطمة بن قداد	عضواً

8. نظام الرقابة الداخلية

أ. إقرار مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة والقيام بمراجعته والتحقق من مدى فاعليته وذلك من خلال إدارة الرقابة الداخلية، والتي تقوم بدورها، وفقاً للمعيار رقم 2060 من المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي والصادرة عن معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA)، برفع تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي، وكذلك الإنجازات بالإضافة إلى تقييمها لمدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

ب. آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية

تتبع إدارة الرقابة الداخلية، من الناحية الإدارية، للإدارة العليا للشركة؛ ومن الناحية الوظيفية لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق بالشكل الذي يضمن استقلاليتها. وتعتمد إدارة الرقابة الداخلية في القيام بدورها على أحدث المعايير الدولية الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA) وأفضل الممارسات العالمية وذلك متمثلاً فيما يلي:

- إعداد بطاقة الأداء المتوازن للإدارة بالتوافق مع الخطة الاستراتيجية للشركة.
- وضع خطة تدقيق يتم بناؤها وفق المخاطر المتعلقة بكل قطاع/ إدارة / قسم لتحديد أولوية البدء بالأقسام ذات المخاطر الشديدة وتتم مناقشتها مع الرئيس التنفيذي للشركة واعتمادها من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- في نهاية كلّ عملية تدقيق، يصدر تقرير عن عمليات التدقيق على الإدارات المختلفة يتضمن أهداف التدقيق ونطاقه ومنهجيته ونتائجه وتقييم الملاحظات من حيث درجة المخاطرة، وكذلك تقييم شامل للقطاع أو للإدارة الخاضعة للتدقيق وفق مصفوفة التقييم.
- قامت الإدارة برفع عدد من التوصيات تم الاتفاق عليها مع القطاعات المختلفة التي خضعت للتدقيق خلال العام 2017 سواء كانت لشركة سوق دبي المالي أو ناسداك دبي، الأمر الذي ساهم في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر، وذلك بما يتماشى وتعريف نشاط التدقيق الداخلي الرامي إلى إضافة قيمة إلى المؤسسة وإلى حملة الأسهم فيها من خلال مساهمته في تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
- عرض جميع تقارير الرقابة الداخلية والمتابعة والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة المعنية لتعزيز الضوابط الداخلية على لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لكل من شركة سوق دبي المالي وناسداك دبي خلال العام، لتمكينهما من تقييم وضع الرقابة الداخلية واتخاذ التوصيات أو القرارات المناسبة.
- تم انجاز خطة التدقيق المعتمدة بنسبة 86% شملت الرقابة المالية، الرقابة الشرعية، الامتثال للنظم والقوانين والسياسات، إجراءات العمل وأمن المعلومات والمخاطر ومهام أخرى.
- قيام الإدارة بمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفقاً للتقارير الصادرة من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية وذلك عن خلال برنامج التدقيق TeamMate.
- التنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي، دائرة الرقابة المالية، ومدققي الجودة، وكذلك مفتشي هيئة الأوراق المالية.
- تقديم خدمات استشارية لتطوير وتحسين إجراءات العمل بشكل لا يؤثر على استقلالية المدققين ووفق ما هو منصوص عليه بميثاق عمل الإدارة.
- تحديث ميثاق التدقيق الداخلي بهدف اعتماده من قبل لجنة التدقيق ليتوافق مع أحدث نموذج صادر من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA).
- تحديث سياسة البلاغات السرية واعتمادها من قبل لجنة التدقيق. كما قامت الإدارة بإرسال توعية تدريبية لجميع موظفي السوق حول هذه السياسة وكيفية تطبيقها.
- مراقبة قنوات الاتصال التي تم تخصيصها للبلاغات السرية.
- قيام الإدارة بدورها الفعّال بتحديث شهادة الـ ISO المعمول بها في السوق والحصول على شهادة ISO 2015 في شهر يناير 2017.

تتشكل إدارة الرقابة الداخلية من 6 موظفين مؤهلين على النحو التالي:

الاسم: أسمه سعيد لوتاه
المسمى الوظيفي: رئيس إدارة الرقابة الداخلية والامتثال
تاريخ التعيين: كرئيس لإدارة الرقابة الداخلية في العام 2010 وكضابط امتثال في العام 2016.

المؤهلات:

- ماجستير في المالية من كلية E.Philip Saunder جامعة RIT مايو 2011.
- محاسب مالي معتمد CMA فبراير 2008.
- مدقق جودة معتمد ISO 9001:2000 من IRCA مايو 2004.
- بكالوريوس إدارة أعمال من كلية التقنية للطالبات 2001.
- دبلوم عالي في المحاسبة من كلية التقنية للطالبات 2000.
- رئيس رابطة خريجي جامعة روشيستر في دبي منذ مارس 2014.
- عضو مجلس استشاري في كلية إدارة الأعمال في جامعة روشيستر في دبي.
- عضو في AAA.

وإدارة الرقابة الداخلية مدعمة بفريق مؤهل على النحو التالي:

رضا فاروق شحاته:
مدير – الرقابة الداخلية والشرعية
يحمل شهادة CIB 2013 وشهادة CFC وشهادة CRMA 2012، ودبلوم دراسات عليا في المحاسبة المالية من جامعة عين شمس 2003، وبكالوريوس محاسبة من جامعة عين شمس 1998.

جاكوب سيباستيان:
مدير - قسم تدقيق نظم المعلومات - الرقابة الداخلية
يحمل شهادة Certified Cobit Asserssors 5.0 2014 وشهادة CISA 2012 وشهادة Certified Lead Auditor ISO 27001 2011 وشهادة CISSP 2011 وشهادة CISM 2010، وماجستير في المالية من جامعة بارثي داسن 2014 وبكالوريوس هندسة حاسوب من جامعة كوشن 2001.

محمد أحمد العسالة:
نائب مدير - قسم الامتثال - الرقابة الداخلية
يحمل شهادة ACCA منذ 2009، CRMA 2012 وبكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك 2003.

أحمد رجب معطي:
نائب مدير - قسم الامتثال - الرقابة الداخلية
يحمل شهادة CIA 2017 وشهادة ACCA 2011، وليسانس آداب من جامعة المنوفية 2000.

فرح هاني العناني:
مدقق أول - قسم الامتثال - الرقابة الداخلية
تحمل شهادة CPA 2010، وبكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية 2007.

تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية مشاكل كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية.

لم تتعرض الشركة لأية مخاطر جوهرية خلال العام 2017 ولكن، ووفقاً لما هو منصوص عليه في دليل عمل إدارة الرقابة الداخلية، فإن الإدارة تتعامل مع المشاكل التي تتعرض لها الشركة من خلال التالي:

- تحديد طبيعة المشكلة وتصنيفها من حيث درجة المخاطرة من خلال تحديد حجم المشكلة ومدى السلبيات الناجمة عنها التي قد تتأثر بها الشركة.
- التواصل مع الإدارات التنفيذية من خلال رؤساء القطاعات المختلفة والرئيس التنفيذي لبحث كيفية تدارك المشكلة وسبل حلها وعمل التوصيات اللازمة.
- رفع الأمر وكذلك التوصيات المتعلقة به التي تم اقتراحها إلى لجنة التدقيق والتي بدورها تقوم بعد المناقشة وتقييم الوضع بعرض الأمر على مجلس الإدارة للوقوف على المشكلة واتخاذ القرار الملائم بشأنها.
- تقوم الإدارة بمتابعة تنفيذ حل المشكلة من خلال التأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- التواصل مع المدقق الخارجي للشركة إن تطلب الأمر ذلك.

9. لم ترتكب الشركة أية مخالفات خلال العام 2017 أو الأعوام السابقة

10. مساهمة الشركة خلال العام 2017 في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

كجزء من مساعيه الرامية إلى حماية البيئة وتقليل البصمة البيئية، وتماشياً مع استراتيجية التحول إلى بورصة ذكية، عملت شركة سوق دبي المالي بجد نحو بيئة رقمية غير ورقية. ووفقاً لتقرير "غرين بوكس"، والمقدم من شركة "إنفو فورت" والتي تهدف إلى المساهمة في بناء نظام بيئي مستدام، تظهر نتائج شركة سوق دبي المالي انخفاضاً بنسبة 23% في البصمة البيئية خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016.

وتماشياً مع سياستها تجاه المسؤولية الاجتماعية، واصلت شركة سوق دبي المالي تنظيم الأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع، حيث قامت بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية لأكثر من 2000 طالب من عدة مدارس وجامعات في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتفعيلاً لمبادرة المرأة في مجلس الإدارة، وقّع سوق دبي المالي مذكرة تفاهم للتعاون المشترك مع مؤسسة دبي للمرأة خلال العام 2017، لتعزيز أطر الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين في مجال دعم وتمكين المرأة في قطاع المال والأعمال، وذلك من خلال رفع مستوى مشاركتها في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الإماراتية والمدرجة في سوق دبي المالي.

واصل السوق خلال العام 2017 تقديم تبرعات شملت أثاث مكاتب وأجهزة كمبيوتر وأجهزة تكييف، لصالح مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الخيرية والإنسانية، ومؤسسة تراحم الخيرية. هذا ولم يقدم سوق دبي المالي أي مساهمات مالية اجتماعية خلال السنة.

11. الهيكل القانوني لشركة سوق دبي المالي وتداولات السهم

نستعرض فيما يلي أهم التطوّرات القانونية في مسيرة سوق دبي المالي:

- **26 مارس 2000:** تم تأسيس سوق دبي المالي كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة بموجب قرار حكومة دبي رقم (14) لعام 2000. وبدأ السوق نشاطه في 26 مارس 2000. ويخضع سوق دبي المالي من الناحية القانونية والتنظيمية والرقابية لهيئة الأوراق المالية والسلع (Securities and Commodities Authority) بدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تملك سلطة فرض القوانين واللوائح والمعايير التي يلتزم سوق دبي المالي بتطبيقها.
- **27 ديسمبر 2005:** قرر المجلس التنفيذي لإمارة دبي تحويل سوق دبي المالي إلى شركة مساهمة عامة.
- **6 فبراير 2007:** تأسست شركة سوق دبي المالي كشركة مساهمة عامة في إمارة دبي بموجب القرار الوزاري رقم (62) لعام 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد. وتم طرح أسهم الشركة في اكتتاب عام أولي في سوق دبي المالي برأس مال مصدر قدره 8 مليار درهم إماراتي موزع إلى 8 مليار سهم، بقيمة إسمية 1 درهم إماراتي لكل سهم. وقد تم طرح نسبة 20% من رأس المال للاكتتاب العام أي ما يعادل 1.6 مليار سهم للاكتتاب. وقد شهد الاكتتاب العام إقبالاً مميزاً، حيث وصل إجمالي المبلغ المكتتب به إلى ما يقارب 201 مليار درهم إماراتي.
- **7 مارس 2007:** تم إدراج شركة سوق دبي المالي للتداول كشركة مساهمة عامة.
- **22 ديسمبر 2009:** الاستحواذ على شركة ناسداك دبي.

فيما يلي رسم توضيحي لهيكل الملكية في شركة سوق دبي المالي كما في نهاية العام 2017:

نبذة عن بورصة دبي (الشركة الأم)

تم إنشاء شركة بورصة دبي المحدودة، وهي الشركة القابضة لسوق دبي المالي وناسداك دبي، في 6 أغسطس 2007، بهدف توحيد مسؤولية إدارة السوقين الماليين التابعين لحكومة دبي، فضلاً عن قيامها باستثمارات في أهم البورصات العالمية، ما رفع مكانة دبي كمركز لأسواق رأس المال العالمية.

نبذة عن ناسداك دبي (الشركة التابعة)

أما فيما يتعلق بشركة ناسداك دبي (Nasdaq Dubai)، والتي كانت تعرف سابقاً باسم بورصة دبي الدولية (Dubai International Financial Exchange - DIFX)، تقدّم ناسداك دبي كشركة رائدة في مجال الابتكار، مجموعة واسعة من المنتجات، حيث يمكن للشركات زيادة رأس المال من خلال الأسهم والصكوك والسندات. كذلك يمكن إدراج الصناديق المتداولة في البورصة، والمشتقات، والسلع المتداولة في البورصة، فضلاً عن صناديق الاستثمار العقاري (REITs) وتداولها. تأسست ناسداك دبي في سبتمبر 2005 في مركز دبي المالي العالمي (DIFC)، وتنظمها سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA).

لقد أتاح وجود جهتين رقابيتين متمثلتين في هيئة الأوراق المالية والسلع والتي تخضع لها شركة سوق دبي المالي وسلطة دبي للخدمات المالية والتي تخضع لها شركة ناسداك دبي، الخيار للمستثمرين بين نظامين قانونيين لتنظيم تداول الأوراق المالية ما يضيف تنوعاً للمستثمرين من حيث الأنظمة القانونية والخدمات والمنتجات المقدمة من خلال منصتي التداول.

فيما يلي ملخص لأهم معلومات تداول سهم شركة سوق دبي المالي:

أ. سعر سهم شركة سوق دبي المالي (سعر الإغلاق مقارناً بأعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للعام 2017.

الشهر	أعلى سعر خلال الشهر (درهم إماراتي)	أدنى سعر خلال الشهر (درهم إماراتي)	الإغلاق كما في نهاية الشهر (درهم إماراتي)	مؤشر السوق (رقم قياسي)	مؤشر قطاع الخدمات المالية (رقم قياسي)
يناير	1.41	1.25	1.29	3643	3882
فبراير	1.64	1.26	1.46	3630	4056
مارس	1.47	1.22	1.25	3480	3843
إبريل	1.33	1.14	1.15	3415	3541
مايو	1.20	1.03	1.09	3339	3395
يونيو	1.21	1.05	1.11	3392	3323
يوليو	1.26	1.10	1.19	3633	3748
أغسطس	1.24	1.12	1.13	3638	3649
سبتمبر	1.17	1.10	1.11	3564	3607
أكتوبر	1.20	1.08	1.16	3636	3986
نوفمبر	1.17	1.09	1.10	3420	3762
ديسمبر	1.13	1.08	1.12	3370	3738

حركة سهم شركة سوق دبي المالي

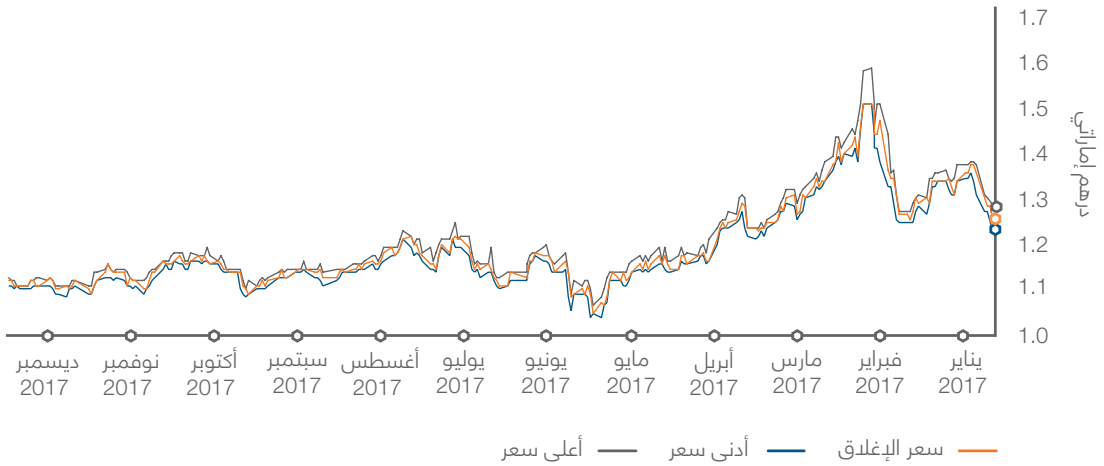

ب. أداء سهم الشركة مقارنة مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال العام 2017.

أداء سهم شركة سوق دبي المالي مقارناً مع مؤشر السوق العام خلال 2017

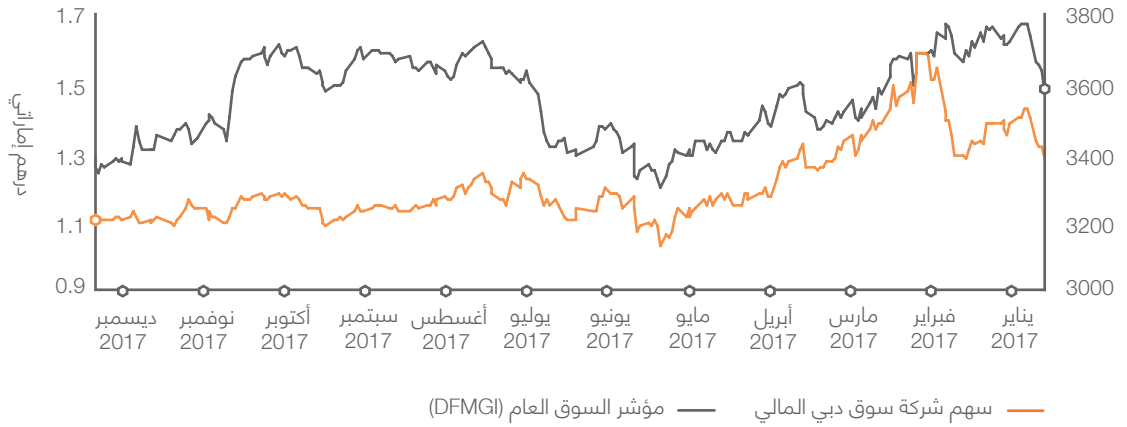

أداء سهم شركة سوق دبي المالي مقارناً مع مؤشر قطاع الخدمات المالية

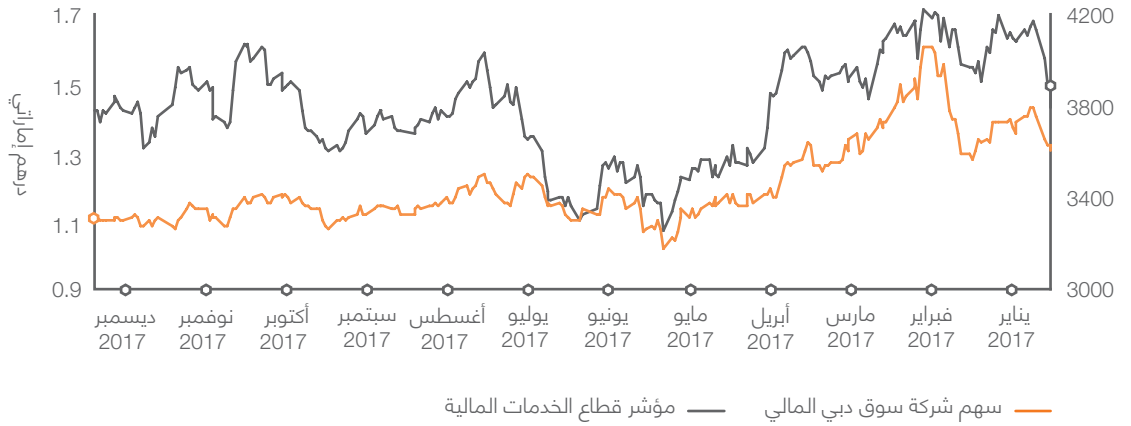

ج. توزيع ملكية المساهمين وفقاً لتداولات 28 ديسمبر 2017 والتسوية بتاريخ 3 يناير 2018 مصنفة على النحو التالي:

تصنيف المساهم	نسبة الأسهم المملوكة *			
	أفراد	شركات	حكومة	المجموع
محلي	%8.31	%84.23	%0.01	%92.55
عربي**	%2.61	%0.73	-	%3.35
أجنبي	%1.52	%2.58	-	%4.10
المجموع	%12.45	%87.54	%0.01	%100.00

* مجموع النسب قد لا يساوي المحصلة بسبب التقريب.
** تصنيف المساهمين كعربي يشمل المساهمين الخليجيين بالإضافة للمساهمين العرب.

د. المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من رأسمال الشركة كما في 28 ديسمبر 2017 والتسوية بتاريخ 3 يناير 2018 حسب الجدول التالي:

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأسمال الشركة
بورصة دبي	6,370,000,000	%79.625

هـ. توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في 28 ديسمبر 2017 والتسوية بتاريخ 3 يناير 2018 حسب الجدول التالي:

ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال*
أقل من 50,000	24,699	134,755,610	%1.7
من 50,000 إلى أقل من 500,000	1,954	282,158,248	%3.5
من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	384	515,214,472	%6.4
أكثر من 5,000,000	56	7,067,871,670	%88.4
المجموع	27,093	8,000,000,000	%100.00

*مجموع النسب قد لا يساوي المحصلة بسبب التقريب.

و. ضوابط علاقات المستثمرين

تعتبر شركة سوق دبي المالي من أوائل الشركات التي أولت علاقات المستثمرين أهمية كبرى منذ العام 2008 حيث أسست الشركة قسماً خاصاً لعلاقات المستثمرين وتم إنشاء صفحة خاصة بعلاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للسوق تحتوي على معلومات عن استراتيجية الشركة، وتحليل سعر سهم الشركة، وبيانات أعضاء مجلس الإدارة، وأخبار وأحداث الشركة، وقائمة محللين سهم الشركة، والتقارير المالية، والحوكمة، والأرباح غير المستلمة، وزكاة الأسهم، وبيانات الاتصال مع مسؤول علاقات المستثمرين. كما أطلقت الشركة تطبيقاً لعلاقات المستثمرين على الهواتف الذكية في إطار جهودها لتعزيز التواصل مع المستثمرين.

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مسؤول علاقات المستثمرين:

حنين النشاشيبي
رقم الهاتف: **+971 4 305 5650**
البريد الإلكتروني: **IR@dfm.ae**
أو زيارة الموقع الإلكتروني
http://www.dfm.ae/dfm-investor-relations

DFM
Disclosure

ز. أهم القرارات الخاصة التي تم عرضها في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 13 مارس 2017 والإجراءات المتخذة بشأنها

تمت المصادقة على القرار الخاص في الموافقة على إبرام الصفقات مع أطراف ذات علاقة (شركات خاضعة لملكية / مشاركة الحكومة) شريطة ألا تزيد تلك الصفقات عن 30% من رأس مال الشركة وذلك دون الحاجة للرجوع للجمعية العمومية مستقبلاً.

ح. لا توجد أية أحداث يمكن وصفها بالجوهرية صادفت الشركة خلال العام 2017.

ط. بلغت نسبة التوطين في شركة سوق دبي المالي 60% في نهاية العام 2017.

ي. المشاريع والمبادرات الابتكارية خلال العام 2017

قامت شركة سوق دبي المالي بعدة مشاريع ومبادرات ابتكارية خلال العام 2017 ركزت في معظمها على التحول إلى بورصة ذكية وتحسين إجراءات العمل حيث تم افتتاح قاعة تداول ذكية، تشمل مجموعة من الخدمات والتجهيزات المبتكرة. عملت الشركة كذلك على تشجيع توزيع الأرباح النقدية عبر حلول السوق الذكية وبطاقة آيفستر وتم كذلك إطلاق تطبيقين جديدين للهواتف الذكية. ومن ناحية أخرى عمل السوق حثيثاً على تطوير أنظمة التّقاص والتسوية والإيداع، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات التي تضمن استدامة الحوكمة. وفي خطوة هي الأولى من نوعها على المستوى الإقليمي، وقع كل من سوق دبي المالي وناسداك دبي اتفاقاً لتداول عقود آجلة مرتبطة بالمؤشر العام لسوق دبي المالي في سوق العقود الآجلة التابع لناسداك دبي.

سعادة عيسى عبدالفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة
مارس 2018

تقرير عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال العام 2017 بالمهام التالية:

معايير السوق

- قامت الهيئة بإصدار معيار سوق دبي المالي للتحوط من مخاطر الاستثمار والتمويل بشكله النهائي، وذلك بعد إدخال ما ورد إليها من مقترحات وملاحظات علماء الشريعة ورجال القانون والاقتصاد والمصرفيين، كما قامت بترجمة المعيار وأشرفت على طباعته.
- بدأت الهيئة الدراسات التمهيدية لإصدار معيار سوق دبي المالي لصناديق الاستثمار، وجاري مناقشته من قبل أعضاء الهيئة للموافقة على شكله ومضمونه وصياغته، ومن أجل إثراء المعيار والوصول به لأعلى مستويات الشمول الممكنة وإتاحة الفرصة الكافية أمام جميع الأطراف المعنية للاطلاع ومشاركة الاقتراحات، فسيتم طرح المعيار للتشاور من قبل عُلماء الشريعة ورجال القانون وخبراء المال والاقتصاد لتلقي مقترحاتهم وملاحظاتهم عليه قبل إصداره في شكله النهائي.

المنتجات المتوافقة مع الشريعة

قامت الهيئة بعقد أكثر من اجتماع مع إدارات السوق المختلفة لبحث سُبل إصدار منتج الريبو (REPO) المتوافق مع الشريعة ومازال العمل والنقاش جارياً عليه للتوافق على شكله وصياغة عقوده.

الرقابة الشرعية

قامت الهيئة بمراجعة التقارير التي أعدها قسم الرقابة الشرعية في نهاية كل ربع من العام، وتقديم التوصيات الخاصة بشأنها قبل اعتمادها.

الفتاوى

قامت الهيئة ببيان الرأي الشرعي بخصوص كافة الاستفسارات الشرعية التي أثيرت خلال العام سواء من قبل إدارة السوق أو الواردة من الجهات الخارجية.

تصنيف الشركات المدرجة

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قوائم تصنيف الشركات المُدرجة بكل من سوق دبي المالي وناسداك دبي من حيث توافقها مع الشريعة والتي يقوم بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً لمعيار سوق دبي المالي لتملّك وتداول الأسهم.

احتساب الزكاة لعام 2016

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قيمة الزكاة الخاصة بشركة سوق دبي المالي عن العام 2016 والتي قام بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً للميزانية الزكوية للسوق، ومن ثم فقد دعت المساهمين لإخراجها خلال الجمعية العمومية التي تم عقدها خلال العام 2017.

احتساب الدخل غير المتوافق مع الشريعة لعام 2016

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد المبلغ الإجمالي غير المُتوافق مع الشريعة لعام 2016 ونسبة كل سهم منها.

الإغلاق
عرض
50,000 0.569 0.58
27,542 1.150
78,400 0.519
83,235 1.140
0.58
1.80
0.01
0.93
4.10 0.0
3.060
الحجم الحالي
107,871,532
3,326.47

05. القوائم المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) ("الشركة") والشركات التابعة لها (معاً "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2017، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2017.
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية

- الانخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة

كجزء من تصميم عملية التدقيق التي نقوم بها، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بعين الاعتبار قيام الإدارة بوضع أحكام ذاتية، على سبيل المثال؛ فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات والنظر في الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل

من عمليات التدقيق التي نقوم بها، تطرقنا إلى مخاطر تجاوز الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية، ومن بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق لدينا من أجل أداء ما يكفي من العمل الذي يمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
الانخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة نرى أن الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة البالغة 2,9 مليار درهم و2.2 مليار درهم تشكل أمر تدقيق رئيسي نظراً لأهميتها والحكم الذي ينطوي عليه اختبار هذه البنود لتحري الانخفاض في القيمة. تشكل هذه الموجودات مجتمعة 54% من إجمالي موجودات المجموعة، كما أن أي انخفاض في القيمة قد يكون له تأثير جوهري على الأداء المالي المعلن للمجموعة. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36، يتعين فحص الشهرة سنوياً لتحري الانخفاض في القيمة. وإذا تم تحديد مؤشرات على انخفاض القيمة، يتم تخفيض قيمتها الدفترية إلى قيمتها القابلة للاسترداد المحددة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 على أنها القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المولدة للنقد ناقصاً تكاليف الاستبعاد أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى. وبالنسبة للموجودات الأخرى غير الملموسة، في نهاية كل فترة تقرير، يتعين على المنشأة أن تقوم بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرّض الأصل لانخفاض القيمة، أو إذا كان هناك تغير في العمر الإنتاجي المقدر. وقامت الشركة بإجراء تقييمها الخاص لتحري الانخفاض في القيمة لتقييم انخفاض قيمة الشهرة، وتعتبر الإدارة أن الشركة من وحدات توليد النقد الفردية وفق تعريف المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.لمزيد من التفاصيل انظر الإيضاح 4 من البيانات المالية.	كما في 31 ديسمبر 2017، قامت الإدارة بفحص الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة لتحري الانخفاض في القيمة من خلال مقارنة صافي موجودات شركة سوق دبي المالي في ذلك التاريخ مع القيمة العادلة للشركة بناء على أسعارها المدرجة في السوق في 31 ديسمبر 2017. وقمنا بإعادة تنفيذ فحص التقييم الذي قامت به الإدارة حول تحري الانخفاض في القيمة وفحص التقييم أن شركة سوق دبي المالي تعتبر وحدة توليد نقد فردية. إن القيمة العادلة لشركة سوق دبي المالي بناء على رأس مالها السوقي كما في 31 ديسمبر 2017 بلغت 800 مليون درهم وتجاوزت صافي موجوداتها كما في ذلك التاريخ.

المعلومات الأخرى

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشتمل المعلومات الأخرى على تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير الشركة السنوي الذي من المتوقع أن نحصل عليه بعد تاريخ توقيع تقرير مدقق الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي، ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك، فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا، عند قراءة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير الشركة السنوي، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه

المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في عملها التجاري والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوىً عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها

وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيدكم بما يلي:

1) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

2) أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015.

3) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.

4) أن المجموعة لم تقم بشراء أسهم أو الاستثمار فيها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ،كما هو مبين في الإيضاح رقم (22- 5) من البيانات المالية الموحدة.

5) أن الإيضاح رقم (16) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.

6) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، أو فيما يتعلق بالشركة ونظامها الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2017.

7) لم تقدم المجموعة أي مساهمات اجتماعية مالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

برايس ووترهاوس كوبرز
31 يناير 2018

محمد البورنو
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم: 946
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
الشهرة	4	2,878,874	2,878,874
موجودات أخرى غير ملموسة	4	2,203,076	2,259,565
ممتلكات ومعدات	5	275,245	262,545
موجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6	856,546	836,648
استثمار بالتكلفة المطفأة	7	94,756	-
ودائع استثمارية	8	292,213	294,997
مجموع الموجودات غير المتداولة		**6,600,710**	**6,532,629**
موجودات متداولة			
مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	9	63,021	42,273
ودائع استثمارية	8	2,290,148	1,905,148
نقد وما في حكمه	10	473,609	370,843
مجموع الموجودات المتداولة		**2,826,778**	**2,318,264**
مجموع الموجودات		**9,427,488**	**8,850,893**
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	11	8,000,000	8,000,000
أسهم خزينة		(4,364)	(4,364)
		7,995,636	**7,995,636**
احتياطي إعادة تقييم استثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	12	(702,860)	(738,272)
احتياطي قانوني	12	429,664	406,377
أرباح محتجزة		419,182	237,902
حقوق الملكية العائدة إلى مُلاك الشركة		**8,141,622**	**7,901,643**
الحصص غير المسيطرة		19,091	18,499
صافي حقوق الملكية		**8,160,713**	**7,920,142**
مطلوبات غير متداولة			
قرض مساند	16	26,616	25,456
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	13	18,913	16,066
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**45,529**	**41,522**
مطلوبات متداولة			
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	14	852,695	522,546
توزيعات أرباح دائنة	15	352,378	358,262
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	16	16,173	8,421
مجموع المطلوبات المتداولة		**1,221,246**	**889,229**
مجموع المطلوبات		**1,266,775**	**930,751**
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**9,427,488**	**8,850,893**

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 31 يناير 2018 ووقعها بالنيابة عن المجلس:

رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 12 إلى 44 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
الإيرادات			
رسوم عمولات التداول		255,254	294,648
رسوم شركات الوساطة		21,046	20,612
رسوم المقاصة والتسوية والإيداع		36,935	39,742
رسوم الإدراج وبيانات السوق		9,814	9,056
رسوم أخرى		5,963	5,354
إيرادات العمليات		**329,012**	**369,412**
إيرادات الاستثمار	17	101,423	79,538
إيرادات أخرى		481	-
ربح القيمة العادلة على أرض الهبة	24	-	231,306
مجموع الإيرادات		**430,916**	**680,256**
المصاريف			
مصاريف عمومية وإدارية	18	(139,797)	(136,962)
إطفاء موجودات غير ملموسة	4	(56,489)	(62,367)
مصروف فائدة	16	(1,160)	(1,113)
مصاريف العمليات		**(197,446)**	**(200,442)**
مخصص انخفاض قيمة الوديعة الاستثمارية	8	-	(226,000)
صافي ربح السنة		**233,470**	**253,814**
العائد إلى:			
مُلّاك الشركة		232,878	253,491
الحصص غير المسيطرة		592	323
		233,470	**253,814**
الربحية الأساسية / المخفضة للسهم - بالدرهم	19	0.029	0.032

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 12 إلى 44 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
صافي ربح السنة	**233,470**	**253,814**
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يُعاد تصنيفها في الربح أو الخسارة		
تغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	35,412	19,945
مجموع الدخل الشامل للسنة	**268,882**	**273,759**
العائد إلى:		
مُلّاك الشركة	268,290	273,436
الحصص غير المسيطرة	592	323
مجموع الدخل الشامل للسنة	**268,882**	**273,759**

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 12 إلى 44 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	رأس المال ألف درهم	أسهم خزينة ألف درهم	احتياطي إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	العائد إلى مُلاك الشركة ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في 1 يناير 2016	8,000,000	(4,364)	(780,437)	381,027	431,787	8,028,013	18,176	8,046,189
صافي ربح السنة	-	-	-	-	253,491	253,491	323	253,814
تغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	19,945	-	-	19,945	-	19,945
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	19,945	-	253,491	273,436	323	273,759
احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 21)	-	-	-	-	(15,648)	(15,648)	-	(15,648)
توزيعات أرباح معلنة صافية من احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 11)	-	-	-	-	(384,140)	(384,140)	-	(384,140)
تحويل إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 12)	-	-	-	25,350	(25,350)	-	-	-
خسارة محققة من بيع استثمار	-	-	22,220	-	(22,220)	-	-	-
الزكاة	-	-	-	-	(18)	(18)	-	(18)
كما في 31 ديسمبر 2016	**8,000,000**	**(4,364)**	**(738,272)**	**406,377**	**237,902**	**7,901,643**	**18,499**	**7,920,142**
كما في 1 يناير 2017	8,000,000	(4,364)	(738,272)	406,377	237,902	7,901,643	18,499	7,920,142
صافي ربح السنة	-	-	-	-	232,878	232,878	592	233,470
تغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	35,412	-	-	35,412	-	35,412
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	35,412	-	232,878	268,290	592	268,882
احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 21)	-	-	-	-	(28,281)	(28,281)	-	(28,281)
تحويل إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 12)	-	-	-	23,287	(23,287)	-	-	-
الزكاة	-	-	-	-	(30)	(30)	-	(30)
كما في 31 ديسمبر 2017	**8,000,000**	**(4,364)**	**(702,860)**	**429,664**	**419,182**	**8,141,622**	**19,091**	**8,160,713**

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 12 إلى 44 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات			
صافي ربح السنة		233,470	253,814
تعديلات بسبب:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	5	10,886	8,156
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	13	2,973	2,530
ربح القيمة العادلة على أرض الهبة	24	-	(231,306)
مخصص الانخفاض في قيمة ودائع استثمارية	8	-	226,000
إطفاء موجودات غير ملموسة	4	56,489	62,367
مصروف فائدة	16	1,160	1,113
إيرادات من ودائع استثمارية	17	(88,854)	(68,460)
إيرادات توزيعات الأرباح	17	(12,569)	(11,078)
التدفقات النقدية من العمليات قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة		**203,555**	**243,136**
(الزيادة) / النقص في المصاريف المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى		(11,710)	16,401
الزيادة / (النقص) في المبالغ المستحقة لطرف ذي علاقة	16	7,752	(144)
الزيادة في الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة		301,838	114,129
النقد الناتج من أنشطة العمليات		**501,435**	**373,522**
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	13	(126)	(343)
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات		**501,309**	**373,179**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
عوائد من بيع واسترداد استثمارات		18,298	4,768
شراء استثمارات		(94,756)	(119,235)
شراء ممتلكات ومعدات	5	(23,586)	(17,992)
صافي الودائع الاستثمارية (باستثناء النقد وما في حكمه والحركات غير النقدية)	8	(385,000)	(121,212)
إيرادات مقبوضة من ودائع استثمارية		79,816	53,919
توزيعات أرباح مقبوضة	17	12,569	11,078
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(392,659)**	**(188,674)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين	11	(5,884)	(59,016)
توزيع إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية على المساهمين	11,21	-	(15,648)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(5,884)**	**(74,664)**
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**102,766**	**109,841**
النقد وما في حكمه في بداية السنة		370,843	261,002
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	10	**473,609**	**370,843**

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 12 إلى 44 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

1. التأسيس والعمليات

شركة سوق دبي المالي ش.م.ع ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة تأسّست في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم (62) لسنة 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 6 فبراير 2007، وتخضع لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 ("قانون الشركات التجارية"). كما سُجلت الشركة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 في 4 نوفمبر 2000.

تتمثل الأنشطة المرخّصة للشركة في التداول في الأدوات المالية والعمل بمثابة شركة قابضة وائتمانية في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والاستشارات المالية في مجال الاستثمار والوساطة المالية في الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، تلتزم الشركة في جميع أنشطتها وعملياتها ومعاملاتها الرسمية بأحكام الشريعة الإسلامية وتستثمر كافة أموالها بمقتضى تلك الأحكام.

إن أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي المالي.

تضطلع الشركة في الوقت الراهن بإدارة عمليات سوق دبي للأوراق المالية وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة وتنفيذ الأنشطة الاستثمارية لحسابها الخاص.

إن العنوان المسجل للشركة هو مركز دبي التجاري العالمي، شارع الشيخ زايد، ص. ب. 9700، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تعتبر حكومة دبي بمثابة الشركة الأم المطلقة والطرف المسيطر حيث تمتلك نسبة 79.63% من شركة سوق دبي المالي من خلال بورصة دبي المحدودة ("الشركة الأم")، وهي شركة تابعة لحكومة دبي.

تشمل هذه البيانات المالية الموحدة شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة"). فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي المحدودة*	السوق المالية الإلكترونية	الإمارات العربية المتحدة	%67

تمتلك ناسداك دبي المحدودة الشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي جارديان ليمتد	الممثل الحصري لشركة ناسداك دبي المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	%100

* تحتفظ شركة بورصة دبي المحدودة بنسبة 33% المتبقية (انظر إيضاح 20).

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ ثابت على كافة السنوات المعروضة ما لم يُذكر خلافاً لذلك.

2-1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد هذه البيانات الموحدة المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية. كما تم هذه إعداد البيانات المالية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية، المعدل بإعادة تقييم الموجودات المالية الأخرى التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعد التطبيق المبكر لنموذج التصنيف والقياس في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في عام 2009.

إن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يقتضي استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة، كما يقتضي من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات مهمة للبيانات المالية الموحدة في الإيضاح رقم 3.

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة، كما تم تقريبها إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف (ألف) ما لم يُذكر خلافاً لذلك.

2-2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية على الفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2017

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل المجموعة

المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في 1 يناير 2017

فيما يلي التعديلات السارية على المعايير الراهنة التي قد تم نشرها وتعتبر سارية المفعول على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في 1 يناير 2017.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 7، "بيان التدفقات النقدية بشأن مبادرة الإفصاح" (تاريخ السريان - 1 يناير 2017)

تقدم التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 إفصاحاً إضافياً لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة من الأنشطة التمويلية، وهذا يشمل تلك الناشئة من التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية الأخرى. وعادة ما يقتضي المتطلب الجديد إجراء تسوية بين الأرصدة الافتتاحية والختامية المدرجة في بيان المركز المالي للمطلوبات الناشئة من الأنشطة التمويلية.

ليس هناك أي تأثير جوهري لهذه التعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

لا توجد أي معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية كانت سارية للمرة الأولى على السنة المالية التي بدأت في 1 يناير 2017 والتي كان من الممكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) المعايير الجديدة والمعدلة غير المطبقة مبكراً من قبل المجموعة

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة لكن غير السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في 1 يناير 2017 ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، "الإيرادات من العقود مع العملاء" (تاريخ السريان - 1 يناير 2018)

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 11، "عقود البناء"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 18، "الإيرادات"، والتفسيرات ذات الصلة. يتم تسجيل الإيرادات عندما يسيطر العميل على سلعة أو خدمة، وبالتالي تكون لديه القدرة على توجيه استخدام السلعة أو الخدمة والحصول على فوائد منها. إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 هو أن المنشأة تعترف بالإيرادات لبيان تحويل البضائع أو تقديم الخدمات المتفق عليها للعملاء بمقابل مالي يعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من تلك السلع أو الخدمات. يشمل المعيار أيضاً مجموعة محكمة من متطلبات الإفصاح التي من شأنها أن تدفع المنشأة إلى تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة وكمية وتوقيت ومدى عدم التيقن من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقود المنشأة مع عملائها.

تشتمل هذه التعديلات على توضيحات حول تحديد التزامات الأداء والمحاسبة عن رخص حقوق الملكية الفكرية وتقييم الموكل مقابل الوكيل (العرض الإجمالي مقابل العرض الصافي للإيرادات). كما أدرج المجلس أيضاً حلاً مناسباً وعملياً إضافياً يتعلق بالانتقال إلى معيار الإيرادات الجديد.

ليس هناك أي تأثير جوهري لهذه التعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، "الإيجارات" (تاريخ السريان - 1 يناير 2019).

يحل هذا المعيار محل التوجيهات الحالية في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، ويعد المعيار تعديلاً كبيراً في عملية المحاسبة من قبل المستأجرين على وجه الخصوص حيث كان يجب عليهم بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 التمييز بين عقود الإيجار التمويلي (المدرجة في الميزانية العمومية) وعقود الإيجار التشغيلي (غير المدرجة في الميزانية العمومية). أما الآن، فيجب على المستأجرين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 الاعتراف بالتزامات الإيجار بما يعكس مدفوعات الإيجار المستقبلية و "حق استخدام الأصل" لجميع عقود الإيجار تقريباً. كما أدرج مجلس معايير المحاسبة الدولية إعفاءً تاريخياً لبعض عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الموجودات منخفضة القيمة، إلا أن هذا الإعفاء لا يمكن تطبيقه إلا بواسطة المستأجرين.

وفيما يتعلق بالمؤجرين، تبقى المعالجة المحاسبية نفسها تقريباً. ومع ذلك ونظراً لقيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث التوجيهات بشأن تعريف عقد الإيجار (وكذلك التوجيهات حول التجميع والفصل بين العقود)، فسوف يتأثر المؤجرون أيضاً بالمعيار الجديد. وعلى أقل تقدير، فمن المتوقع أن يؤثر نموذج المحاسبة الجديد للمستأجرين على المفاوضات بين المؤجرين والمستأجرين. وبموجب المعيار الدولي رقم 16، فإن العقد يعد، أو يتضمن، إيجاراً إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة من الزمن مقابل تعويض ما.

ليس هناك أي تأثير جوهري لهذه التعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (تاريخ السريان - 1 يناير 2018)

تحل النسخة الكاملة للمعيار رقم 9 محل معظم الإرشادات المقررة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. يحتفظ المعيار بنموذج القياس المختلط لكن يعمل على تبسيطه ويحدد ثلاث فئات رئيسية لقياس الموجودات المالية وهي: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. يعتمد أساس التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالموجودات المالية. كما يقتضي المعيار قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بطريقة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع خيار نهائي بعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر عند نشوئها.

وحالياً، هناك طريقة جديدة متوقعة لاحتساب الخسائر الائتمانية لكي تحل محل طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. وفيما يتعلق بالمطلوبات المالية، فلم تطرأ أي تغييرات على طريقة التصنيف والقياس ما عدا تسجيل التغيرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وذلك بالنسبة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. كما يخفّف المعيار من حدة متطلبات فعالية التحوط باستبدال اختبارات فعالية التحوط القياسية، ويقتضي وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط، وفيما يخص "معدل التحوط" فيظل كالمعدل الفعلي الذي تستخدمه الإدارة في أغراض إدارة المخاطر.

لا تزال الوثائق المتزامنة مطلوبة ولكن تختلف عن تلك التي يجري إعدادها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. يُسمح بالتطبيق المبكر للمعيار وإذا اختارت المنشأة ذلك، فيلزم عليها تطبيق جميع المتطلبات في ذات الوقت باستثناء المنشآت التي طبّقت المعيار مبدئياً قبل 1 فبراير 2015 حيث يظل الخيار مطروحاً أمامها بتطبيق المعيار على مراحل. طبقت المجموعة مبكراً النسخة الصادرة من المعيار في نوفمبر 2009 فيما يتعلق بالتصنيف والقياس. ولما كان هذا التطبيق قبل تاريخ 1 فبراير 2015، فإن المجموعة ليست ملزمة بالتطبيق المبكر لمراحل المعيار المتعلقة بالانخفاض في القيمة والتحوط الصادرة في يوليو 2014

ولا يوجد تأثير جوهري لهذه المراحل على البيانات المالية للمجموعة. وعليه، تواصل المجموعة الاعتماد على أحكام الانخفاض في القيمة المقررة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

لا توجد معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية غير سارية حتى تاريخه وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

3-2 التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) الخاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما يكون للمجموعة حقوق أو عوائد متغيرة نتيجة مشاركتها في المنشأة، إضافة إلى قدرتها على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة. يؤخذ بالاعتبار مدى وجود وتأثير حقوق التصويت المحتملة القابلة للممارسة أو للتحويل في الوقت الراهن عند تقييم مدى سيطرة المجموعة على منشأة ما.

يتم توحيد حسابات الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ تحوّل السيطرة إلى المجموعة. ويتم إلغاء التوحيد اعتباراً من تاريخ انتهاء السيطرة.

تستخدم المجموعة طريقة الاستحواذ لاحتساب اندماجات الأعمال. إن المقابل المدفوع نظير الاستحواذ على شركة تابعة يمثل القيم العادلة للموجودات المحولة والمطلوبات المتكبدة للمُلاك السابقين في الشركة المستحوذ عليها وحصص حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة. يشمل المقابل المدفوع القيمة العادلة لأي أصل أو مطلوب ناتج عن أي ترتيبات طارئة. يتم مبدئياً قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها وكذلك المطلوبات والالتزامات الطارئة المحملة عن اندماجات الأعمال، بقيمها العادلة بتاريخ الاستحواذ. تعترف المجموعة بأي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها على أساس كل عملية استحواذٍ على حدة، ويكون ذلك إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة للحصة غير المسيطرة في المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات الممكن تحديدها في الشركة المستحوذ عليها.

تُحتسب التكاليف المتعلقة بعملية الاستحواذ كمصاريف عند تكبدها.

في حال تم إجراء اندماج الأعمال على مراحل، فإن القيمة الدفترية للحصص المملوكة سابقاً للشركة المستحوذة في الشركة المستحوذ عليها تتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية إعادة القياس في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بوصفها الزيادة في إجمالي المقابل المدفوع والقيمة العادلة للحصة غير المسيطرة على صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المحمّلة. وفي حال كان المقابل المدفوع أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بالفرق في بيان الدخل الموحد.

إن إيرادات ومصاريف الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد اعتباراً من تاريخ الاستحواذ وحتى التاريخ الفعلي للاستبعاد، حسب الاقتضاء.

يتم حذف كافة المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصاريف الداخلية بين شركات المجموعة. كما يتم حذف الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات الداخلية بين شركات المجموعة. لقد تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الاقتضاء حتى تتوافق مع السياسات المطبقة من قبل المجموعة.

4-2 موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها في عملية اندماج الأعمال يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. تتمتع الموجودات غير الملموسة بعمر إنتاجي محدد ويتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والانخفاض في القيمة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، باستخدام طريقة القسط الثابت على النحو التالي:

ترخيص للعمل كسوق للأوراق المالية	50 سنة
العلاقة مع المشاركين في السوق (الوسطاء)	10 سنوات

تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه وتعديلهما، عند الضرورة، بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

لا تخضع الشهرة والموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد للإطفاء، بل يتم فحصها سنوياً لتحري الانخفاض في قيمتها أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. يتم فحص الموجودات الأخرى لتحري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية داخلة يمكن تحديدها بشكلٍ منفصل، والتي تعتبر مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة لموجودات أخرى أو مجموعات من الموجودات (وحدات توليد النقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية بخلاف الشهرة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

5-2 الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحوّل على الحصة في صافي القيمة العادلة للموجودات الصافية المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة للشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها.

يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكلٍ سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. ويتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

6-2 ممتلكات ومعدات والأرض المملوكة بنظام التملك الحر

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسارة محددة للانخفاض في القيمة. تتكون التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات من تكلفة شرائها إضافة إلى أي تكاليف تُعزى بشكلٍ مباشر إلى إحضار الأصل لحالته التشغيلية وموقعه اللازمين لاستخدام الأصل في الغرض المقصود منه.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل جميع تكاليف أعمال التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

تم الاعتراف مبدئياً بالأرض الممنوحة للمجموعة بنظام التملك الحر بقيمتها العادلة، وتم الاعتراف بربح القيمة العادلة الناتج عن الاعتراف المبدئي في بيان الدخل. وتتمثل القيمة الدفترية للأرض في قيمتها العادلة المبدئية وجميع التكاليف النثرية الأخرى. لاحقاً للاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالتكلفة التاريخية بعد خصم انخفاض القيمة المتراكم، ولا يحتسب أي استهلاك عليها. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأرض إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به.

يُحتسب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

	السنوات
أجهزة حاسوب ونظم معلومات	3-5
تحسينات على عقار مستأجر	7
أثاث ومعدات مكتبية	3-10
مركبات	4

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية، وتعديلها عند الضرورة، بتاريخ كل فترة تقرير.

عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، يتم خفضها مباشرةً إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي بند من الممتلكات والمعدات على أساس الفرق بين عوائد المبيعات والقيم الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة وتحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عندما تكون جاهزة للاستخدام، ويتم استهلاكها وفقاً للسياسة المحاسبية لدى المجموعة.

7-2 مبالغ مستحقة من مؤسسات مالية وودائع استثمارية

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إجراء تقييم للانخفاض في قيمة المبالغ من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية وفقاً لما هو موضح في السياسة المحاسبية للموجودات المالية.

8-2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مع تسجيل الفرق بين القيمة العادلة والمقابل المدفوع أو المقبوض في بيان الدخل. إن تكاليف المعاملة العائدة بشكلٍ مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات والمطلوبات المالية أو إصدارها (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) يتم إضافتها إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف المبدئي. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكلٍ مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد.

9-2 الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي المبيعات أو المشتريات التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يحدده القانون أو العرف السائد في السوق.

إن كافة الموجودات المسجلة يتم قياسها لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً الانخفاض في القيمة (باستثناء أدوات الدين التي يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي للحيلولة دون وجود أي مخالفات محاسبية):

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على القائم منها.

يتم قياس أدوات الدين التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أدوات الدين التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة ولكن تكون مصنفة بالقيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. قد يتم تصنيف أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ من تناقض القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة بها على أسس مختلفة. يعاد تصنيف أدوات الدين من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة بالربح أو الخسارة عندما يتم تغيير نموذج العمل، وبالتالي عدم استيفاء معايير التكلفة المطفأة.يتم قياس كافة الموجودات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة.

التكلفة المطفأة وطريقة معدل الفائدة الفعلي

تعتبر طريقة معدل الفائدة الفعلي إحدى طرق احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الفوائد والمصاريف على الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المقبوضات والمدفوعات المتوقعة في المستقبل (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة التي تشكل جزءً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة والعلاوات الأخرى أو الخصومات) وذلك من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو خلال فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم عند الاعتراف الأولي تسجيل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ولكن يجوز للمجموعة أن تختار نهائياً (على أساس كل أداة على حدة) تصنيف استثماراتها في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن هذا النوع من التصنيف غير مسموح به إذا كان الغرض من الاحتفاظ باستثمارات حقوق الملكية هو المتاجرة.

يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة في أي من الحالات التالية:

- أن يكون اقتناؤه لغرض رئيسي يتمثل في بيعه على المدى القريب.
- أن يكون عند الاعتراف الأولي جزءاً من مجموعة الأدوات المالية المحددة التي تديرها المجموعة معاً، وكان هناك دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح من الأصل على المدى القصير.
- أن يكون أداة مشتقة غير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ثم يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وإضافتها إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

لا تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل الموحد عند استبعاد الاستثمارات.

لقد قامت المجموعة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة بوصفها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد عندما يتقرر حق المجموعة في قبض توزيعات الأرباح. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المكتسبة في بيان الدخل الموحد ويتم إدراجها ضمن بند "إيرادات الاستثمار" (إيضاح 17).

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بأي أصل مالي إلا عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الأصل، أو تقوم بنقل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا الملكية المرتبطة بالأصل إلى أي منشأة أخرى بشكلٍ كامل. فإذا لم تقم المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الملكية أو الاحتفاظ بها بشكلٍ كامل واستمرت في السيطرة على الموجودات المنقولة، تعترف المجموعة بحصتها المتبقية في الأصل وكذلك بالالتزام المتعلق بالمبالغ التي قد تضطر المجموعة لدفعها. أما إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا الملكية لأصل مالي منقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي، وتعترف كذلك بالقروض المرهونة للعوائد المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي تم قياسه بالتكلفة المطفأة، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المدين يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي تم تصنيفه بمثابة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي تقييم الاستثمارات تتم إعادة تصنيفها ضمن الأرباح المحتجزة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة لتحري الانخفاض في قيمتها بتاريخ كل فترة تقرير. تعتبر الموجودات المالية أنها قد تعرضت للانخفاض في القيمة عندما يتوفر دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد الاعتراف الأولي بالموجودات المالية.

قد يشتمل الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة أي مما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه الشركة المصدرة أو الطرف المقابل.
- خرق بنود العقد مثل العجز عن السداد أو التأخر في سداد الفوائد أو المدفوعات الأصلية.
- وجود احتمال بدخول المدين في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية.
- عدم وجود سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

يتم قياس خسارة الانخفاض في القيمة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة وفقاً لمعدل الفائدة الأصلي الفعلي للأصل المالي.

10-2 المطلوبات المالية

يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

لا تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية إلا في حالة واحدة تتمثل في استيفاء التزامات المجموعة أو إلغائها أو انتهاء مدتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات محملة، يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

11-2 نقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات المضاربة لدى البنوك والودائع البنكية بفترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

12-2 ذمم مدينة تجارية

يتم احتساب الذمم المدينة التجارية مبدئياً بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم رصد مخصص للانخفاض في قيمة الذمم المدينة عندما يتوفر دليل موضوعي على أن المجموعة لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها وفقاً للشروط الأصلية لهذه الذمم. إن الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المدين واحتمالية دخوله في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية وعجزه عن السداد أو تأخره في سداد مدفوعات الفوائد أو المبالغ الأصلية (التي يتأخر سدادها لأكثر من 90 يوماً) تعد جميعها مؤشرات على تعرض الذمة المدينة التجارية للانخفاض في القيمة.

تمثل قيمة المخصص الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة مخصومة بمعدل الفائدة الأصلي الفعلي. يتم خفض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب المخصص، مع احتساب قيمة الخسارة في بيان الدخل الموحد. عندما تكون الذمة المدينة التجارية غير قابلة للتحصيل، يتم حذفها في مقابل حساب المخصص المرصود للذمم المدينة التجارية. إن المبالغ المستردة لاحقاً من المبالغ التي سبق حذفها يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد.

13-2 تعويضات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم كذلك رصد مخصص لكامل قيمة مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترات خدمتهم حتى نهاية السنة. يتم بيان المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة ضمن المطلوبات غير المتداولة.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاءً في خطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدارة من قبل الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، يتعين على المجموعة المساهمة بنسبة تتراوح من 12.5% إلى 15% من "المساهمات المدفوعة على أساس الراتب" وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع.

يتعين كذلك على الموظفين المساهمة في الخطة بنسبة 5% من هذه "المساهمات المحتسبة على أساس الراتب". إن الالتزام الوحيد المترتب على المجموعة فيما يتعلق بخطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية يتمثل في سداد المساهمات المحددة. يتم تحميل المساهمات على بيان الدخل الموحد.

إن المخصص المرصود من شركة سوق دبي المالي لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين الوافدين تمتثل لأحكام القانون وذلك عن فترات خدمة الموظفين حتى تاريخ بيان المركز المالي الموحد. ووفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 ومن أجل تقدير القيمة الحالية لالتزامات الشركة كما في 31 ديسمبر 2017 و2016 باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بمقتضى القانون، فقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي قيمته الحالية باستخدام معدل خصم 3.5% (2016: 3.51%). وبموجب هذه الطريقة فقد تم تقييم فترة الخدمة المتوقعة للموظفين لدى المجموعة، وكذلك الراتب الأساسي المتوقع بتاريخ ترك الخدمة. وبذلك، فإن المعدل المفترض لنمو الراتب السنوي يبلغ 5% (2016: 3%).

كما أن المخصص المرصود من شركة ناسداك دبي ليمتد لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين الوافدين يمتثل لأحكام قانون مركز دبي المالي العالمي. تستخدم الإدارة طريقة الوحدة الإضافية المقدرة لقياس مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المستحقة بموجب قانون العمل الصادر عن مركز دبي المالي العالمي.

14-2 مخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدثٍ سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

إن القيمة المعترف بها كمخصص هي أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات غير المؤكدة المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس أحد المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (عندما يكون تأثير القيمة الوقتية للمال جوهرياً).
في حال اقتضى الأمر خروج بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من الغير، يتم الاعتراف بالذمة المدينة كأصل إذا كان من المؤكد تقريباً استرداد قيمة الذمة ويكون بالإمكان قياس الذمة المدينة بشكل موثوق به.

15-2 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عند وجود حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المحتسبة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

16-2 الاعتراف بالإيرادات

يتم احتساب رسوم عمولات التداول عند اكتمال عملية المتاجرة الأساسية أو التحويل.

يتم الاعتراف برسوم المقاصة والتسوية والإيداع عند اكتمال نقل ورهن الأسهم وإنجاز خدمات المقاصة والتسوية والإيداع.

يتم الاعتراف برسوم شركات الوساطة على أساس القسط الثابت على مدى فترة العضوية.

يتم الاعتراف برسوم الإدراج وبيانات السوق على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإدراج والفترة التي يتم فيها تقديم خدمات بيانات السوق.

تحتسب الإيرادات من توزيعات الأرباح عندما يتقرر الحق في قبض الدفعات.

يتم احتساب العائد على الودائع الاستثمارية الإسلامية على أساس متناسب زمنياً وتستند إلى الحد الأدنى المتوقع لمعدل العائد في اتفاقية الاستثمار.

17-2 المعاملات بالعملة الأجنبية

لغرض هذه البيانات المالية الموحدة، يعتبر درهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة.

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

تقاس البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل المنشأة ضمنها ("العملة الوظيفية"). إن البيانات المالية الموحدة معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهو عملة العرض للمجموعة.

(ب) المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند إعادة قياس البنود. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الدخل الموحد.

3. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة التي ورد ذكرها بالإيضاح رقم 2 من هذه البيانات المالية الموحدة، يقتضي الأمر من الإدارة إبداء بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات بشأن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تتوفر بسهولة من مصادرٍ أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكلٍ مستمر. ويتم الاعتراف بالمراجعات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقدير إذا كان تأثير التقدير ينحصر في تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا تركت عملية المراجعة تأثيراً على كل من الفترة الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

فيما يلي التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة التي وضعتها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها التأثير الهام الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تستند عملية تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة عادة على معاملات السوق الحديثة المبرمة على أساسٍ تجاري بحت والقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة إلى حد كبير لتلك الاستثمارات والتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية للأدوات المشابهة أو نماذج التقييم الأخرى.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة

لقد قامت الإدارة بتقدير الأعمار الاقتصادية الإنتاجية للموجودات غير الملموسة استناداً إلى تحليل العوامل ذات الصلة بالفترة التي يتوقع فيها أن تعمل الموجودات غير الملموسة على توليد تدفقات نقدية واردة للمجموعة في المستقبل القريب. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة على أساس دوري.

الانخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة

يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكلٍ سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. ويتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

تتم مراجعة الموجودات غير الملموسة الخاضعة للإطفاء لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة

العادلة للموجودات ناقصة تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيّهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها إلى حد كبير تدفقات نقدية واردة مستقلة. تتم مراجعة الانخفاض السابق في قيمة الموجودات غير الملموسة لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

استهلاك الممتلكات والمعدات

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، التي تستند على الاستخدام المتوقع للأصل والبلي والتلف المادي المتوقع، الذي يعتمد على عوامل التشغيل. لم تأخذ الإدارة بالاعتبار أي قيمة متبقية كونها تعتبر ضئيلة للغاية. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة على أساس دوري.

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

تجري الإدارة في تاريخ كل تقرير مراجعة تفصيلية لأرصدة الذمم المدينة، ويتم رصد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها على أساس هذه المراجعة وخبرة الإدارة والظروف الاقتصادية السائدة.

مخصص مكافآت نهاية الخدمة

يتم في تاريخ كل تقرير رصد مخصص للالتزام المقدّر فيما يتعلق بمستحقات الموظفين من الإجازات السنوية وتذاكر السفر نتيجة للخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى تاريخ التقرير.

4. شهرة وموجودات غير ملموسة

	الشهرة ألف درهم	ترخيص العمل كسوق للأوراق المالية ألف درهم	العلاقات مع المشاركين في السوق (الوسطاء) ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة				
في 1 يناير 2016 و2017	2,878,874	2,824,455	58,744	5,762,073
في 31 ديسمبر 2016 و2017	**2,878,874**	**2,824,455**	**58,744**	**5,762,073**
الإطفاء				
في 1 يناير 2017	-	564,890	58,744	623,634
المحمل للسنة	-	56,489	-	56,489
في 31 ديسمبر 2017	**-**	**621,379**	**58,744**	**680,123**
في 1 يناير 2016	-	508,401	52,866	561,267
المحمل للسنة	-	56,489	5,878	62,367
في 31 ديسمبر 2016	-	564,890	58,744	623,634
القيمة الدفترية				
في 31 ديسمبر 2017	**2,878,874**	**2,203,076**	**-**	**5,081,950**
في 31 ديسمبر 2016	2,878,874	2,259,565	-	5,138,439

لم يكن هناك دليل على الانخفاض في قيمة الشهرة بتاريخ 31 ديسمبر 2017، على أساس أن القيمة العادلة للأعمال، استناداً إلى السعر السوقي المعلن للشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2017، كانت زائدة عن صافي موجوداتها في ذلك التاريخ. شركة سوق دبي المالي كمنشأة تعتبر وحدة توليد نقد فردية لأغراض اختبار انخفاض القيمة.

5. ممتلكات ومعدات

	أجهزة حاسوب ونظم معلومات ألف درهم	تحسينات على عقار مستأجر ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	مركبات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	أرض ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة							
في 31 ديسمبر 2015	120,977	11,403	14,599	316	6,275	-	153,570
إضافات	7,606	936	2,199	-	7,251	231,306	249,298
استبعادات	(11,041)	-	(745)	-	-	-	(11,786)
تحويلات	4,021	2,257	611	-	(6,889)	-	-
في 31 ديسمبر 2016	121,563	14,596	16,664	316	6,637	231,306	391,082
إضافات	4,216	2,645	1,533	72	15,120	-	23,586
استبعادات	(6,221)	-	(407)	(251)	-	-	(6,879)
تحويلات	693	5,295	1,410	-	(7,398)	-	-
في 31 ديسمبر 2017	**120,251**	**22,536**	**19,200**	**137**	**14,359**	**231,306**	**407,789**
الاستهلاك المتراكم							
في 31 ديسمبر 2015	110,412	11,279	10,176	267	-	-	132,134
المحمل للسنة	5,665	349	2,126	16	-	-	8,156
استبعادات	(11,041)	-	(712)	-	-	-	(11,753)
في 31 ديسمبر 2016	105,036	11,628	11,590	283	-	-	128,537
المحمل للسنة	6,864	1,464	2,524	34	-	-	10,886
استبعادات	(6,221)	-	(407)	(251)	-	-	(6,879)
في 31 ديسمبر 2017	**105,679**	**13,092**	**13,707**	**66**	**-**	**-**	**132,544**
القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2017	**14,572**	**9,444**	**5,493**	**71**	**14,359**	**231,306**	**275,245**
في 31 ديسمبر 2016	16,527	2,968	5,074	33	6,637	231,306	262,545

6. موجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
استثمار في أوراق مالية متداولة	377,035	364,967
صناديق مدارة - إيضاح (أ)	275,851	267,001
استثمار في صكوك - إيضاح (ب)	203,660	204,680
	856,546	**836,648**

الاستثمارات بحسب التوزيع الجغرافي كالتالي:

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
- داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	817,136	796,608
- خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	39,410	40,040
	856,546	**836,648**

(أ) تتضمن الصناديق المدارة مبالغ بقيمة 245.29 مليون درهم (2016: 233.86 مليون درهم) (إيضاح 16) تتم إدارتها من قبل أحد مساهمي الشركة الأم.

(ب) يشمل الاستثمار في الصكوك أدوات دائمة يستحق طلبها بخيار من الجهات المصدرة لها وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وتحمل الصكوك معدلات ربح تتراوح بين 6.04% إلى 6.75% سنوياً (2016: 6.04% إلى 6.75% سنوياً)، ويستحق دفعها بقرار من الجهة المصدرة.

7. استثمار بالتكلفة المطفأة

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
استثمار في صكوك	94,756	-
	94,756	**-**

يستحق الاستثمار في الصكوك في الإمارات العربية المتحدة خلال 5-10 سنوات ويحمل معدلات ربح ثابتة تتراوح بين 5% إلى 5.112% سنويا.

8. ودائع استثمارية

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
متداولة:		
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر	486, 730	510,148
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر حتى سنة واحدة	1,803,418	1,395,000
	2,290,148	**1,905,148**
غير متداولة:		
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تزيد عن سنة واحدة	292,213	294,997
	2,582,361	**2,200,145**

(أ) إن الودائع الاستثمارية مودعة لدى مؤسساتٍ مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحمل معدلات ربح تتراوح بين 2% إلى 3% (2016: 2% إلى 3%) سنوياً.

(ب) هناك ودائع استثمارية بقيمة 136.73 مليون درهم (2016: 136.73 مليون درهم) مرهونة كضمان مقابل تسهيلات سحب بنكي على المكشوف غير مستخدمة مقدمة إلى المجموعة.

(ج) تم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 رصد مخصص خاص بقيمة 226 مليون درهم عن انخفاض القيمة لوديعة وكالة قائمة بقيمة 271 مليون درهم. لم يتم رصد مخصصات إضافية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

(د) استثمرت الشركة الأرباح المقبوضة والمستحقة الدفع بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي وأرصدة بطاقات المستثمر والتي تبلغ قيمتها 550 مليون درهم (2016: 295 مليون درهم) في ودائع قصيرة الأجل.

9. مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	33,338	24,300
أرصدة طرف رئيسي	11,649	1,845
مصاريف مدفوعة مقدماً	9,043	7,147
رسوم عمولات تداول مستحقة	4,242	4,193
ذمم مدينة أخرى	3,011	2,616
مبالغ مستحقة من وسطاء	2,055	2,520
	63,338	**42,621**
ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(317)	(348)
	63,021	**42,273**

صافي الحركة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	348	147
(عكس) / مخصص للسنة	(31)	201
الرصيد الختامي	**317**	**348**

*تتعلق هذه الأرصدة بشركة ناسداك دبي ليمتد باعتبارها الطرف الرئيسي المقابل لجميع التداولات، وعادة ما تتم تسوية هذه الأرصدة خلال يومين من تاريخ التعامل (T+2).

10. نقد وما في حكمه

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
نقد في الصندوق	207	208
أرصدة بنكية:		
حسابات جارية	41,357	54,684
حسابات توفير	1	-
حسابات مضاربة	141,005	75,137
	182,570	**130,029**
زائدا: ودائع استثمارية بفترات استحقاق أصلية لا تزيد على ثلاثة أشهر	291,039	240,814
النقد وما في حكمه	**473,609**	**370,843**

يتراوح معدل العائد على حسابات التوفير والمضاربة بين 0.17% إلى 0.44% سنوياً (2016: 0.25% إلى 0.36% سنوياً). ما زالت توزيعات الأرباح البالغة 1 مليون درهم (2016: 18 مليون درهم) والتي وزعتها الشركة بالنيابة عن الشركات المدرجة الأخرى غير مقدمة لبنوك الشركة كما في 31 ديسمبر 2017.

11. رأس المال

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع:		
8,000,000,000 سهم (2016: 8,000,000,000 سهم) بقيمة درهم واحد للسهم (2016: درهم واحد للسهم)	8,000,000	8,000,000

لم تعلن الشركة عن أي توزيعات أرباح لسنة 2016، ولكن قامت بتخصيص إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 28 مليون درهم لسنة 2016. وقد بلغت قيمة توزيعات الأرباح المعلنة لسنة 2015 مبلغاً وقدره 399.8 مليون درهم، تمثل نسبة 5% للسهم، وتشمل إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 15.6 مليون درهم.

12. احتياطيات

احتياطي قانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (قانون الشركات التجارية)، فقد خصصت المجموعة احتياطياً قانونياً بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية للشركة. ويستمر التحويل إلى الاحتياطي حتى يبلغ رصيده ما يعادل 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير متوفر للتوزيع، باستثناء ما ينص عليه القانون.

	احتياطي قانوني ألف درهم
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	381,027
تحويل من صافي ربح السنة	25,350
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	406,377
تحويل من صافي ربح السنة	23,287
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	**429,664**

احتياطي إعادة تقييم استثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عند إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

13. مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	16,066	13,879
المحمّل خلال السنة	2,973	2,530
المدفوع خلال السنة	(126)	(343)
الرصيد في نهاية السنة	**18,913**	**16,066**

وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم 19، ومن أجل تقدير القيمة الحالية لالتزامات الشركة كما في 31 ديسمبر 2017 و2016 باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بمقتضى القانون، فقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي قيمته الحالية باستخدام معدل خصم 3.5% (2016: 3.51%).

14. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
توزيعات أرباح دائنة بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي	498,650	252,169
بطاقات آيفستر	231,612	184,466
ودائع أعضاء هامشية	38,841	24,348
إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	28,281	-
أمانات الوسطاء	16,485	16,638
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	14,352	17,525
أرصدة طرف مقابل رئيسي (إيضاح 9)	11,649	1,845
مبالغ مستحقة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	8,635	15,711
إيرادات غير مكتسبة	3,285	8,969
الزكاة	905	875
	852,695	**522,546**

15. توزيعات أرباح دائنة

لم تعلن الشركة عن أي توزيعات أرباح لسنة 2016، ولكن قامت بتخصيص إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 28 مليون درهم لسنة 2016. وقد بلغت قيمة توزيعات الأرباح المعلنة لسنة 2015 مبلغاً وقدره 399.8 مليون درهم، تمثل نسبة 5% للسهم، وتشمل إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 15.6 مليون درهم. ويشمل الرصيد المستحق مبلغ 318.5 مليون درهم مستحق الدفع للشركة الأم (إيضاح 16).

16. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية أو الإدارة المشتركة والإدارة العليا والشركات التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الشركات التي يمارسون عليها تأثيراً فعالاً. يتمثل كبار أعضاء الإدارة العليا في الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات المختلفة. أبرمت المجموعة خلال السنة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي. وتم تنفيذ هذه المعاملات بأسعار السوق. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

معاملات خلال السنة

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
شركات تابعة وشركات زميلة		
إيرادات الاستثمار	49,262	45,893
مصروف فائدة	1,160	1,113
رسوم رهن	678	-
إيرادات توزيعات الأرباح	8,441	6,753
إيجار - مركز دبي التجاري العالمي	9,713	9,569
تعويضات كبار أعضاء الإدارة العليا		
فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا الآخرين خلال السنة:		
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	8,870	8,416
معاشات وتأمينات اجتماعية	917	886
أعضاء مجلس الإدارة		
- مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك	1,082	929
- بدل حضور اجتماعات للمجموعة	1,032	1,078
مكافآت أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي	1,800	1,800
الأرصدة		
أطراف أخرى ذات علاقة		
صناديق مدارة (إيضاح 6)	245,287	233,857
موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	319,775	309,164
استثمار بالتكلفة المطفأة	44,952	-
أرصدة نقدية وبنكية	119,370	108,257
ودائع استثمارية (إيضاح 8)	1,215,768	1,279,909
الودائع الاستثمارية تشمل مبلغ 100 مليون درهم (31 ديسمبر 2016: 100 مليون درهم) مودع كضمان لدى أطراف ذات علاقة.		
الشركة الأم		
مصاريف مدفوعة بالنيابة عن المجموعة	16,173	8,421
قرض مساند	26,616	25,456
توزيعات أرباح دائنة	318,500	318,500

تم تقديم القرض المساند من قبل بورصة دبي المحدودة إلى ناسداك دبي المحدودة من خلال الشركة (إيضاح 1). إن القرض غير مضمون وبلا تاريخ سداد محدد ويحمل ربحاً وفقاً لمعدل السوق، والقرض مُضاف إلى حقوق كافة الدائنين الآخرين لدى الشركة التابعة.

لم تقدم المجموعة أي قروض لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 2016.

حصلت المجموعة على موافقة من المساهمين عن كل سنة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من أجل الامتثال لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 ("قانون الشركات التجارية").

17. إيرادات الاستثمار

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
عائد على ودائع استثمارية	88,854	68,460
توزيعات أرباح	12,569	11,078
	101,423	**79,538**

18. مصاريف عمومية وإدارية

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
رواتب ومنافع أخرى	85,474	80,843
استهلاك (إيضاح 5)	10,886	8,156
مصاريف صيانة	9,590	13,483
إيجار	9,440	9,427
مصاريف اتصال	9,032	8,392
مصاريف مهنية	3,861	2,944
مصاريف آيفستر	2,765	3,111
أخرى	9,666	9,689
	139,797	**136,962**

19. ربحية السهم الواحد

	2017	2016
صافي ربح السنة العائد إلى ملاك الشركة (ألف درهم)	**232,878**	**253,491**
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع (بالآلاف)	8,000,000	8,000,000
ناقصاً: أسهم الخزينة (بالآلاف)	(4,237)	(4,237)
عدد الأسهم المصدرة (بالآلاف)	7,995,763	7,995,763
ربحية السهم الواحد - بالدرهم	**0.029**	**0.032**

20. التزامات

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
التزامات لشراء ممتلكات ومعدات	31,107	1,219

ترتب على الشركة أيضاً التزام بقيمة 148 مليون درهم (2016: 148 مليون درهم) نظير الاستحواذ على بقية الحصة في ناسداك دبي المحدودة البالغة 33% (2016: 33%)، ويتعين تسديد هذا الالتزام عند اكتمال عملية الاستحواذ في التاريخ الذي سيتم الاتفاق عليه مع بورصة دبي المحدودة.

21. إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

إن الإيرادات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تم اعتماده من قبل مجلس الرقابة الشرعية والفتوى لدى الشركة، قد خصصتها المجموعة من الأرباح المحتجزة لتوزيعها على المساهمين لإنفاقها في الأغراض الخيرية. وبناءً على قرار مجلس الرقابة الشرعية والفتوى، يقع على عاتق كل مساهم التبرع بحصته من هذه الأرباح للأغراض الخيرية.

السنة	ألف درهم
2014	29,646
2015	15,648
2016	**28,281**

تم تخصيص إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 28.28 مليون درهم تتعلق بعام 2016 (2016: 15.6 مليون درهم تتعلق بعام 2015 تم تخصيصها في عام 2016) بعد الحصول على موافقة مجلس الرقابة الشرعية والفتوى لدى الشركة.

22. أهداف إدارة المخاطر المالية

22-1 عوامل المخاطر المالية

تؤدي أنشطة المجموعة إلى تعريضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتلك الأنشطة تنطوي على التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. يعتبر قبول المخاطر عاملاً أساسياً في الأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية للاستمرار في خوض العمل التجاري. وبالتالي، تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

إن سياسات إدارة مخاطر المجموعة مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع سقوف وضوابط مناسبة لها ومراقبتها. تعمل المجموعة على مراجعة سياساتها لإدارة المخاطر بطريقة منتظمة لكي تشمل التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

تضطلع الإدارة المالية للمجموعة بمراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات المجموعة من خلال التقارير الداخلية حول المخاطر التي تعمل على تحليل التعرضات بحسب درجة وحجم المخاطر. تنطوي تلك المخاطر على مخاطر السوق (بما فيها مخاطر صرف العملات الأجنبية، مخاطر الأسعار ومخاطر معدل الربح) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

22-2 مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن أنشطة المجموعة غير معرضة للمخاطر المالية الخاصة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية نظراً لأن كافة الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بها مقومة بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي المربوط بالدرهم الإماراتي.

(ب) مخاطر الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناشئة عن استثمارات الأسهم. لا تقوم المجموعة بالتداول بشكل نشط في هذه الاستثمارات.

تحليل حساسية أسعار الأسهم

لقد تم تحديد تحليل الحساسية المبين أدناه استناداً إلى مدى التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في الفترة المشمولة بالتقرير.

فيما لو ارتفعت / انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 5%، لكانت هناك:

- زيادة / انخفاض في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بواقع 43 مليون درهم (2016: 42 مليون درهم) نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات.

(ج) مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي المخاطر المتعلقة بتقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح السوقية. تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الموجودات والمطلوبات المالية في مخاطر الخسارة الناتجة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية نتيجة التغير في معدل الربح في السوق. يتم تسعير الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأجل للمجموعة بشكل عام على أساس السعر المتغير، والذي يتتبع التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

إن التغير بمقدار +/- 50 نقطة أساس في منحنى العائد قد يؤدي إلى زيادة/ نقص في إيرادات الاستثمار وحقوق الملكية بواقع 15.9 مليون درهم (2016: 13.2 مليون درهم).

22-3 مخاطر الائتمان

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان وهي المخاطر المتعلقة بتسبب الطرف المقابل في خسارة مالية للمجموعة نتيجة إخفاقه في الوفاء بالتزاماته. تنطوي الموجودات المالية التي يُحتمل أن تعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي على المبالغ المستحقة من مؤسسة مالية والودائع الاستثمارية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

لقد تبنت المجموعة سياسة تحظر التعامل إلا مع الأطراف المقابلة التي تتمتع بجدارة ائتمانية وبعد الحصول على ضمانات كافية، عند الاقتضاء، وذلك كوسيلة لتخفيف مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن حالات العجز عن السداد. لا تتعامل المجموعة إلا مع الوسطاء المرخّص لهم مع الحصول على كفالات بنكية مقابل الذمم المدينة من الوسطاء. تتم السيطرة على مخاطر الائتمان بوضع سقوف ائتمانية لكل طرف مع مراجعتها واعتمادها من قبل الإدارة.

إن مخاطر الائتمان على الأموال السائلة تعتبر محدودة نظراً لأن معظم البنوك تتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

فيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي الموحد:

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
الموجودات المالية		
ودائع استثمارية	2,677,117	2,200,145
ذمم مدينة أخرى (إيضاح 9)	53,978	35,126
أرصدة نقدية وبنكية (إيضاح 10)	473,402	370,635
مجموع الموجودات المالية	**3,204,497**	**2,605,906**

رصدت المجموعة مخصصاً إجمالياً بقيمة 0.32 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 0.35 مليون درهم) مقابل ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها. لم تتعرض بقية الذمم المدينة لأي تأخر في السداد أو انخفاض في القيمة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

فيما يلي التصنيف الائتماني للبنوك وفقاً لوكالة موديز والأرصدة المعادلة:

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
التصنيف الائتماني للبنك		
P1	725,165	606,992
P2	1,938,385	1,618,791
غير مصنّف	100,000	50,000
المجموع	**2,763,550**	**2,275,783**

4-22 مخاطر السيولة

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية المطلقة عن إدارة مخاطر السيولة حيث قام المجلس بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك من أجل إدارة متطلبات التمويل الخاصة بالمجموعة على المدى القصير والمتوسط والطويل إضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. تدير المجموعة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات كافية والمراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

توضح الجداول التالية فترة الاستحقاق التعاقدي المتبقية للمطلوبات المالية غير المشتقة الخاصة بالمجموعة. لقد تم إعداد هذه الجداول استناداً إلى التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية استناداً إلى فترات الاستحقاق التعاقدية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

فيما يلي تحليل السيولة الخاص بالمطلوبات المالية:

	خلال 3 أشهر ألف درهم	3 إلى 6 أشهر ألف درهم	من 6 أشهر إلى 12 شهرا ألف درهم	من سنة واحدة إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2016						
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	871,839	-	-	-	-	871,839
قرض مساند	-	-	-	26,616	-	26,616
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	-	-	8,421	-	-	8,421
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	-	-	-	-	16,066	16,066
مجموع المطلوبات المالية	**871,839**	**-**	**8,421**	**26,616**	**16,066**	**922,942**
31 ديسمبر 2017						
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	1,201,789	-	-	-	-	1,201,789
قرض مساند	-	-	-	27,830	-	27,830
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	-	-	16,173	-	-	16,173
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	-	-	-	-	18,913	18,913
مجموع المطلوبات المالية	**1,201,789**	**-**	**16,173**	**27,830**	**18,913**	**1,264,705**

5-22 القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة الأرصدة النقدية والبنكية والودائع الاستثمارية والذمم المدينة والدائنة المستحقة على المدى القصير. تحمل الودائع الاستثمارية طويلة الأجل معدلات عائد حسب السائد في السوق. وبالتالي، فإن قيمتها العادلة تقارب القيمة الدفترية، وبعد الأخذ في الاعتبار أي انخفاض في القيمة، المدرجة في بيان المركز المالي الموحد.

لقد قامت المجموعة بتصنيف أساليب قياس القيمة العادلة باستخدام تسلسل هرمي للقيمة العادلة يعكس مدى أهمية المعطيات المستخدمة في أساليب القياس. فيما يلي المستويات المختلفة لتسلسل القيمة العادلة:

- الأسعار المُعلنة (غير المُعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة (المستوى الأول).
- المعطيات الأخرى بخلاف الأسعار المُعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول، الجديرة بالملاحظة بالنسبة للأصل أو المطلوب، سواءً كانت مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار) (المستوى الثاني).
- المعطيات الخاصة بالأصل أو المطلوب التي لا تستند إلى بيانات سوق جديرة بالملاحظة (وهي المدخلات غير الجديرة بالملاحظة) (المستوى الثالث).

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة إلى أسعار السوق المعلنة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. تعتبر السوق سوقاً نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة جاهزة ومتوفرة بانتظام من الأسواق المالية أو الوكلاء أو الوسطاء أو قطاعات العمل أو خدمات التسعير أو الهيئات الرقابية بحيث تمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والمتكررة بانتظام على أساس تجاري بحت. وتُدرج هذه الأدوات ضمن المستوى الأول. تتكون الأدوات المدرجة في المستوى الأول بصفة أساسية من استثمارات الأسهم المتداولة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة (مثل المشتقات المتداولة خارج سوق المال) باستخدام أساليب التقييم. تعمل هذه الأساليب على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات السوق المتاحة الجديرة بالملاحظة وتعتمد على أقل قدر ممكن من التقديرات الخاصة بالمنشأة. في حال كانت المعطيات

الهامة المطلوبة لقياس القيمة العادلة للأداة معطيات جديرة بالملاحظة، فإنه يتم إدراج هذه الأدوات ضمن المستوى الثاني. تتألف هذه الاستثمارات من صناديق تستند قيمها العادلة على صافي قيمة الموجودات المحددة من قبل مديري الصناديق.

إذا كانت هناك واحدة أو أكثر من هذه المعطيات غير مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة في السوق، فإن الأداة تدرج ضمن المستوى الثالث. تمثل موجودات المستوى الثالث حقوق الملكية غير المسعّرة واستثمارات الصناديق المشتركة التي يتم تحديد قيمها العادلة بناءً على افتراضات متغيرة غير قابلة للملاحظة تعتمد على نطاق واسع من العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. يتم تعديل القيم الدفترية لهذه الاستثمارات على النحو التالي:

- أدوات حقوق الملكية الخاصة – باستخدام أحدث قيمة دفترية صافية متوفرة وتقييم السوق باستخدام الأسعار السائدة في السوق الثانوية للأدوات المشابهة.
- الصناديق الخاصة – على أساس صافي قيمة الموجودات المستمدة من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء أو قيمة السهم المحددة من قبل مديري الصناديق.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقييم خلال السنة.

يعرض الجدول التالي موجودات ومطلوبات المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة بتاريخ 31 ديسمبر 2016 و2017.

	31 ديسمبر 2016			
	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- أسهم	317,585	-	47,382	364,967
- صناديق مدارة	-	265,980	1,021	267,001
- استثمارات في صكوك	204,680	-	-	204,680
المجموع	**522,265**	**265,980**	**48,403**	**836,648**

	31 ديسمبر 2017			
	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- أسهم	333,618	-	43,417	377,035
- صناديق مدارة	-	275,681	170	275,851
- استثمارات في صكوك	203,660	-	-	203,660
المجموع	**537,278**	**275,681**	**43,587**	**856,546**

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، لم تقم المجموعة بشراء أي أسهم جديدة (2016: قامت المجموعة بشراء أسهم بقيمة 28 مليون درهم).

مطابقة قياسات القيمة العادلة للموجودات المالية بحسب المستوى الثالث

	تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أسهم غير مدرجة	
	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	48,403	51,708
مستردات خلال السنة	(4,005)	-
خسائر غير محققة	(811)	(3,305)
الرصيد الختامي	**43,587**	**48,403**

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التالية تقارب قيمتها الدفترية: ودائع استثمارية، إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية، رسوم عمولات تداول مستحقة، مبالغ مستحقة من الوسطاء، ذمم مدينة أخرى، أمانات الوسطاء، مبالغ مستحقة لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة، أرباح دائنة بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي، بطاقات آيفستر، ودائع أعضاء هامشية، مصاريف مستحقة، ذمم دائنة أخرى.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، استحوذت الشركة على استثمار في صكوك (إيضاح 7) والذي يقاس بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد. يلخص الجدول التالي التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للصكوك في 31 ديسمبر 2017:

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
	ألف درهم	ألف درهم
استثمار بالتكلفة المطفأة		
استثمار في صكوك	94,756	95,728

23. الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية بحسب الفئة

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
الموجودات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	856,546	836,648
التكلفة المطفأة		
أرصدة نقدية وبنكية (إيضاح 10)	473,402	370,635
ودائع استثمارية	2,677,117	2,200,145
ذمم مدينة أخرى (إيضاح 9)	53,978	35,126
	3,204,497	**2,605,906**

المطلوبات المالية بحسب الفئة

	2017 ألف درهم	2016 ألف درهم
المطلوبات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
مطلوبات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	1,201,789	871,839
قرض مساند	26,616	25,456
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	16,173	8,421
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	18,913	16,066
	1,263,491	**921,782**

24. ربح القيمة العادلة على أرض الهبة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، استلمت الشركة قطعة أرض بنظام التملك الحر في منطقة الخليج التجاري من مجموعة دبي العقارية، خالية من الأعباء بغرض إنشاء مقر جديد لمكاتب الشركة. وبناء على شهادة التثمين الصادرة من دائرة الأراضي والأملاك، بلغت قيمة أرض الهبة بتاريخ الاستلام 231.3 مليون درهم، وسُجلت في بيان الدخل.

25. إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة بهدف توفير العوائد للمساهمين والفوائد لأصحاب المصلحة الآخرين.

ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ توزيعات الأرباح المدفوعة إلى المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة أو بيع الموجودات لخفض الدين.

26. تقارير القطاعات

يتم رفع التقارير عن القطاعات التشغيلية وفقاً للأغراض الإدارية المقررة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 وبما يتسق مع آلية رفع التقارير الداخلية إلى مجلس الإدارة (الذي يعتبر المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات بشأن العمليات التشغيلية) والذي يقع على عاتقه تخصيص موارد القطاعات المدرجة في التقارير وتقييم أدائها. تتم إدارة المجموعة كوحدة واحدة، ولذلك يرى أعضاء مجلس الإدارة أن المجموعة تزاول عملياتها من خلال قطاع تشغيلي واحد يتمثل في عمليات سوق المال وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة.

27. المساهمات الاجتماعية

لم تقدم المجموعة أي مساهمات مالية اجتماعية خلال السنة، أما المساهمات الاجتماعية غير المالية فهي مبينة بالتفصيل في تقارير الحوكمة لكل شركة من شركات المجموعة التي استلمت المساهمات.

تطبيق شاشة التداول

تطبيق علاقات المستثمرين

تطبيق الخدمات الذكية

@DFMalerts

Dubai Financial Market

dubaifinancialmarket

Dubai Financial Market

www.dfm.ae